الأمم المتحدة

تقرير مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

الدوحة، قطر
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر – ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

تقرير مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

الدوحة، قطر
٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر – ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.

والتسمية المستخدمة أو طريقة عرض مادة هذا المنشور لا تعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطاتها، أو فيما يتعلق بتعيين خطوط حدودها.

A/CONF.212/7
منشورات الأمم المتحدة
رقم المبيع: 09.II.A.1

ISBN 978-92-1-604000-0

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	القرارات التي اتخذها المؤتمر	١
	١ – إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري	١
	٢ – الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة قطر	٣٣
	٣ – وثائق تفويض الممثلين لدى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري	٣٣
الثاني –	الحضور وتنظيم الأعمال	٣٤
	ألف – موعد المؤتمر ومكان انعقاده	٣٤
	باء – الحضور	٣٤
	جيم – افتتاح المؤتمر	٣٦
	دال – انتخاب رئيس المؤتمر	٣٦
	هاء – إقرار النظام الداخلي	٣٦
	واو – إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية الأخرى	٣٦
	زاي – انتخاب أعضاء المكتب فيما عدا الرئيس	٣٧
	حاء – انتخاب نائب رئيس المؤتمر بحكم المنصب	٣٨
	طاء – انتخاب المقرر العام	٣٨
	ياء – تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية	٣٨
	كاف – وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر	٣٨
الثالث –	مناقشة عامة بشأن تمويل التنمية	٣٩
	ألف – تبادل عام للآراء	٣٩

باء – النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر ٤٤

الرابع – اجتماعات المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين ٤٦

الخامس – تقرير لجنة وثائق التفويض ٥٣

السادس – اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر ٥٦

السابع – اعتماد تقرير المؤتمر ٥٧

الثامن – اختتام المؤتمر ٥٨

المرفقات

الأول – قائمة الوثائق ٥٩

الثاني – البيانات الافتتاحية ٦٠

الثالث – موجزات الجلسات العامة ومناقشات الموائد المستديرة ٧٥

الرابع – الأنشطة الموازية للمؤتمر والمصاحبة له ١٠٧

ألف – المنتدى العالمي للمجتمع المدني ١٠٧

باء – المنتدى الدولي للأعمال ١٠٨

جيم – الجلسة البرلمانية ١٠٩

الفصل الأول

القرارات التي اتخذتها المؤتمر

القرار ١*

إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

إن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري،

وقد اجتمع في الدوحة، قطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

١ - **يعتمد** إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المرفق بهذا القرار؛

٢ - **يوصي** الجمعية العامة بأن تقر، خلال الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والستين، إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر.

* اتخذ القرار في الجلسة العامة السابعة المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل السادس. ثم أقرت الجمعية العامة الإعلان في قرارها ٢٣٩/٦٣ بتاريخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

المرفق

إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

مقدمة

إعادة تأكيد أهداف والتزامات توافق آراء مونتيري

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات والممثلين الرفيعي المستوى، وقد اجتمعنا في الدوحة، قطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بعد مرور سبع سنوات تقريبا على انعقاد المؤتمر التاريخي الدولي لتمويل التنمية[(١)] في مونتيري، المكسيك، نؤكد من جديد تصميمنا على اتخاذ إجراءات فعلية لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي لتحديات تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن العالميين. ونتعهد من جديد بالقضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، وتعزيز التنمية المستدامة، بينما نمضي قدما على طريق إقامة نظام اقتصادي عالمي يتسم بالعدل والشمول الكاملين.

٢ - إننا نعيد تأكيد توافق آراء مونتيري[(٢)] بتمامه وكماله وبنهجه الكليّ، ونقر بما لتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعّال لتلك الموارد من أهمية أساسية بالنسبة للشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتّفق عليها دوليا، ومنها الأهداف الإنمائية للألفية. ونؤكد من جديد أيضا أهمية الحرية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان كافة، بما فيها الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والالتزام العام بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية، على نحو ما نص عليه توافق آراء مونتيري. ونكرر التأكيد على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية وعلى أنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية. وفي الوقت نفسه، أضحت الاقتصادات المحلية الآن جزءا من نسيج النظام الاقتصادي العالمي، ويمكن في جملة أمور أن يساعد الاستخدام الفعال لفرص التجارة والاستثمار، البلدان على مكافحة الفقر. ويلزم تهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية لدعم الجهود الإنمائية الوطنية.

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7).

(٢) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

٣ - ونقر بأن السياق الاقتصادي الدولي قد شهد تغيرات عميقة منذ أن اجتمعنا في مونتيري. وقد أُحرز تقدم في بعض المجالات، لكن نطاق عدم المساواة اتسع. ونحن نرحب بالزيادة الكبيرة منذ عام ٢٠٠٢ في التدفقات العامة والخاصة مما أسهم في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في معظم البلدان النامية وانخفاض معدلات الفقر في العالم. لكننا نعرب عن بالغ قلقنا من أن المجتمع الدولي يواجه الآن تحديا يتمثل في الوقع الحاد على التنمية الناجم عن الأزمات والتحديات العالمية المتعددة والمترابطة مثل تزايد انعدام الأمن الغذائي، وتقلب أسعار الطاقة والسلع الأساسية وتغير المناخ ووجود أزمة مالية عالمية، إضافة إلى عدم إحراز نتائج حتى الآن في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفقدان الثقة في النظام الاقتصادي الدولي. وإذ نقر باستجابة المجتمع الدولي لهذه الأزمات والتحديات حتى الآن بأنشطة من قبيل مؤتمر قمة روما بشأن الأمن الغذائي العالمي، المعقود في روما في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ومؤتمر القمة الأخير بشأن الأسواق المالية والاقتصاد العالمي، المعقود في واشنطن العاصمة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، فإننا مصممون على اتخاذ إجراءات ومبادرات فورية وحاسمة للتغلب على جميع هذه العقبات والتحديات من خلال تحقيق تنمية محورها البشر ووضع تدابير هامة لتنفيذ توافق آراء مونتيري على نحو كامل وفعال وفي الوقت المحدد.

٤ - ونشير إلى أن المساواة بين الجنسين حق أساسي من حقوق الإنسان، وقيمة أساسية وقضية من قضايا العدالة الاجتماعية؛ وهي عنصر أساسي من عناصر النمو الاقتصادي والحد من الفقر، والاستدامة البيئية، وفعالية التنمية. ونكرر التأكيد على الحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني عند صياغة وتنفيذ السياسات الإنمائية، بما فيها سياسات تمويل التنمية وتخصيص الموارد لهذا الغرض. ونلتزم ببذل المزيد من الجهود في سبيل الوفاء بتعهداتنا بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥ - إن شبح الإرهاب لا يزال يلاحقنا، وهو آخذ في الازدياد. وهذا أمر له آثاره الخطيرة على التنمية الاقتصادية والتلاحم الاجتماعي، إلى جانب ما يخلفه من بؤس بشري مريع. وإننا نعقد العزم على العمل معا أكثر من أي وقت مضى من أجل مواجهة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

٦ - ونعيد التأكيد على الإعلان السياسي بشأن ”الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل الوفاء بها“[٣]، الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في

(٣) القرار ١/٦٣.

٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. ونعيد كذلك تأكيد التزامنا بتوفير الدعم اللازم لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتعزيز هذا الالتزام، ونشدد على أن القضاء على الفقر، لا سيما في أفريقيا، هو التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم. ونؤكد على أهمية دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام على نطاق واسع باعتباره أمرا حيويا لإلحاق أفريقيا بركب الاقتصاد العالمي. ونعيد تأكيد التزام جميع الدول بإنشاء آلية رصد لمتابعة جميع الالتزامات المتصلة بتنمية أفريقيا على نحو ما جاء في الإعلان السياسي بشأن ''الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا''. وينبغي بالنسبة لجميع الالتزامات المعقودة لصالح أفريقيا ومن قِبلها أن ينفذها فعليا ويتابعها على النحو المناسب كل من المجتمع الدولي وأفريقيا ذاتها. وإننا نؤكد على الحاجة الملحة إلى معالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا على أساس شراكة متكافئة الأطراف.

٧ - وإننا نرحب بقرار عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا على مستوى رفيع عام ٢٠١١.

تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

٨ - في السنوات التي أعقبت مؤتمر مونتيري، حقق عدد من البلدان النامية تقدما ملموسا في تنفيذ السياسات الإنمائية في المجالات الرئيسية لأطرها الاقتصادية، مما أسهم في كثير من الأحيان في زيادة تعبئة الموارد المحلية ورفع مستويات النمو الاقتصادي. وسنواصل مسيرة هذا التقدم بتشجيع نمو شامل ومنصف، والقضاء على الفقر، والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة من حيث أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبكفالة تهيئة البيئة المواتية اللازمة لتعبئة الموارد العامة والخاصة وتوسيع نطاق الاستثمارات المنتجة. ومن الضروري بذل مزيد من الجهود لدعم تهيئة وإدامة بيئة مواتية عن طريق إجراءات وطنية ودولية مناسبة.

٩ - ونؤكد من جديد أن الملكية والريادة الوطنيتين للاستراتيجيات الإنمائية والحوكمة الرشيدة مهمتان لفعالية تعبئة الموارد المالية المحلية وحفز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ينبغي أن نراعي اختلاف الخصائص والسمات التي يتميز بها كل بلد.

١٠ - ونقر بأن وجود قطاع خاص جيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يتسم بالحيوية والشمول يشكل أداة قيِّمة لتوليد النمو الاقتصادي والحد من الفقر. ولحفز تنمية القطاع الخاص، سنعمل على تهيئة بيئة مواتية تيسر قيام الجميع بتنظيم المشاريع وممارسة الأعمال التجارية، بمن في ذلك النساء والفقراء والضعفاء. وينبغي للمجتمع الدولي والحكومات الوطنية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مواصلة دعم هذه الجهود.

١١ - وسنواصل العمل على اتباع السياسات والأطر التنظيمية المناسبة على الصعيد الوطني وبطريقة تتسق مع القوانين الوطنية من أجل تشجيع المبادرات العامة والخاصة، بما في ذلك على الصعيد المحلي، وتعزيز قطاع أعمال حيوي وجيد الأداء، مع القيام في الوقت نفسه بتحسين نمو الدخل وتوزيعه، وزيادة الإنتاجية، وتمكين المرأة، وحماية حقوق العمل والبيئة. وإننا نقر بأن الدور المناسب الذي تضطلع به الحكومة في اقتصادات السوق يختلف من بلد إلى آخر.

١٢ - وتظل التنمية البشرية أولوية أساسية، والموارد البشرية هي أثمن الأصول التي تمتلكها البلدان وأعلاها قيمة. ومن المهم للغاية تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع[٤]. وسنواصل الاستثمار في رأس المال البشري لوضع سياسات اجتماعية شاملة، في مجالات منها الصحة والتعليم، وفقا للاستراتيجيات الوطنية. ومن المهم أيضا توفير الخدمات المالية والائتمانية وسبل الحصول عليها للجميع. وقد بدأت هذه التسهيلات تؤتي ثمارها، لكن من الضروري زيادة الجهود المدعومة من المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء. ونشدد على أهمية حفز صناعات محلية داعمة متنوعة تسهم في إيجاد العمالة المنتجة وتعزيز المجتمعات المحلية. وسنسعى إلى كفالة إيجاد نظم ضمان اجتماعي توفر الحماية للضعفاء على وجه الخصوص.

١٣ - وللمضي قدما نحو تحقيق أهداف توافق آراء مونتيري، من الضروري وضع سياسات تربط بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية من أجل الحد من التفاوتات داخل البلدان وفيما بينها وكفالة استفادة الفقراء والفئات الضعيفة من النمو الاقتصادي والتنمية. ومن الضروري اتخاذ تدابير ترمي إلى إدماج الفقراء في الأنشطة المنتجة، والاستثمار في تنمية مهارات العمل لديهم وتيسير دخولهم إلى سوق العمل. وفي هذا الصدد، يلزم بذل جهود أكبر لتعبئة مزيد من الموارد، حسب الاقتضاء، من أجل توفير سبل استفادة الجميع من البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية والخدمات الاجتماعية الشاملة، بالإضافة إلى بناء القدرات، والعناية الخاصة بالنساء والأطفال والمسنين وذوي الإعاقة بهدف تحسين حمايتهم الاجتماعية.

١٤ - إن تزايد الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد جعلا مجال العمل على صعيد السياسات الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، وبخاصة في مجالات التجارة والاستثمار

(٤) إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة منصفة؛ انظر، في جملة أمور، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢/٢٠٠٧.

والتنمية الدولية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالنظم والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية. وإن من واجب كل حكومة المفاضلة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود التي يفرضها ضيق مجال العمل على صعيد السياسات.

١٥ - ونؤكد مجددا على أن سياسات الاقتصاد الكلي ينبغي أن تهدف إلى الحفاظ على معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وعمالة كاملة، وإلى القضاء على الفقر، وإبقاء معدلات التضخم منخفضة ومستقرة، وأن تسعى إلى الحد من اختلالات التوازن على الصعيدين الداخلي والخارجي، لكفالة استفادة الجميع من منافع النمو، ولا سيما الفقراء. وينبغي لها أيضا أن تعطي أولوية عالية لتجنب التقلبات الاقتصادية المفاجئة التي تؤثر سلبا على توزيع الدخل وتخصيص الموارد. وفي هذا السياق، ينبغي توسيع نطاق السياسات المناسبة غير المسايرة للتقلبات الدورية من أجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والمالي. ويمكن أن يؤدي الاستثمار العام، الذي يتمشى مع الاستدامة المالية المتوسطة والطويلة الأجل، دورا استباقيا، وأن يشجع وجود دورة استثمار مثمرة.

١٦ - وسنواصل القيام بالإصلاح المالي، بما فيه الإصلاح الضريبي، الذي له أهمية أساسية بالنسبة لتعزيز سياسات الاقتصاد الكلي وتعبئة الموارد العامة المحلية. وسنواصل أيضا تحسين العمليات المتعلقة بالميزانية، وتعزيز شفافية إدارة المالية العامة وترشيد النفقات. وسنكثف الجهود المبذولة لزيادة عائدات الضرائب من خلال تحديث النظم الضريبية، وزيادة كفاءة جباية الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي على نحو فعال. وسنبذل هذه الجهود لتحقيق هدف شامل هو جعل النظم الضريبية أكثر مراعاة لمصالح الفقراء. ولئن كان كل بلد مسؤولا عن وضع نظامه الضريبي، فمن المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية والنهوض بالتعاون الدولي والمشاركة في معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي، بما في ذلك في مجال الازدواج الضريبي. وفي هذا الصدد، نسلم بضرورة مواصلة تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية، ونطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في توطيد الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية.

١٧ - إن إنشاء قطاع مالي سليم وعريض القاعدة أساسيٌّ لتعبئة الموارد المالية المحلية وينبغي أن يكون عنصرا هاما في استراتيجيات التنمية الوطنية. وسنبذل ما في وسعنا لإيجاد نظم مالية متسمة بالتنوع وحسن التنظيم والشمول تساعد على زيادة المدخرات وتوجيهها نحو مشاريع تحقق النمو. وسنعمل، حسب الاقتضاء، على مواصلة تحسين آليات الإشراف والتنظيم لزيادة الشفافية والمساءلة في القطاع المالي. وسنسعى إلى زيادة العرض المحلي من رأس المال الطويل

الأجل والعمل على تنمية أسواق رأس المال المحلية، بما في ذلك عن طريق المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية.

١٨ - ولتحقيق تنمية منصفة وتعزيز اقتصاد يتسم بالحيوية، لا بد من توافر هيكل أساسي مالي يتيح حصول المشاريع التجارية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم على مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على النساء وسكان المناطق الريفية والفقراء. وسنعمل على ضمان وصول منافع النمو إلى جميع الناس بتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية، وبتحسين سبل الوصول إلى الخدمات في مجالي التمويل والائتمان. ونحن نسلّم بأن التمويل البالغ الصغر، بما في ذلك الائتمان البالغ الصغر، قد أثبت فعاليته في إيجاد فرص العمل الحر المنتج، وهو أمر يمكن أن يساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وبالرغم من إحراز بعض التقدم، هناك طلب واسع النطاق على التمويل البالغ الصغر. ونشدد على ضرورة دعم جهود البلدان النامية بصورة مناسبة ومنسقة، في مجالات تشمل بناء قدراتها المتعلقة بالتمويل البالغ الصغر، بما في ذلك المؤسسات المعنية بهذا التمويل.

١٩ - والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المنصفة والفعالة وتعزيز اقتصاد يتسم بالحيوية. ونحن نعيد تأكيد التزامنا بالقضاء على التمييز الجنساني بجميع أشكاله، بما في ذلك في أسواق العمل والأسواق المالية، وكذلك في مجالات أخرى من بينها حيازة الأصول وحقوق الملكية. وسنعزز حقوق المرأة، بما في ذلك تمكينها من الناحية الاقتصادية، وسنعمم بفعالية مراعاة المنظور الجنساني في الإصلاحات القانونية، وخدمات دعم الأعمال التجارية، والبرامج الاقتصادية، وسنتيح للمرأة إمكانية الوصول بالكامل وعلى قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية. وسنقوم كذلك بتشجيع وتدعيم بناء قدرات العناصر الفاعلة الحكومية وغيرها في مجال إدارة الشؤون العامة بأسلوب يستجيب لاحتياجات الجنسين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، عملية الميزنة المراعية للمنظور الجنساني.

٢٠ - ويشكل هروب رأس المال، أينما حدث، عقبة رئيسية أمام تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية. وسنكثف الجهود الوطنية والمتعددة الأطراف من أجل التصدي لمختلف العوامل التي تسهم فيه. ومن الأهمية بمكان معالجة مشكلة التدفقات المالية غير المشروعة، وبخاصة غسل الأموال. وينبغي تنفيذ تدابير إضافية لمنع تحويل الأصول المسروقة إلى الخارج والمساعدة على استردادها وإعادتها، وبخاصة إلى بلدانها الأصلية، تمشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٥]، وكذلك لمنع تدفقات رأس المال للأغراض الإجرامية. وننوه بالجهود التي يبذلها

(٥) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٧، الرقم ٤٢١٤٦.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومجموعة البنك الدولي من خلال مبادرة استرداد الأصول المسروقة وغيرها من المبادرات المناسبة. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول التي لم تنظر بعد في الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب على أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية، وندعو إلى زيادة التعاون لتحقيق الهدف ذاته.

٢١ - وما يجري حاليا من مكافحة للفساد على جميع المستويات إنما يشكل إحدى الأولويات المطروحة. ويختلف التقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٢ من بلد لآخر. ويؤثر الفساد على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وعلى القطاعين العام والخاص. ولذلك فنحن مصممون على اتخاذ خطوات عاجلة وحازمة لمواصلة مكافحة الفساد بجميع مظاهره من أجل تذليل العقبات التي تحول دون تعبئة الموارد وتخصيصها بفعالية، وتلافي تحويل الموارد بعيدا عن الأنشطة الحيوية بالنسبة للتنمية. وهذا يتطلب وجود مؤسسات قوية على جميع المستويات، ومن ذلك على وجه الخصوص النظم القانونية والقضائية الفعالة وزيادة الشفافية. ونرحب بزيادة التزام الدول الأعضاء التي صدَّقت بالفعل على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أو انضمت إليها، ونحثّ، في هذا الصدد، جميع الدول الأعضاء التي لم تصدِّق بعد على الاتفاقية أو تنضم إليها على أن تنظر في القيام بذلك. ونهيب بجميع الدول الأطراف أن تنفِّذ الاتفاقية بالكامل دون إبطاء وأن تتعاون في وضع آلية لمتابعة تنفيذ الاتفاقية.

٢٢ - وفي حين أن توخي المرونة الاقتصادية أمر له أهميته بالنسبة لجميع البلدان، فإنه يتطلب بذل جهود دؤوبة وأكثر تضافرا في الاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وهذه الجهود الوطنية بحاجة إلى أن يعزِّزها دعم دولي لبناء القدرات، بوسائل منها تقديم المساعدة المالية والتقنية والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية وفقا للاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية. وبالنسبة لسياسات التعاون الإنمائي، سنولي اهتماما خاصا لجهود أفريقيا وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية واحتياجاتها الخاصة. وبالمثل، هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص ومستمر لدعم البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع في جهودها الرامية إلى إعادة البناء وتحقيق التنمية.

تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

٢٣ - إننا نسلّم بأن تدفقات رأس المال الدولي الخاص، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية. ونرحب بالزيادة في تدفقات رأس المال الدولي الخاص إلى البلدان النامية منذ مؤتمر مونتيري، وبمظاهر التحسن في بيئة المشاريع التجارية التي ساعدت على تشجيع ذلك. ومع ذلك، نحيط علماً مع القلق بأن

عددا كبيرا من البلدان النامية لم يشهد ارتفاعا في تدفقات رأس المال الدولي الخاص. وسنسعى إلى تعزيز هذه التدفقات لدعم التنمية. وفي هذا السياق، سنكثف الجهود الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف لمساعدة البلدان النامية على التغلب على القيود الهيكلية أو غيرها من القيود التي تحد من جاذبيتها في الوقت الراهن كوجهة لرأس المال الخاص والاستثمار المباشر الأجنبي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نسلم بالحاجة على وجه الخصوص إلى مساعدة البلدان التي كانت في وضع غير موات لاجتذاب تلك التدفقات، ومنها عدد من البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الخارجة من نزاعات أو المتعافية من كوارث طبيعية. ويمكن أن تشمل هذه الجهود تقديم المساعدة التقنية والمالية وغير ذلك من أشكال المساعدة، وتشجيع الشراكات وتوطيدها، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وترتيبات التعاون على جميع المستويات.

٢٤ - وسنعزز الجهود الرامية إلى حشد الاستثمارات من جميع المصادر في مجالات الموارد البشرية والنقل والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفي سائر البنى التحتية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية التي تساعد في تدعيم بيئة المشاريع التجارية، وتعزيز القدرة على المنافسة، وتوسيع التجارة في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ونسلم بالحاجة إلى شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف لتقديم المساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات ذات الصلة بهذه الجهود. ويمكن الاستفادة من البرامج والآليات والأدوات المتاحة لوكالات التنمية المتعددة الأطراف والجهات المانحة الثنائية في تشجيع الاستثمارات التجارية، بطرق منها المساهمة في التخفيف من بعض المخاطر التي يواجهها المستثمرون من القطاع الخاص في القطاعات الحيوية في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الآليات، من قبيل الضمانات والشراكات بين القطاعين العام والخاص، أن تؤدي دورا حفّازا في تعبئة التدفقات الخاصة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية أن تواصل استكشاف طرائق مبتكرة مع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بغية تيسير الزيادة في تدفقات رأس المال الخاص إلى هذه البلدان.

٢٥ - وقد أظهرت التجربة أن توفير بيئة استثمار تمكينية على الصعيدين المحلي والدولي أمر أساسي لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. ويتعين على البلدان مواصلة جهودها لتحقيق بيئة استثمار تتسم بالشفافية والاستقرار وقابلية التنبؤ، مع آلية مناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية. وسنواصل وضع قواعد تنظيمية مناسبة وشفافة على الصعيدين

الوطني والدولي. وينبغي تعزيز الجهود لرفع مستوى المهارات والقدرات التقنية للموارد البشرية، وتحسين مدى توافر التمويل للمشاريع، وتيسير إنشاء آليات استشارية مشتركة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. ويمكن لمعاهدات الاستثمار الثنائية أن تشجع التدفقات الخاصة بزيادة استقرار البيئة القانونية وإمكانية التنبؤ بها لدى المستثمرين. ومن المهم أن تراعي معاهدات الاستثمار الثنائية، والمعاهدات المتعلقة بالضرائب، وغير ذلك من التدابير الضريبية الرامية إلى تسهيل الاستثمارات الأجنبية، التعاون الإقليمي والمتعدد الأطراف، ويشمل ذلك الصعيد الإقليمي. وإننا نسلّم بأهمية دعم عملية بناء القدرات في البلدان النامية قصد تحسين قدراتها على التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار ذات المنفعة المتبادلة. ومن المهم تشجيع الممارسات الضريبية الجيدة وتفادي الممارسات غير الملائمة.

٢٦ - ولتكملة الجهود الوطنية، من الضروري أن تقوم المؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، وكذلك المؤسسات المختصة في بلدان المصدر بزيادة ما تقدمه من دعم للاستثمار الأجنبي الخاص في مجال تطوير الهياكل الأساسية وغيره من المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك المشاريع الرامية إلى تضييق الفجوة الرقمية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم تقديم ائتمانات التصدير، وتوفير التمويل المشترك، ورأس مال المشاريع، وغير ذلك من صكوك الإقراض، وضمانات المخاطرة، واستغلال موارد المساعدات، والمعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار، وخدمات تطوير الأعمال التجارية، ومنتديات تيسير الاتصالات بين أصحاب الأعمال التجارية والتعاون بين شركات البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، إضافة إلى تمويل دراسات الجدوى. وتمثل إقامة الشراكات بين المؤسسات أداة قوية من أدوات نقل التكنولوجيا ونشرها. وفي هذا الخصوص، من المستصوب تعزيز المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية. وينبغي أيضا وضع تدابير إضافية تتعلق ببلدان المنشأ من أجل تشجيع وتيسير التدفقات الاستثمارية إلى البلدان النامية.

٢٧ - وإننا نسلّم بأنه ينبغي تحقيق أقصى أثر إنمائي للاستثمار المباشر الأجنبي. ونسلم كذلك بأن نقل التكنولوجيا والمهارات التجارية قناة رئيسية يمكن للاستثمار المباشر الأجنبي أن يؤثر من خلالها تأثيرا إيجابيا في التنمية. وسنعزز الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تحقيق أقصى قدر من الترابط مع أنشطة الإنتاج المحلية، بما يعزز نقل التكنولوجيا، ويخلق فرصا لتدريب القوة العاملة المحلية، بما فيها النساء والشباب. ومن المهم أيضا سنّ وإعمال ما يلزم من قوانين وأنظمة متعلقة بالعمل وحماية البيئة ومكافحة الفساد، وفقا للالتزامات المقطوعة في الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بهذا المجال. ونرحب بالجهود

المبذولة لتشجيع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والحوكمة الرشيدة للمؤسسات. وفي هذا الصدد، نشجع الأعمال المضطلع بها على الصعيد الوطني ومن جانب الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وتعزيز الأطر المتفق عليها دوليا والمتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، من قبيل الإعلان الثلاثي للمبادئ الصادر عن منظمة العمل الدولية. ونؤكد من جديد أن لكل دولة سيادة دائمة كاملة تمارسها بحرية على كل ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية. ونؤيد التدابير الرامية إلى تعزيز الشفافية والمساءلة بالنسبة لجميع الشركات، مع مراعاة المبادئ الأساسية للقوانين المحلية. ونحيط علما بالمبادرات الطوعية المتخذة بهذا الشأن، بما فيها مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

٢٨ - ونحن ندرك أن الانطباع السائد عن الظروف والآفاق الاقتصادية الراهنة في بلد ما، يؤثر في التدفقات المالية الدولية الخاصة التي يجتذبها ذلك البلد. ويُعدّ تقديم معلومات موضوعية وجيدة من جميع المصادر، بما في ذلك الكيانات الخاصة والعامة، مثل الوكالات الإحصائية الوطنية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظومة الأمم المتحدة ومستشاري الاستثمار ووكالات تقدير الجدارة الائتمانية أمرا حيويا بالنسبة لاتخاذ المستثمرين المحتملين المحليين والأجانب على حد سواء قرارات مستنيرة. وسنواصل تعزيز الأساليب المتبعة، بوسائل منها الجهود التي يبذلها البلد نفسه ومنظومة الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف المعنية، لتعزيز وتحسين مستوى وموضوعية المعلومات المتعلقة بالوضع الاقتصادي لبلد ما وبآفاقه الاقتصادية.

٢٩ - وقد أصبحت التحويلات موارد مالية خاصة مهمة بالنسبة للأسر المعيشية في البلدان الأصلية للمهاجرين. ولا يمكن أن تعتبر التحويلات بديلا عن الاستثمار المباشر الأجنبي أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو تخفيف عبء الدَّين أو أي مصادر عامة أخرى لتمويل التنمية. فهي عادة أجور تحوّل إلى الأسر، لتُستخدم أساسا في تلبية جزء من احتياجات الأسر المتلقية. وطريقة التصرف فيها أو تخصيصها هي مسألة اختيار فردي. وحصة كبيرة من دخول المهاجرين تُنفق في بلدان المقصد وتشكل حافزا مهما للطلب المحلي في اقتصادات تلك البلدان. وفي هذا الصدد، سنعزز التدابير القائمة لخفض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات بزيادة التعاون بين البلدان المرسل منها والبلدان المتلقية وتهيئة فرص للاستثمارات الموجهة صوب التنمية.

التجارة الدولية كمحرّك للتنمية

٣٠ - إننا نؤكد من جديد أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد. ونؤكد من جديد أيضا أن اعتماد نظام تجاري شامل وقائم على قواعد، ومنفتح وغير تمييزي

ومنصف ومتعدد الأطراف، وتحرير التجارة تحريرا فعّالا، يمكن أن يحفزا التنمية إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم مما يفيد البلدان في جميع مراحل التنمية. ومن بواعث تشجيعنا أن التجارة الدولية، وبخاصة تجارة البلدان النامية كمجموعة، تتسع بوتيرة سريعة في العقد الحالي. فقد أصبحت التجارة فيما بين البلدان النامية من أكثر العناصر دينامية على صعيد التجارة العالمية. ومع ذلك، فإن كثيرا من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، ظلت على هامش هذه التطورات ومن الضروري تعزيز قدرتها في مجال التجارة ليتسنى لها أن تستغل بمزيد من الفعالية الطاقات الكامنة التي تنطوي عليها التجارة لدعم تنميتها. ونؤكد من جديد أيضا التزامنا بتحرير التجارة تحريرا فعالا وبكفالة أن تقوم التجارة بدورها كاملا في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير العمالة والتنمية للجميع. ونذكّر بالتزامنا في توافق آراء مونتيري بقرارات منظمة التجارة العالمية أن تجعل احتياجات ومصالح البلدان النامية في صلب برنامج عملها، والتزامنا بتنفيذ توصياتها.

٣١ - إن وجود نظام للتجارة متعدد الأطراف يعمل على نحو جيد يمكن أن يعود بفوائد على الجميع ويمكن أن يسهم في تعزيز اندماج البلدان النامية في النظام، ولا سيما أقل البلدان نموا. ونكرر الإعراب عن عزمنا الملح على كفالة استجابة الجهود الجارية لتحسين أداء النظام التجاري المتعدد الأطراف لاحتياجات ومصالح جميع البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا بشكل أفضل. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في وقت نال فيه منا جميعا الأثر الشامل للأزمة المالية. وندعو إلى تنفيذ الإعلان الوزاري الصادر عن منظمة التجارة العالمية والمعتمد في مؤتمرها الوزاري السادس المعقود في هونغ كونغ، الصين بشأن الأهمية المحورية للبعد الإنمائي في كل جانب من جوانب برنامج عمل خطة الدوحة الإنمائية والتزامه بجعل هذا البعد حقيقة ملموسة. ونحن نشدد على أن تحقيق أقصى قدر من فوائد تحرير التجارة الدولية والتقليل من تكاليفه إلى أدنى حد أمر يتطلب سياسات إنمائية المنحى ومتسقة على جميع المستويات.

٣٢ - ويساورنا قلق شديد لعدم تحقيق الجولة المتعلقة بخطة الدوحة الإنمائية من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لأية نتائج، على الرغم مما بذل من جهود كبيرة. ومن شأن النجاح في تحقيق نتائج أن يدعم توسيع نطاق صادرات البلدان النامية وتعزيز إمكانات قيام التجارة بدورها الواجب كمحرك للنمو والتنمية وزيادة الفرص المتاحة للبلدان النامية كي تستفيد من التجارة في دعم التنمية. ومن المهم إحراز تقدم في المجالات الرئيسية من خطة الدوحة الإنمائية، ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية مثل المجالات المبينة في الفقرة ٢٨ من توافق آراء مونتيري، مع التأكيد مجددا على أهمية المعاملة الخاصة والتفاضلية المشار إليها في الفقرة المذكورة. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد من توافر المرونة والإرادة السياسية. ونحن

نرحب بالالتزامات المعقودة مؤخرا بشأن التجارة والأهمية الحاسمة لنبذ الممارسات الحمائية وعدم الانغلاق في أوقات عدم الاستقرار المالي، لا سيما وأن ذلك قد يؤثر على البلدان النامية بصفة خاصة. وعلى هذا الأساس، سنسارع إلى السعي من جديد إلى التوصل إلى اتفاق قبل نهاية السنة بشأن الطرائق التي تؤدي إلى اختتام ناجح وسريع لخطة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية يتمخض عن نتائج طموحة ومتوازنة وإنمائية المنحى.

٣٣ - ونسلّم بأن الوتيرة المثلى لتحرير التجارة وتسلسله يتوقفان على الظروف المحددة لكل بلد، وبأن كل بلد سيتخذ قراره الخاص استنادا إلى تقييمه الخاص للتكاليف والمنافع. وتحرير التجارة يجب أن تكمِّله إجراءات واستراتيجيات ملائمة على الصعيد الوطني من أجل زيادة القدرات الإنتاجية، وتنمية الموارد البشرية والهياكل الأساسية الرئيسية، واستيعاب التكنولوجيا وإرساء شبكات الأمان الاجتماعي الكافية. وتحقيق الأثر الإيجابي لتحرير التجارة على البلدان النامية سيتوقف أيضا إلى حد بعيد على الدعم الدولي للتدابير المذكورة أعلاه وعلى اتخاذ الإجراءات للتصدي للسياسات والممارسات التي تشوه التجارة.

٣٤ - ونحن نقرّ بالتحديات الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نموا في الاندماج على نحو مفيد في النظام التجاري الدولي. ونسلّم بأن أقل البلدان نموا تحتاج إلى تدابير خاصة ودعم دولي لكي تستفيد من التجارة العالمية بصورة كاملة، ولكي تتكيّف مع الاقتصاد العالمي وتندمج فيه على نحو مفيد. ونرحب بالقرار المتخذ في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن تحسين سبل وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق، كما هو مبين في القرار ومرفقه[٦]، وندعو إلى تنفيذه تنفيذا تاما. ونرحب أيضا بالإجراءات التي اتخذتها بعض فرادى البلدان منذ مونتيري لتحقيق الهدف المتمثل في إتاحة الوصول التام لأي بلد من أقل البلدان نموا إلى الأسواق بلا رسوم ولا حصص، ونهيب بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى التي تعلن أن بمقدورها اتخاذ خطوات لتحقيق هذا الهدف أن تقوم بذلك. وسنعزز أيضا الجهود الرامية إلى تلبية طلبات أقل البلدان نموا للحصول على المساعدة التقنية، وذلك لتمكينها من المشاركة بمزيد من الفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف بسبل منها تفعيل الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتزويدها بالدعم لكي تتمكن من المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية الدولية.

(٦) انظر WT/MIN(05)/DEC، الفقرة ٤٧ والمرفق واو.

٣٥ - ونحن نقرّ أيضا بالتحديات الخاصة التي قد تواجهها البلدان النامية الأخرى، بما فيها الاقتصادات الصغيرة والضعيفة، في تحقيق الاستفادة التامة من النظام التجاري المتعدد الأطراف. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب وتقديم الدعم اللازم لهذه البلدان تيسيرا لمشاركتها في الاقتصاد العالمي على نحو فعال. وفي هذا الصدد، نشجع على المضي قدما في تنفيذ برنامج عمل منظمة التجارة العالمية، بشأن الاقتصادات الصغيرة، كما دعا إلى ذلك إعلان الدوحة الوزاري[٧].

٣٦ - والمعونة لصالح التجارة عنصر هام من التدابير التي ستساعد البلدان النامية على اغتنام الفرص التي يتيحها النظام التجاري الدولي وتتيحها نتائج جولة الدوحة والاتفاقات التجارية الإقليمية. وينبغي أن يكون من الأهداف الحاسمة للمعونة لصالح التجارة تعزيز القدرات التجارية والقدرة على المنافسة دوليا مع كفالة الملكية الوطنية والتوافق مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لفرادى البلدان النامية. والمعونة لصالح التجارة ينبغي أن تهدف إلى مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، فيما يتصل بالسياسات والأنظمة التجارية؛ وتنمية التجارة؛ وبناء القدرات الإنتاجية؛ والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة؛ والتكيف المتصل بالتجارة وغير ذلك من الاحتياجات المتصلة بالتجارة. بيد أن المعونة لصالح التجارة عنصر مكمّل، لا بديل، لخروج خطة الدوحة الإنمائية، وأي مفاوضات تجارية أخرى، بنتائج ناجحة. ويتطلب نجاح البرامج المندرجة ضمن مبادرة المعونة لصالح التجارة بذل الشركاء المعنيين لجهود مشتركة. وينبغي لفرادى المانحين الوفاء في المواعيد المقرّرة بكامل التزاماتهم المتصلة بالمعونة لصالح التجارة. ومن المهم أيضا أن تكون احتياجات البلدان المتلقية وأولوياتها فيما يتصل بالمعونة لصالح التجارة مندمجة ومنعكسة بالكامل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الخاصة بتلك البلدان. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الولايات المتصلة بهذا المجال أن تواصل مساعدة البلدان النامية على بناء قدراتها الإنتاجية المتصلة بالتجارة.

٣٧ - ومن الأهداف الرئيسية توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك المشاركة في أي جولة من جولات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وفي المفاوضات المتعلقة بخطة الدوحة الإنمائية التي تجري تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وإكساب هذه المشاركة الفعالية. ونشير إلى التقدم المحرز في هذا المجال منذ مؤتمر مونتيري كما يتضح من البلدان التي انضمت إلى منظمة التجارة العالمية والبلدان التي بدأت حديثا عملية الانضمام إلى المنظمة والبلدان التي أحرزت تقدما نحو الانضمام إليها خلال

(٧) انظر WT/MIN(01)/DEC/1، الفقرة ٣٥؛ و WT/L/447.

الأعوام الستة الماضية. ونرحب بإحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. ونعيد أيضا تأكيد التزامنا في مونتيري تسهيل انضمام جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إلى منظمة التجارة العالمية بناء على طلبها. وفي هذا الصدد، نحيط علما بقرار الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة الدولية إعطاء الأولوية لعمليات الانضمام الجارية بغية الانتهاء منها بأسرع ما يمكن وعلى نحو سلس قدر المستطاع.

٣٨ - ونقرّ بأن التكامل الإقليمي والاتفاقات الثنائية للتعاون التجاري والاقتصادي من الأدوات الهامة لتوسيع التجارة والاستثمار. وينبغي أن نواصل كفالة جعل هذه الاتفاقات تعزز التنمية الطويلة الأجل وأهداف منظمة التجارة العالمية، وتكمل النظام التجاري المتعدد الأطراف. والدعم الدولي للتعاون في مجال التجارة والمجالات الأخرى المتصلة بها يمكن أن يشكّل عنصرا حفّازا لتعزيز وترسيخ التكامل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ونشدد على أهمية زيادة الدعم المقدّم إلى مبادرات التجارة والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في المجالات المتصلة بالتجارة بوسائل منها التعاون الثلاثي، وذلك بما يتمشى وقواعد منظمة التجارة العالمية.

٣٩ - ونرحّب بالعمل الذي تضطلع به حاليا المؤسسات الدولية التي تساعد البلدان النامية على تحقيق فوائد تحرير التجارة، ولا سيما الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، ونشجّعها على مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تسهيل التجارة مما يحقّق النمو الاقتصادي والتنمية. وفي هذا السياق، نرحب بنتائج الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، المعقودة في أكرا خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ونؤكد من جديد دور الأونكتاد في التجارة والتنمية.

تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

٤٠ - إننا نسلِّم بما للأزمة المالية والأزمة الاقتصادية الحاليتين من آثار حادة على قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية. ونؤكد على أهمية الدور الذي تقوم به المساعدة الإنمائية الرسمية، إذ يتم عن طريقها توفير التمويل للتنمية واستدامة هذا التمويل في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، نذكّر بالتزاماتنا بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لتيسير تحقيق هذه الأهداف.

٤١ - ونؤكد مجددا على الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية، باعتبارها عنصرا مكملا للمصادر الأخرى لتمويل التنمية، في تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية. وبالنسبة للعديد من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية هي أكبر مصادر التمويل الخارجي. ويمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تقوم بدور حفاز في مساعدة البلدان النامية على إزالة القيود التي تعوق النمو المطرد والشامل والعادل، وذلك، على سبيل المثال، من خلال تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية، المؤسسية والمادية؛ وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والابتكار التكنولوجي؛ وتحسين الصحة والتعليم؛ والدفع قدما بالمساواة بين الجنسين؛ والمحافظة على البيئة والقضاء على الفقر.

٤٢ - ويشجعنا انتعاش المساعدة الإنمائية الرسمية بتغيّر اتجاهها نحو الانخفاض قبل مؤتمر مونتيري (فالمساعدة الإنمائية الرسمية زادت بالأرقام الحقيقية بنسبة ٤٠ في المائة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧)، وإن كنا نلاحظ أن تخفيف عبء الديون والمساعدة الإنسانية شكلا جزءا مهما من تدفقات المساعدة بعد عام ٢٠٠٢. غير أننا نلاحظ مع القلق التدني العام في المساعدة الإنمائية الرسمية في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، الذي نجم بوجه خاص عن الانخفاض في تخفيف عبء الديون من الذروة التي وصلها في عام ٢٠٠٥. ويشجعنا أن بعض البلدان المانحة قد حققت أو تجاوزت أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المشار إليها في توافق آراء مونتيري (هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية و ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نموا). ويشجعنا أيضا أن بلدانا أخرى وضعت جداول زمنية للوفاء بالتزاماتها الطويلة الأمد، كالاتحاد الأوروبي الذي وافق على أن يخصص، بشكل جماعي، نسبة ٠,٥٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، و ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥، وأن يوجه ما نسبته ٥٠ في المائة على الأقل من الزيادات الجماعية في المعونة الإنمائية إلى أفريقيا، مع الاحترام الكامل لأولويات فرادى الدول الأعضاء في مجال المساعدة الإنمائية. ونرحب بزيادة الولايات المتحدة لمساعدتها الإنمائية الرسمية بما يفوق الضعف. ونرحب أيضا بإعلان قادة مجموعة البلدان الثمانية في هوكايدو، اليابان، أنهم يتعهدون تعهدا قاطعا بالعمل من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في غلينيغلس، اسكتلندا، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا مع مانحين آخرين بمبلغ ٢٥ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٠ مقارنة بما كان عليه الحال في عام ٢٠٠٤. ونشجع المانحين على العمل على وضع جداول زمنية وطنية بحلول عام ٢٠١٠ لزيادة

مستويات المساعدة، كل في إطار عمليات تخصيص ميزانيته، من أجل تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية المحددة. والتنفيذ الكامل لهذه الأهداف من شأنه أن يحقق زيادة كبيرة في الموارد المتاحة بغية الدفع قدما بالخطة الإنمائية الدولية.

٤٣ - إن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية أمر حاسم، ويشمل ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بلدان عديدة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، والوصول إلى ما نسبته ٠,٧ في المائة على الأقل من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، بالإضافة إلى تحقيق هدف تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لفائدة أقل البلدان نموا. وحتى يتسنى للبلدان المانحة التقيد بجداولها الزمنية المتفق عليها، ينبغي لها اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة لزيادة معدلات مدفوعات المعونة لكي يتسنى لها الوفاء بالتزاماتها الحالية. ونحث البلدان المتقدمة النمو على بذل مزيد من الجهود الملموسة لتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، إن لم تكن قد قامت بذلك حتى الآن، بما في ذلك الهدف المحدد المتمثل في تخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لصالح أقل البلدان نموا، وذلك تمشيا مع برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا[٨] ووفقا لالتزاماتها. وللاستفادة من التقدم المحرز في ضمان استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بفعالية، نؤكد على أهمية الحكم الديمقراطي وتحسين الشفافية والمساءلة والإدارة من أجل تحقيق النتائج. ونشجع بقوة جميع المانحين على أن يضعوا، في أقرب وقت ممكن، جداول زمنية إرشادية متجددة توضح الكيفية التي يتوخون بها تحقيق أهدافهم، كل حسب الطريقة التي يتبعها في تخصيص اعتمادات الميزانية. ونشدد بقوة على أهمية حشد المزيد من الدعم المحلي في البلدان المتقدمة النمو من أجل الوفاء بالتزاماتها، بوسائل منها زيادة الوعي العام، وتوفير البيانات المتعلقة بفعالية المساعدة، وتحقيق نتائج ملموسة.

٤٤ - ونؤكد على أهمية تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية المنخفضة الدخل، بوسائل منها تقديم المساعدة التقنية والمالية، وغيرها من أشكال المساعدة وتشجيع وتعزيز الشراكات، وترتيبات التعاون على جميع المستويات.

٤٥ - ونسلِّم بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في مجال القضاء على الفقر، وأن جهودها الهادفة إلى معالجة هذه التحديات ينبغي أن تعززها وتدعمها

(٨) A/CONF.191/11.

منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وجميع الجهات المعنية الأخرى، ضمانا لاستدامة الإنجازات التي تحققت حتى الآن. ونسلم أيضا بأن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل أداة مهمة للعديد من هذه البلدان، ولها دور تقوم به في مجالات محددة، مع أخذ احتياجات هذه البلدان ومواردها المحلية في الحسبان.

٤٦ - ونرحب بالجهود المتزايدة المبذولة من أجل تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها الإنمائي. ويقدم منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى مبادرات حديثة العهد مثل المنتديين الرفيعي المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرا إعلان باريس بشأن فعالية المعونة عام ٢٠٠٥ وبرنامج عمل أكرا عام ٢٠٠٨، إسهامات مهمة في جهود البلدان التي التزمت بهما، تشمل إقرار المبادئ الأساسية للملكية الوطنية، والمواءمة، والتنسيق، والإدارة من أجل النتائج. وستسهم مواصلة الاستفادة من هذه المبادرات، بما في ذلك من خلال مشاركة أكثر شمولا وأوسع قاعدة، في النهوض بالملكية الوطنية، وزيادة الفعالية والكفاءة في تقديم المعونة، وتحسين ما يتحقق بفضلها من نتائج. ونشجع أيضا جميع الجهات المانحة على تحسين نوعية المعونة، وزيادة النُهُج القائمة على البرامج، والاستعانة بالنظم القطرية لإدارة الأنشطة من قبل القطاع العام، وتقليل تكاليف المعاملات، وتحسين المساءلة المتبادلة والشفافية، ونهيب في هذا الصدد بجميع الجهات المانحة تحرير المعونة من الشروط إلى أقصى حد ممكن. وسنحسن إمكانية التنبؤ بالمعونة لتزويد البلدان النامية على نحو منتظم بمعلومات إرشادية دقيقة التوقيت عن الدعم المزمع تقديمه في الأجل المتوسط. ونعترف بأهمية ما تبذله البلدان النامية من جهود لتعزيز قيادة عمليات التنمية الخاصة بها، ومؤسساتها ونظمها وقدراتها الوطنية ضمانا لتحقيق أفضل النتائج باستخدام المعونة، من خلال إشراك برلماناتها ومواطنيها في صياغة تلك السياسات، وتعميق مشاركة منظمات المجتمع المدني. وينبغي أن نضع في الاعتبار أيضا أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة. إذ ينبغي أن تراعى الأوضاع الخاصة لكل بلد مراعاة تامة.

٤٧ - ونلاحظ أن تغيرا كبيرا قد طرأ على هيكل المعونة في العقد الحالي. وأسهمت الجهات الجديدة المانحة للمعونة ونهج الشراكة المبتكرة، التي تطبق طرائق تعاون جديدة، في زيادة تدفق الموارد. كذلك، يوفر التفاعل بين المساعدة الإنمائية والاستثمارات الخاصة، والتجارة، والأطراف الفاعلة الجديدة في مجال التنمية، فرصا جديدة أمام المعونة كي تزيد تدفقات الموارد المقدمة من القطاع الخاص. ونؤكد من جديد على أهمية منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الجهة المعنية داخل الأمم المتحدة بتنسيق دراسة قضايا التعاون الإنمائي من كل جوانبها، بمشاركة جميع أصحاب المصلحة

المعنيين. وسنواصل الجهود، داخل الأمم المتحدة وكذلك بالتعاون مع المؤسسات المعنية الأخرى مثل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل تعزيز الحوار والتعاون مع مجتمع الشركاء الإنمائيين المتزايد التنوع. وينبغي أن تتعاون جميع الأطراف الفاعلة في مجال التنمية تعاونا وثيقا على كفالة استخدام الموارد المتزايدة الآتية من جميع المصادر بطريقة تضمن أقصى فعالية. وسنسعى أيضا إلى زيادة التعاون على المستوى القطري مع القطاع الخاص والجهات المانحة غير الرسمية والمنظمات الإقليمية والجهات المانحة الرسمية.

٤٨ - إن هناك حاجة متزايدة إلى وجود سُبل محددة وعالمية لتتبع كمية المعونة، ونوعيتها وفعاليتها مع إيلاء الاعتبار الواجب للمشاريع والآليات القائمة. وندعو الأمين العام للأمم المتحدة ووكالات منظومة الأمم المتحدة المعنية إلى القيام، بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، بمعالجة هذه القضية وتقديم تقرير لينظر فيه منتدى التعاون الإنمائي.

٤٩ - ونكرر تأكيد دعمنا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك التعاون الثلاثي، الذي يوفر موارد إضافية هناك حاجة ماسة إليها لتنفيذ البرامج الإنمائية. ونعترف بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبتنوع تاريخه وخصائصه، ونؤكد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ينبغي أن ينظر إليه على أنه تعبير عن التضامن والتعاون بين البلدان، على أساس خبراتها وأهدافها المشتركة. ويدعم هذان الشكلان من أشكال التعاون جدول أعمال إنمائيا يعالج الاحتياجات والتطلعات الخاصة للبلدان النامية. ونعترف أيضا بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكمل التعاون بين الشمال والجنوب ولا يحل محله. ونقر بالدور الذي تؤديه البلدان النامية المتوسطة الدخل بوصفها مقدمة لخدمات التعاون الإنمائي ومستفيدة منها. ويمكن أيضا تعزيز التعاون الإقليمي بوصفه أداة فعالة لتعبئة الموارد من أجل التنمية، بجملة سبل منها تعزيز المؤسسات المالية الإقليمية لكي تساعد بشكل أفضل على الارتقاء بالقطاعات الحيوية في البلدان النامية.

٥٠ - ونشجع البلدان النامية التي في مقدورها أن تواصل بذل جهود ملموسة لزيادة عدد وفعالية مبادراتها في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقا لمبادئ فعالية المعونة، على القيام بذلك.

٥١ - ونقر بالتقدم الكبير المحرز منذ انعقاد مؤتمر مونتيري في مجال مصادر التمويل الطوعي المبتكرة والبرامج المبتكرة المتصلة بها. ونسلّم بأن عددا من مبادرات الفريق التقني الذي

أنشأته مبادرة العمل العالمي لمكافحة الجوع والفقر، والمجموعة الرائدة للجباية التضامنية لتمويل التنمية، قد أصبح واقعا معيشا أو بات في طور متقدم من أطوار التنفيذ. وتشمل تلك المبادرات في جملة ما تشمل مرفق التمويل الدولي للتحصين، والمشروع التجريبي للالتزامات السوقية المسبقة، والجباية التضامنية على تذاكر الطائرات، التي تمول برامج صحية في العديد من البلدان النامية، ومنها المرفق الدولي لشراء الأدوية الذي يساعد على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، والصكوك القائمة على سوق الكربون. ومن المبادرات الأخرى الجديرة بالذكر مؤسسة الولايات المتحدة للتصدي لتحديات الألفية، وخطة الطوارئ التي وضعها رئيس الولايات المتحدة للإغاثة من مرض الإيدز، وصندوق الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا، وحافظة الاستثمارات الليبية في أفريقيا، ومبادرة تحالف نفط منطقة البحر الكاريبي (بتروكاريبي). ونشجّع على زيادة مبادرات مصادر التمويل المبتكرة وتنفيذها حسب الاقتضاء. ونسلّم بأن هذه الأموال ينبغي أن تكون مكملة لمصادر التمويل التقليدية وليست بديلا عنها، وينبغي أن تصرف وفقا لأولويات البلدان النامية وألا تشكل عبئا مفرطا على عاتقها. ونهيب بالمجتمع الدولي أن ينظر في تعزيز المبادرات الجارية وأن يستكشف المقترحات الجديدة، مع التسليم بطابعها الطوعي والتكميلي. ونطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل تناول مسألة المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، عامة كانت أو خاصة، وأن يعدّ تقريرا مرحليا بحلول الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، آخذا في الحسبان جميع المبادرات القائمة.

٥٢ - ونكرّر تأكيد عزمنا على تفعيل الصندوق العالمي للتضامن الذي أنشأته الجمعية العامة، وندعو البلدان التي بمقدورها تقديم تبرعات إلى هذا الصندوق إلى القيام بذلك. ونشير أيضا إلى إنشاء صندوق التضامن الرقمي، ونشجع على التبرع لتمويله، بطرق منها النظر في آليات تمويل مبتكرة.

٥٣ - ونؤكد على أهمية تطوير القدرات وتعزيز التعاون الفني كسبيلين هامين لتمكين البلدان النامية من بلوغ أهدافها الإنمائية. وفي هذا الصدد، نكرر تأكيد أهمية تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك التدريب وتبادل الخبرات ونقل المعارف وتقديم المساعدة الفنية لبناء القدرات، بما يشمل تعزيز القدرات المؤسسية وإدارة المشاريع وتخطيط البرامج. وقد بدأت قدرة البلدان النامية على استيعاب المعونة الإنمائية الطويلة الأجل تشهد تزايدا.

٥٤ - ونشدد على الدور المهم الذي تضطلع به منظومة للأمم المتحدة تتسم بالفعالية والإدارة الجيدة ولديها موارد كافية، عن طريق أنشطتها التنفيذية في مجال دعم بناء القدرات لتحقيق تنمية مستدامة في الأجل الطويل. وهذا أمر مهم لأقل البلدان نموا على وجه

التحديد. ونظرا إلى أن مستوى التمويل الأساسي يؤثر حتما في قدرة منظومة الأمم المتحدة على الاضطلاع بهذه الولاية، فإننا نحث البلدان المانحة والبلدان الأخرى القادرة على ذلك على زيادة تبرعاتها للميزانيات الأساسية/العادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، وعلى أن تقدم مساهماتها على أساس متعدد السنوات، وبصورة مستمرة يمكن التنبؤ بها. ونشير أيضا إلى أن الموارد غير الأساسية عنصر مهم مكمّل لقاعدة الموارد العادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي لدعم الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، مسهمة بذلك في زيادة الموارد الإجمالية، مع التسليم في الوقت نفسه بأن الموارد غير الأساسية ليست بديلا عن الموارد الأساسية، وبأن المساهمات غير المخصصة حيوية بالنسبة لاتساق الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وتواؤمها. ونرحّب بجهود تحسين كفاءة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي واتساقه وفعاليته.

٥٥ - ويمكن للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من المؤسسات الدولية التي تشجع التنمية، أن تكون مصدرا مهما من مصادر تمويل التنمية. فهي تتيح موارد استراتيجية في شكل مساعدة تقنية لمجالات من قبيل الحوكمة وبناء المؤسسات والقدرات، والترويج لأفضل الممارسات. وتضطلع بدور هام في دعم اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وفي دعم التكامل الإقليمي وغير ذلك من جهود التعاون. وتشكل أيضا محفلا قيّما لتبادل المعلومات فيما بين البلدان النامية بشأن أفضل الممارسات. وبالنسبة لبعض البلدان، أصبح صافي تدفق الموارد من بعض هذه المؤسسات سلبيا، وبالتالي، سنعمل مع هذه المؤسسات من أجل زيادة التمويل الذي تقدمه إلى البلدان النامية، في إطار تدابير مواصلة تنفيذ توافق آراء مونتيري. وينبغي أن تواصل هذه المؤسسات استكشاف سبل مبتكرة لاستخدام رأس مالها لجلب تمويل إضافي لحفز التنمية في الوقت الذي تحافظ فيه على رأس مالها وتكفل استدامة نشاطها.

الديون الخارجية

٥٦ - لا يزال رصيد دين البلدان النامية كمجموعة يتزايد، وبالرغم من أن المؤشرات الأساسية للقدرة على تحمل الدين تحسنت إلى حد بعيد منذ مونتيري، فإن من الضروري توخي الحذر حتى لا تبلغ الديون مرة أخرى مستويات لا يمكن تحملها. وقد ساهم في تحقيق هذا التقدم سداد العديد من البلدان النامية للديون، وتخفيف عبء الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، ونهج إيفيان في نادي باريس، إضافة إلى الجهود الأخرى التي تبذلها البلدان المدينَة ومبادراتها الجارية حاليا، ومنها إطار القدرة على تحمل الدين الذي وضعه البنك الدولي/صندوق النقد الدولي.

وتشير التقديرات إلى أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون توفر ما مجموعه ٧١ بليون من دولارات الولايات المتحدة لـ ٤١ بلدا من البلدان المؤهلة، فيما يُنتظر أن توفر المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين مبلغا إضافيا قدره ٢٨ بليون من دولارات الولايات المتحدة[٩]. وعززت البلدان المقترضة أيضا برامج إدارة ديونها وقام العديد منها بتكوين احتياطيات. وساعدت مبادرات تخفيف الدين أيضا البلدان المستفيدة على حشد موارد هناك حاجة ماسة إليها من أجل الحد من الفقر، وذلك في إطار جهود أوسع نطاقا لتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية. ونحن ندرك أن الأزمات المالية والاقتصادية العالمية الحالية تنطوي على احتمال كبير لتقويض سنوات من العمل الدؤوب والمكاسب التي تحققت فيما يتعلق بديون البلدان النامية. والأمر يستلزم تنفيذ المبادرات والآليات الحالية وأي مبادرات أو آليات مقبلة تتسم بالجرأة والشمول، لكي يجري على نحو فعال ومنصف حل مشاكل الدين الحالية التي تعاني منها البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، بوسائل منها إلغاء الديون.

٥٧ - ونشدد على أهمية مواصلة التحلي بالمرونة فيما يتعلق بمعايير التأهل للاستفادة من تخفيف عبء الدين في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين. ونذكّر بأننا شجعنا البلدان المانحة على اتخاذ خطوات لضمان ألا تنتقص الموارد المخصصة لتخفيف عبء الدين من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المقرر توفيرها للبلدان النامية.

٥٨ - ونؤكد على أن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المؤهلة للاستفادة من تخفيف عبء الدين لن يكون بإمكانها التمتع بكامل المكاسب المنبثقة عنه إلا إذا ساهم الدائنون كافة، بمن فيهم الدائنون من القطاعين العام والخاص، بحصتهم العادلة وقاموا بدورهم في الآليات الدولية لتسوية الديون وذلك لكفالة قدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الدين.

٥٩ - ونشدد على أن البلدان النامية المتوسطة الدخل مسؤولة في المقام الأول عن بلوغ حالة الدين مستوى يمكن تحمله والحفاظ على هذه الحالة، ومعالجة مشاكل الدين الخارجي التي تعاني منها. وإننا إذ نرحب بنهج إيفيان، نشدد على أهمية استمرار الجهود التي تبذلها جميع الأطراف لكفالة قدرة البلدان المتوسطة الدخل على تحمل الدين، بسبل منها تحسين إدارة قدرتها على تحمل الدين ومن خلال تخفيف عبء الدين بالاستعانة بالآليات القائمة المتعلقة بالديون وآليات مبادلة الديون على أساس طوعي.

(٩) المبلغان مقدران بالقيمة الصافية الجارية في نهاية عام ٢٠٠٧.

٦٠ - ونقر بأنه لا تزال هناك تحديات هامة في هذا المجال. فخدمة الديون تستأثر بحصة كبيرة من ميزانية السنة المالية في عدد من البلدان النامية ولا تزال تفوق قدرتها على التحمل. والآليات الدولية القائمة لتسوية الديون يوجهها الدائنون، مع مراعاة حالة البلدان المدينة. وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود من خلال الآليات الدولية لتسوية الديون لكي يتسنى كفالة المعاملة المتكافئة لجميع الدائنين، والمعاملة العادلة لكل من الدائنين والمدينين وإمكانية التنبؤ القانونية. ويساورنا قلق بالغ من جراء تزايد التقاضي بشأن الصناديق الانتهازية. وإننا نرحب، في هذا الصدد، بالخطوات التي اتُخذت مؤخرا لتفادي المقاضاة المتعسفة للبلدان المؤهلة للاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك بسبل منها تعزيز آليات إعادة شراء الديون وتقديم مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المساعدة التقنية والدعم القانوني، حسب الاقتضاء. ونهيب بالدائنين ألا يُقدموا على بيع مطالبات الديون الواقعة على البلدان المستفيدة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لدائنين لا يشاركون بالقدر الكافي في الجهود الرامية لتخفيف الدين.

٦١ - وسنكثف جهودنا بغية تفادي أزمات الديون عن طريق العمل بالتعاون مع القطاع الخاص على تعزيز الآليات المالية الدولية لاتقاء الأزمات وتسويتها، وإيجاد حلول تتسم بالشفافية ويقبلها الجميع. ويلزم دعم هذه الآليات بمبادئ أثبتت جدواها في المعالجة الفعالة للعديد من مشاكل الديون. ومن تلك المبادئ ضرورة كفالة تقاسم المدينين والدائنين كافة، حكوميين كانوا أو منتمين للقطاع التجاري، لمسؤولية تسوية الديون؛ والاعتراف بأن النهوض بالتنمية واستعادة القدرة على تحمل الدين هما الهدفان الرئيسيان لتسوية الديون؛ وتعزيز الشفافية والمساءلة بين جميع الأطراف؛ وتشجيع ممارسات الاقتراض والإقراض المسؤولة لتحسين إدارة الديون وتعزيز الملكية الوطنية لاستراتيجيات إدارة الديون؛ وتيسير المعاملة المتكافئة لجميع الدائنين.

٦٢ - ونقر بما طرأ من تحول من الاقتراض الرسمي إلى الاقتراض التجاري ومن الدين العام الخارجي إلى الدين العام المحلي، وإن كان الجانب الأكبر من التمويل الخارجي الذي تتلقاه أغلب البلدان المنخفضة الدخل لا يزال رسميا. ونلاحظ حدوث زيادة كبيرة في عدد الدائنين، رسميين كانوا أم من القطاع الخاص. ونشدد على الحاجة إلى التصدي للآثار المترتبة على هذه التغيرات ويشمل ذلك تحسين جمع البيانات وتحليلها.

٦٣ - ونشدد، فيما يتعلق بعمليات إعادة التفاوض بشأن الديون، على ضرورة المشاركة الكاملة للمَدينين والدائنين وعلى أهمية مراعاة سياسات المدينين واستراتيجياتهم الوطنية المرتبطة ببلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٤ - ويمكن أن تمثل المساعدة التقنية على إدارة الدين والتصدي لمشاكله أمرا جوهريا بالنسبة للعديد من البلدان ولا سيما أشدها ضعفا. ونحن نؤكد من جديد أهمية توافر القدرات الكافية لدى البلدان المدينة أثناء التفاوض وإعادة التفاوض بشأن الدين وفيما يتعلق بإدارته. وسنواصل في هذا الشأن تزويد البلدان النامية، حسب الطلب، بالمساعدة اللازمة، بما فيها المساعدة التقنية، من أجل تعزيز القدرات على إدارة الديون والتفاوض وإعادة التفاوض بشأنها ويشمل ذلك التصدي لمسائل التقاضي المتعلقة بالدين الخارجي، بغية تحقيق القدرة على تحمل الدين والحفاظ عليها. وينبغي لمؤسسات بريتون وودز وغيرها من المنظمات المعنية أن تواصل، حسب الاقتضاء، الاضطلاع بدور هام في هذا الميدان حسب ولاية كل منها. والحفاظ على القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل مسؤولية يتقاسمها المقرضون والمقترضون على حد سواء. وتحقيقا لهذه الغاية، نشجع على استخدام الدائنين والمدينين، حسب الاقتضاء، للإطار المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المتعلق بالقدرة على تحمل الدين. ويتعين على المقترضين السعي إلى تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي الحصيفة والإدارة الرشيدة للموارد العامة، وهي عناصر أساسية في الحد من الضعف أمام المخاطر على الصعيد الوطني.

٦٥ - وينبغي إيلاء اهتمام خاص لإبقاء أُطُر القدرة على تحمل الدين قيد الاستعراض تعزيزا لفعالية رصد وتحليل القدرة على التحمل، والنظر في إدخال تغييرات جذرية على السيناريوهات ذات الصلة بالديون لمواجهة الصدمات الخارجية الواسعة النطاق بما في ذلك الصدمات الناجمة عن الكوارث الطبيعية والخسائر الكبيرة في معدلات التبادل التجاري أو نتيجة النزاعات. ونشدد على الحاجة إلى وضع مؤشرات الدين استنادا إلى بيانات شاملة وموضوعية وموثوق بها؛ كما نحتاج إلى زيادة إتاحة المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الدين وتقييمها، بما في ذلك تقييم الدين المحلي العام والخاص، وذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية. وإننا على اقتناع بأن زيادة سبل النفاذ إلى الأسواق بالنسبة للسلع والخدمات ذات الأهمية التصديرية للبلدان المدينة هي عامل هام في تعزيز القدرة على تحمل الديون.

٦٦ - وينبغي أن تولي أُطر تحمل الدين القدر الواجب من الاهتمام للاحتياجات الإنمائية للبلدان المدينة، بما في ذلك المكاسب المتأتية من الإنفاق والاستثمار ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل. وبالنظر إلى ضرورة الحفاظ على القدرة على تحمل الدين وإلى اشتراطات التمويل الخارجي لتحقيق الأهداف الإنمائية، وبخاصة لدى أقل البلدان نموا والبلدان المنخفضة الدخل التي تواجه تزايد مخاطر الإعسار فيما يتعلق بالديون، ينبغي أن تسعى الجهات المانحة الثنائية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى تقديم المنح والقروض

التساهلية على نحو متزايد كطرائق مفضلة من أدوات الدعم المالي الذي توفره ضمانا للقدرة على تحمل الدين.

٦٧ - وإننا نقر بضرورة مواصلة معالجة جميع القضايا ذات الصلة بمشاكل الدين الخارجي، في إطار عدة محافل منها الأمم المتحدة، وسننظر في سبل دراسة نُهُج معززة للآليات السيادية لإعادة هيكلة الديون بناء على الأطر والمبادئ القائمة، يشارك فيها الدائنون والمدينون على نطاق واسع وتكفل تحمل الدائنين الأعباء على نحو متساو وتضطلع فيها مؤسسات بريتون وودز بدور هام.

معالجة المسائل النُّظمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية

٦٨ - تحققت بعض النتائج منذ مؤتمر مونتيري في مجال معالجة المسائل النُّظمية، لكن هناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم الملحوظ. وهذا أمر لا يحتمل التأخير نظرا للأزمة المالية الراهنة. فالتقدم المتوقع تحقيقه بعد مؤتمر مونتيري نتيجة العمل الذي عهد به إلى المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بما في ذلك دور صندوق النقد الدولي، لتعزيز المراقبة ومنح أولوية عليا لتحديد الأزمات المحتملة واتقاء حدوثها وتوطيد دعائم الاستقرار المالي الدولي لا يزال دون الاكتمال. كما أن الأزمة المالية الراهنة، فضلا عن استمرار مواطن الضعف في النظام المالي الدولي، يؤكدان أيضا الحاجة إلى تعزيز الهيكل المالي الدولي. وينبغي لإصلاح البنيان المالي الدولي أن يركز على إتاحة قدر أكبر من الشفافية ويعزز صوت ومشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صنع القرارات الدولية ووضع المعايير. ولذا، فإننا مصممون على اتخاذ الخطوات الملائمة وفي الوقت المناسب لتحسين أداء النظام الاقتصادي والمالي الدولي. ومن الأهمية بمكان استمرار مشاركة الأمم المتحدة في هذه الأعمال. فهذا أمر لا بد منه للتنفيذ المتكامل لتوافق آراء مونتيري.

٦٩ - ونحن عاقدون العزم على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى لدعم النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. ومن الضروري زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، استنادا إلى فهم واحترام واضحين لولاية كل منها وهياكل الحوكمة لديها.

٧٠ - ونشجع على تحسين التنسيق وتعزيز التماسك بين الوزارات والمؤسسات المعنية في جميع البلدان للمساعدة في صياغة السياسات على جميع المستويات وفي تنفيذها الفعلي.

ونشجع أيضا المؤسسات المالية والإنمائية الدولية على مواصلة تعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية مع مراعاة الاحتياجات والظروف المتنوعة والمتغيرة. وبغية تكملة الجهود الإنمائية الوطنية، ندعو جميع البلدان التي لسياساتها أثر على البلدان النامية، أن تزيد جهودها لصياغة سياسات تتسق مع أهداف تعزيز النمو المطرد، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية.

٧١ - وتتطلب الأسواق المالية الدولية المستقرة سياسات للاقتصاد الكلي وسياسات مالية سليمة. ومن المهم للغاية، أن تدير جميع البلدان سياساتها للاقتصاد الكلي وسياساتها المالية بطرق تساهم في الاستقرار العالمي والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة. فالمؤسسات المالية الراسخة على الصعيدين الوطني والدولي هي دعامات ضرورية لنظام مالي دولي يعمل بطريقة جيدة. وينبغي أن تواصل البلدان انتهاج سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، والقيام، حسب الاقتضاء، بإدخال إصلاح هيكلي مع القيام أيضا بتعزيز نظمهما المالية ومؤسساتها الاقتصادية.

٧٢ - ولا تزال الصكوك المالية الجديدة المتسمة بطابع مُعولم للغاية تغير طبيعة المخاطر في الاقتصاد العالمي، مما يتطلب مواصلة تحسين رقابة الأسواق وتنظيمها. ولتعزيز مرونة النظام المالي الدولي، سننفذ إصلاحات من شأنها تدعيم، الأطر التنظيمية والإشرافية، للأسواق المالية، حسب ما تقتضيه الحاجة. وسنبذل قصارى جهودنا لتحسين المعايير المحاسبية الأساسية لمعالجة مواطن الضعف والقصور، بما فيها تلك التي كشفتها الأزمة المالية الراهنة. وينبغي أن تحسِّن هيئات التنظيم الوطنية المعلومات والشفافية المالية على المستوى المحلي. وسنواصل تعزيز التعاون فيما بين هيئات التنظيم الوطنية من جميع البلدان لتعزيز المعايير المالية الدولية. وينبغي أن تعالج هذه الجهود معايير الكشف المبكر والكافي عن المخاطر بغية تحسين الأسس التي تستند إليها قرارات المستثمرين. وثمة حاجة أيضا إلى قيام المؤسسات المالية بزيادة الشفافية. وينبغي أن تساعد الممارسات المعززة للكشف عن المعلومات وإعمال الشفافية على الحد من تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة.

٧٣ - ونؤكد مرة أخرى على ضرورة مواصلة إصلاح المؤسسات المالية الدولية، بما فيها مؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن تتوفر للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، بعد إصلاحها، القدرات التقنية، والتسهيلات الائتمانية والموارد المالية للتعامل مع إدارة الأزمات المالية وحلها على نحو سريع بطريقة تولد وتيسر التعاون الدولي وتتسق مع ولاية كل من تلك المؤسسات. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية مواصلة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف اللازم لاستعادة وحماية الاستقرار النقدي والمالي الدولي وينبغي أن تكون على استعداد لأن

توفر بسرعة موارد كافية لمساعدة البلدان في التغلب على الأزمات. وينبغي أن يعمل صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع منتدى لتحقيق الاستقرار المالي أوسع نطاقا وأكثر تمثيلا، ومع الهيئات الأخرى من أجل تحديد مواطن الضعف على نحو أفضل، والتنبؤ بمواطن الإجهاد المحتملة قبل ظهورها والتحرك بسرعة للقيام بدور رئيسي في التصدي للأزمة. وبالمثل، يمكن للبنك الدولي أيضا أن يضطلع بدور كبير في التخفيف من الصعوبات التي تواجهها البلدان. ويجب على مؤسسات بريتون وودز أن تواصل، في حدود ولاية كل منها، مساعدة البلدان النامية على التعامل مع الآثار الضارة للصدمات الخارجية من قبيل التقلبات الضخمة في أسعار السلع الأساسية الرئيسية، كأن يتم ذلك من خلال مرفق صندوق النقد الدولي للتصدي للصدمات الخارجية الذي تم إصلاحه. ونسلم أيضا بالحاجة إلى إبقاء مسألة إصدار حقوق سحب خاصة لأغراض التنمية قيد الاستعراض.

٧٤ - وتقوم المصارف الإنمائية الإقليمية بدور حيوي في دعم التنمية الاقتصادية ومساعدة جهود التكامل الإقليمي. ونشجع استمرار التعاون والتنسيق فيما بين المصارف الإنمائية الإقليمية وسائر المؤسسات المالية الدولية، حسب الاقتضاء. وينبغي أن نستعرض كفاية الموارد اللازمة لإنجاز مهامها، حسب الضرورة. ويمكن لأطر التعاون الإقليمي الأخرى، مثل الترتيبات المالية والنقدية التي تكمّل النظام المالي الدولي، أن تؤدي دورا حاسما في تعزيز التنمية والاستقرار المالي لدى أعضائها، وينبغي أن تكون متسقة مع الأطر المتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء. ويمكن لهذه الترتيبات أن تيسر التدفقات المالية وتخّفض تكاليف المعاملات، وأن تعمل كآليات تساعد على اتقاء الأزمات المالية وتجعل الأطراف في تلك الترتيبات أكثر قدرة على التكيف.

٧٥ - ولوكالات تقدير الجدارة الائتمانية أيضا دور هام في توفير المعلومات، يشمل تقييم مخاطر سندات الشركات والسندات السيادية. وينبغي أن تستند المعلومات المقدمة من وكالات تقدير الجدارة الائتمانية إلى هدف مقبول على نطاق واسع ومحدد على نحو واضح، وإلى بارامترات شفافة. وقد كشفت الأزمة المالية الجارية مواطن ضعف نظمية وأثارت القلق بشأن المعايير المحاسبية وطريقة العمل التي تنتهجها حاليا وكالات تقدير الجدارة الائتمانية. وسنمارس رقابة قوية على هذه الوكالات بما يتسق مع مدونة قواعد السلوك الدولية المعززة المتفق عليها، وسنتخذ إجراءات إضافية لتعزيز شفافية الأسواق المالية وتعزيز توافق المعايير المحاسبية الدولية.

٧٦ - ونسلم بالحاجة لمعالجة الشاغل المعرب عنه كثيرا بشأن مدى تمثيل البلدان النامية في الهيئات الرئيسية لوضع المعايير. ولذلك، نرحب بالاقتراح الداعي إلى زيادة عدد أعضاء

منتدى تحقيق الاستقرار المالي، ونشجع الهيئات الرئيسية لوضع المعايير على أن تعيد النظر في عدد أعضائها فورا وتحسن في الوقت نفسه من فعاليتها.

٧٧ - ونشدد على أنه يجب إصلاح مؤسسات بريتون وودز بصورة شاملة لكي تعكس على نحو أوفى مواطن الثقل الاقتصادي المتغيرة في الاقتصاد العالمي، وتكون أقدر على الاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية. ونؤكد من جديد أن لتعزيز أصوات ومشاركة البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز، وفقا لولاية كل منها، أهمية مركزية في تعزيز شرعية هذه المؤسسات وفعاليتها. ونقر بالإصلاحات المتعلقة بالحوكمة التي قامت بها المؤسسات المالية الدولية بالفعل، بما في ذلك الاتفاق الأخير بشأن استعراض نظام الحصص والأصوات في صندوق النقد الدولي والخطوات المتصلة بذلك في البنك الدولي، ونشجع على مزيد من الإصلاحات في هذا الاتجاه.

٧٨ - وإذ نرحب بالمناقشات الدولية الجارية بشأن هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية، نسلّم بضرورة كفالة قدرة جميع البلدان، بما في ذلك البلدان المنخفضة الدخل، على المشاركة الفعالة في هذه العملية. وينبغي أن تستعرض هذه المناقشة البنيان المالي والنقدي الدولي وهياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية لضمان إدارة المسائل العالمية بمزيد من الفعالية والتنسيق. وينبغي أن تضم هذه المناقشة الأمم المتحدة والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وأن تشترك فيها المؤسسات المالية الإقليمية وسائر الهيئات المعنية، وأن تعقد في سياق المبادرات الحالية الرامية إلى تحسين شمولية هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية وشرعيتها وفعاليتها. وتدعو الحاجة إلى زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، استنادا إلى فهم واحترام واضحين لولاية كل منها وهياكل حوكمتها.

٧٩ - وستعقد الأمم المتحدة مؤتمرا على أعلى مستوى بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وسينظم المؤتمر رئيس الجمعية العامة، وسيجري تحديد طرائق العمل في موعد أقصاه آذار/مارس ٢٠٠٩.

التحديات الجديدة والقضايا الناشئة الأخرى

٨٠ - إننا نتعهد بإعادة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية لمجابهة جميع التحديات التي يواجهها العالم اليوم في مجال تمويل التنمية بطريقة فعالة. ونقر بأن تحديات وفرصاً متعددة متصلة بتمويل التنمية قد نشأت منذ مؤتمر مونتيري، بما في ذلك أثر الأزمة المالية والتكاليف الإضافية لتدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والضرر الذي لحق ببيئة

الأرض، وتقلب الأسعار في الأسواق الدولية للسلع الأساسية، واتساع نطاق التعاون الاقتصادي، والاحتياجات المتزايدة في مجال إعمار بلدان مرحلة ما بعد النزاع وتنميتها. ونؤكد مجددا عزمنا على اتخاذ إجراءات متناسقة على الصعيد العالمي للتصدي لجميع هذه المسائل، مع مواصلة توسيع نطاق التنمية الاقتصادية والبشرية كي تشمل الجميع.

٨١ - ويساورنا بالغ القلق إزاء أثر الأزمة المالية الحالية وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي على قدرة البلدان النامية على الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهدافها الإنمائية. فالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد تعاني من انتكاسات خطيرة جدا فيما يتصل بأهدافها الإنمائية، ولا سيما تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم للغاية اعتماد مزيد من الإجراءات الحاسمة والعاجلة لاحتواء الأزمة الحالية واستعادة القدرة على تحقيق النمو الاقتصادي المطرد. وفي ظل هذا السياق العالمي، فإننا نوجه اهتمام جميع المانحين إلى حالة واحتياجات أفقر الفئات وأضعفها. ونحث أيضا جميع المانحين على المحافظة على التزاماتهم في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء بها، ونهيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن يسخّر كل الطاقات المتاحة فيما يتعلق بتقديم المشورة في مجال السياسات وتوفير الموارد، على النحو المناسب، لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تعزيز اقتصاداتها والمحافظة على النمو وحماية أضعف الفئات من العواقب الوخيمة للأزمة الحالية. وفي هذا السياق، من المهم أيضا أن تكون لدى البلدان النامية سياسات سليمة للاقتصاد الكلي تدعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر.

٨٢ - وقد تزايد بدرجة ملحوظة قلق المجتمع الدولي إزاء تغير المناخ منذ اعتماد توافق آراء مونتيري. ونؤكد أهمية التوصل إلى نتائج متفق عليها في المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المقرر عقده في كوبنهاغن في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ونحث جميع الأطراف على المشاركة البنَّاءة في المفاوضات عملا بخطة عمل بالي. وسيكون للإجراءات الجارية والمحتملة المتخذة لمعالجة هذه الظاهرة نتائج كبرى على تمويل التنمية وتكاليف إضافية ضخمة على جميع البلدان التي تحتاج إلى تعبئة موارد إضافية، بما في ذلك من القطاع الخاص، ولا سيما للبلدان النامية لمواجهة تحديات تغير المناخ، وذلك لدعم استراتيجيات وإجراءات التكيف والتخفيف الوطنية المناسبة. ونكرر تأكيد الأهمية الحاسمة لتلبية الاحتياجات الملحة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان القليلة المناعة بوجه خاص أمام تغير المناخ، مثل أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى المتأثرة في أفريقيا. ونحث في هذا الصدد جميع الأطراف على المشاركة في العملية الجارية على نحو يضمن تناسب النتائج المتفق عليها

مع نطاق التحدي الذي يمثله تغير المناخ وطابعه الملّح. وترحّب الدول الأطراف في بروتوكول كيوتو بإنشاء صندوق التكيف ضمن هيكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وتتطلع إلى انطلاق عملياته في القريب العاجل وحصوله على الدعم الكامل.

٨٣ - ونؤكد أيضا على التحديات الخاصة الناشئة عن التقلبات في أسواق السلع الأساسية الدولية، وبخاصة تقلب أسعار المواد الغذائية والطاقة. ونحيط علما بالمبادرات الأخيرة، وسنواصل تعبئة الموارد لمساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على تحقيق الأمن الغذائي وأمن الطاقة. وإننا نسلم في الوقت نفسه بضرورة التوسع على نحو كبير ومستدام في إنتاج الأغذية في البلدان النامية، من خلال تعزيز الاستثمارات والإنتاجية في القطاع الزراعي، بما في ذلك في المزارع الصغيرة، والنهوض بالتنمية الريفية، وتكثيف البحوث الزراعية. ولا بد من إزالة الحواجز التي تعرقل إنتاج الأغذية، ومن تحسين تجهيزها وتوزيعها عبر الزمن، وإقامة شبكات أمان ذات أهداف محددة بعناية في حالة وقوع أزمات غذائية. ونسلِّم بأن لانعدام الأمن الغذائي أسبابا متعددة ومعقدة وبأن نتائجه تتطلب استجابة شاملة ومنسقة من جانب الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي في الآجال القصير والمتوسط والطويل. وعليه، فإننا نشجع على إقامة شراكة عالمية شاملة للجميع من أجل الزراعة والأغذية. وإننا نقر بالأعمال التي تضطلع بها فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التي أنشأها الأمين العام، ونشجعها على مواصلة عملها مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات ذات الصلة، والقطاع الخاص، والمزارعين على وجه الخصوص.

٨٤ - ونقر بما شهدته أسواق الطاقة من تقلبات في الآونة الأخيرة، وبتأثير ذلك على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. وسنعزز التعاون لتطوير نظم للطاقة يمكن أن تساعد في تلبية احتياجات التنمية وتكون متسقة مع الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار المناخ العالمي، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، ولقدرات كل بلد. وسنكثف جهودنا من أجل تحقيق زيادة كبيرة في حصة مصادر الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الطاقة والمحافظة عليها. وإننا نؤكد من جديد أن الحصول على خدمات الطاقة الأساسية وعلى الطاقة النظيفة والمستدامة أمر لا غنى عنه للقضاء على الفقر المدقع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٨٥ - وإننا نقر بالجهود التي بذلت مؤخرا لتسليط الضوء على التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في مجال التنمية، والقضاء على الفقر، وعدم المساواة. ونحيط علما بالمؤتمرات التي عقدت في مدريد في آذار/مارس ٢٠٠٧، وفي سونسوناته، بالسلفادور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفي ويندهوك في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بشأن التعاون

الدولي في مجال التنمية مع البلدان المتوسطة الدخل. ونرحب بالأثر الإيجابي لتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية فيما بين البلدان المتوسطة الدخل، وكذلك بالمبادرات التي اتخذها المؤسسات المالية الدولية مؤخراً لزيادة التسهيلات التي تقدمها لتلك البلدان.

٨٦ - وقد تم التوصل منذ مؤتمر مونتيري إلى توافق في الآراء مفاده أن البلدان الخارجة من نزاعات تتبوأ مكانا هاما في جدول الأعمال الدولي. وما زال كثير من أفقر الناس يعيشون في دول خارجة من نزاعات تعاني من نقص الهياكل الأساسية وتدني الاستثمار، مما يحول دون تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، ويحد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد. وإننا نؤكد على أهمية تقديم مساعدة سلسة لجهود بناء السلام، بما في ذلك المساعدة الإنسانية، والإنعاش وبناء الدولة، والمساعدة في مجال الحوكمة، وتحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. ونرحب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتوفير المرونة اللازمة للبلدان النامية في مرحلة ما بعد النزاع فيما يتعلق بتخفيف عبء ديونها وإعادة هيكلتها، ونؤكد على ضرورة مواصلة تلك الجهود لمساعدة تلك البلدان، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، في إنجاز خطوات التعمير الأولى اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في مرحلة الانتعاش الأولى. وسنكثف جهودنا لمساعدة البلدان في الحصول على التمويل من أجل التنمية في سياق ما بعد النزاعات. وفي هذا الصدد، نرحب بالعمل القيِّم الذي يضطلع به كل من لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام وصندوق بناء السلام، وبالالتزامات الواردة في خطة عمل أكرا[١٠].

المثابرة على العمل

٨٧ - إننا نؤكد من جديد التزامنا بأن نظل مثابرين تماما على العمل، وطنيا وإقليميا ودوليا، وأن نكفل المتابعة المناسبة والفعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري، آخذين في الاعتبار الوثيقة الختامية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي المعتمدة في هذا المؤتمر. وسنواصل أيضا بذل جهودنا الدؤوبة لإقامة الجسور بين جميع أصحاب المصلحة، ذوي الصلة، ضمن سياق جدول الأعمال الشامل لعملية تمويل التنمية. وإننا نقدر الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة بوصفها مركز تنسيق عملية متابعة تمويل التنمية. وسيكون من المهم الحفاظ على هذا الدور لكفالة استمرارية عمليتنا وحيويتها. ونؤكد من جديد ضرورة مواصلة تكثيف اشتراك جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي

(١٠) A/63/539، المرفق.

ومنظمة التجارة العالمية، في متابعة وتنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في مونتيري والتي أعيد تأكيدها هنا في الدوحة.

٨٨ - وإننا نسلِّم بأن الحفاظ على عملية متابعة شاملة يشارك فيها شتى أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، أمر ذو أهمية بالغة. ونسلم أيضا بالمسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق جميع المشاركين في عملية تمويل التنمية للإمساك بزمام هذه العملية وتنفيذ التزاماتهم. ومن المهم أن يُضطلع بعملية المتابعة بطريقة متكاملة، تشمل المشاركة المستمرة لجميع الوزارات ذات الصلة، ولا سيما وزارات التنمية، والمالية، والتجارة، والخارجية. ومن المهم أيضا أن تتم معالجة قضايا تمويل التنمية بصورة متكاملة في خطط التنمية الوطنية من أجل تعزيز الملكية الوطنية وتنفيذ عملية تمويل التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الاستفادة من الخبرات والبيانات والتحاليل المتاحة في المحافل المتعددة، مع تعزيز تبادل المعلومات والحوار بين مختلف الهيئات التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، التي ترصد التقدم المحرز في مسائل تمويل التنمية. فهناك مجال كبير لتعزيز تبادل أفضل الممارسات.

٨٩ - وإننا نسلِّم بالحاجة إلى عملية حكومية دولية معزَّزة وأكثر فعالية وشاملة للجميع للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية، يتولى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات، وتحديد العقبات والتحديات والقضايا المستجدة، واقتراح توصيات وإجراءات محددة، مع أخذ مختلف المقترحات المطروحة في الاعتبار. ونطلب إلى أن ينظر في هذه المسألة في اجتماعه في الربيع وفي دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بغية تقديم توصيات ملائمة وفي وقتها لاتخاذ الجمعية العامة إجراء نهائيا في أقرب وقت ممكن خلال دورتها الرابعة والستين.

٩٠ - وسوف ننظر في مسألة الحاجة إلى عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣.

القرار ٢*

الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة قطر

إن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري،

وقد اجتمع في الدوحة بقطر في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بدعوة من حكومة قطر،

١ - يعرب عن خالص تقديره لصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، لما قدمه، بصفته رئيس مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، من إسهام متميز في النتائج الناجحة التي تمخض عنها المؤتمر؛

٢ - يعرب عن عميق امتنانه لحكومة قطر لتيسيرها عقد المؤتمر في قطر ولما تفضلت بوضعه تحت تصرف المؤتمر من مرافق وخدمات ممتازة وموظفين أكفاء؛

٣ - يطلب إلى حكومة قطر أن تنقل إلى مدينة الدوحة وإلى شعب قطر مشاعر امتنان المؤتمر لما لقيه المشاركون من كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

القرار ٣*

وثائق تفويض الممثلين لدى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

إن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري،

وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

* اتخذ في الجلسة العامة السابعة المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثامن.

** اتخذ في الجلسة العامة السابعة المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الخامس.

الفصل الثاني
الحضور وتنظيم الأعمال

ألف – موعد المؤتمر ومكان انعقاده

١ – عُقد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في الدوحة، قطر في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ ومقررها ٥٠٩/٦٣ المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وعقد المؤتمر سبع جلسات عامة (الجلسات من الأولى إلى السابعة).

باء – الحضور

٢ – كانت الدول التالية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية ممثلة في المؤتمر: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية – الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، الجزائر، جزر القمر، جزر سليمان، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، سيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غينيا – بيساو، غينيا الاستوائية، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا،

الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، مليف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، واليونان.

٣ - كانت فلسطين ممثلة في المؤتمر.

٤ - وكانت أمانات اللجان الإقليمية التالية ممثلة: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أفريقيا.

٥ - وكانت هيئات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة التالية ممثلة: برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الأمم المتحدة ومركز التجارة الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

٦ - وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات التالية ذات الصلة ممثلة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة السياحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

٧ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة: مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الآسيوي ورابطة دول جنوب شرق آسيا والجامعة الكاريبية والصندوق المشترك للسلع الأساسية وأمانة الكمنولث ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والصندوق العالمي للتضامن الرقمي والمؤتمر الإيبيري - الأمريكي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمنظمة الدولية لقانون التنمية ومصرف التنمية الإسلامي وجامعة الدولي العربية وصندوق الأوبيك للتنمية الدولية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

٨ - وفيما يلي الكيانات الأخرى التي تلقت دعوة دائمة وشاركت بصفة مراقب: الاتحاد البرلماني الدولي.

٩ - وحضر المؤتمر عدد كبير من كيانات ومنظمات قطاع الأعمال (انظر A/CONF.212/INF.2/Rev.1).

١٠ - وحضر المؤتمر عدد كبير من المنظمات غير الحكومية (انظر A/CONF.212/INF.2/Rev.1).

جيم - افتتاح المؤتمر

١١ - افتتح المؤتمرَ الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر.

دال - انتخاب رئيس المؤتمر

١٢ - بناء على اقتراح من الأمين العام، انتخب المؤتمر بالتزكية صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، رئيسا له.

هاء - إقرار النظام الداخلي

١٣ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر المؤتمر النظام الداخلي المؤقت (A/CONF.212/2)، على نحو ما أوصت به الجمعية العامة في مقررها ٥١٠/٦٣.

واو - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية الأخرى

١٤ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر المؤتمر جدول الأعمال المؤقت (A/CONF.212/1)، على نحو ما أوصت به الجمعية العامة في مقررها ٥١١/٦٣. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

١ - افتتاح المؤتمر.

٢ - انتخاب الرئيس.

٣ - إقرار النظام الداخلي.

٤ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٥ - انتخاب أعضاء المكتب فيما عدا الرئيس.

٦ - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية.

٧ - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر:

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض؛

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض.

٨ - مناقشة عامة بشأن تمويل التنمية:

(أ) تبادل عام للآراء بشأن استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، بما في ذلك التحديات الجديدة والقضايا الناشئة؛

(ب) النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر.

٩ - اجتماعات مائدة مستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين في إطار الموضوع العام: ''التطلع إلى المستقبل: المزيد من الأعمال التعاونية في مجال تمويل التنمية''، تركز على المجالات المواضيعية الرئيسية الستة التالية:

(أ) تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية (اجتماع المائدة المستديرة ١)؛

(ب) تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى (اجتماع المائدة المستديرة ٢)؛

(ج) التجارة الدولية كمحرك للتنمية (اجتماع المائدة المستديرة ٣)؛

(د) تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية (اجتماع المائدة المستديرة ٤)؛

(هـ) الديون الخارجية (اجتماع المائدة المستديرة ٥)؛

(و) معالجة المسائل النظُمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية (اجتماع المائدة المستديرة ٦).

١٠ - اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر.

١١ - اعتماد تقرير المؤتمر.

زاي - انتخاب أعضاء المكتب فيما عدا الرئيس

١٥ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، انتخب المؤتمر نواب الرئيس من المجموعات الإقليمية التالية:

مجموعة الدول الأفريقية (خمسة نواب للرئيس)

جمهورية تترانيا المتحدة والسنغال وكوت ديفوار ومصر وناميبيا

مجموعة الدول الآسيوية (أربعة نواب للرئيس)

إيران (جمهورية - الإسلامية) والجمهورية العربية السورية وطاجيكستان والفلبين

مجموعة دول أوروبا الشرقية (خمسة نواب للرئيس)

الاتحاد الروسي وبلغاريا والبوسنة والهرسك والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا

مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (خمسة نواب للرئيس)

باراغواي وبوليفيا وغواتيمالا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) ونيكاراغوا

مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى (خمسة نواب للرئيس)

أندورا وأستراليا وسويسرا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية

حاء - انتخاب نائب رئيس المؤتمر بحكم المنصب

١٦ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، انتخب المؤتمر بالتزكية معالي السيد أحمد بن عبد الله آل محمود وزير الدولة للشؤون الخارجية لقطر نائبا لرئيس المؤتمر بحكم المنصب.

طاء - انتخاب المقرر العام

١٧ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، انتخب المؤتمر السيد كير م. مبويندي (ناميبيا) مقررا عاما له.

ياء - تنظيم الأعمال، بما في ذلك إنشاء اللجنة الرئيسية

١٨ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر المؤتمر تنظيم الأعمال الوارد في مذكرة الأمانة العامة بشأن المسائل التنظيمية والإجرائية (A/CONF.212/4).

١٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أقر المؤتمر الجدول الزمني المقترح لأعماله (A/CONF.212/4، المرفق).

كاف - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر

٢٠ - في الجلسة الأولى المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، تقرر، بناء على اقتراح من الرئيس، أن يستند تكوين لجنة وثائق التفويض إلى تكوين لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين، كالتالي: الاتحاد الروسي وبوتسوانا وسانت كيتس ونيفيس والصين وقبرص ولكسمبرغ والمكسيك وموزامبيق والولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الثالث

مناقشة عامة بشأن تمويل التنمية

ألف – تبادل عام للآراء

١ – في إطار البند ٨ (أ) من جدول الأعمال، أجرى المؤتمر في جلساته الأولى إلى السابعة المعقودة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر تبادلا عاما للآراء بشأن استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري.

٢ – وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر أدلى ببيانات استهلالية كل من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر ورئيس المؤتمر، وسعادة السادة ميغيل ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)، رئيس الجمعية العامة؛ وبان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة؛ وباسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

٣ – في الجلسة نفسها، أدلى ببيانات أصحاب الفخامة والسادة نيكولا ساركوزي، رئيس فرنسا (باسم الاتحاد الأوروبي)؛ وجاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة (باسم الاتحاد الأفريقي)؛ وإمومالي رحمون، رئيس جمهورية طاجيكستان؛ وجورجي بارفانوف، رئيس جمهورية بلغاريا؛ وخوسيه مانويل باروسو، رئيس المفوضية الأوروبية؛ وأنجيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وفراديك باندیرا ميلو دي ميتريس، رئيس سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية؛ وجيمس ألكس ميشيل، رئيس سيشيل؛ ومحمود أحمدي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية؛ ولواران غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار؛ وأوسكار آرياس سانشيز، رئيس كوستاريكا؛ وأحمد عبد الله سامبي، رئيس جزر القمر.

٤ – وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها أصحاب السعادة ليو ميروريس (هايتي)، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وهايداماري فيجوريك – زويل، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى المؤتمر؛ وتريفور مانويل، المبعوث الخاص للأمين العام إلى المؤتمر؛ وفليب دوست – بلازي، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالطرائق المبتكرة لتمويل التنمية؛ وكمال درويش مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٥ – وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات خلال التبادل العام للآراء أصحاب الفخامة والسادة ستيبان ميسيتش، رئيس كرواتيا؛ وبليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو؛ وواي كيباكي، رئيس كينيا؛ وروبرت موغابي، رئيس زمبابوي؛ وعمر حسن أحمد البشير، رئيس

السودان؛ وبينغو وا موثاريكا، رئيس ملاوي؛ وبوني يايي، رئيس بنن؛ وحارث سيلادجيتش، عضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك؛ وإدريس ديبي، رئيس تشاد؛ وبيير نكورنزيزا، رئيس بوروندي؛ ومحمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وألّنا فيلما ألبانيزيدي إسكوبار، نائبة رئيس السلفادور؛ وإيساتو نجيبي – سيدي، نائبة رئيس غامبيا؛ وهانغ سونغ سو، رئيس وزراء جمهورية كوريا؛ وباكاليثا بيتويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة في ليسوتو؛ ومحمد الغنوشي، الوزير الأول للجمهورية التونسية؛ ولويزا دياس ديوغو، رئيسة وزراء موزامبيق؛ وأحمد تيديان سوواري، رئيس وزراء غينيا.

٦ – وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من فور إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو؛ ونادر الذهبي، رئيس وزراء الأردن؛ وسيبوسيسو بارناباس دلاميني، رئيس وزراء سوازيلند؛ ودليطة محمد دليطة، رئيس وزراء جيبوتي؛ وتويلابا لوبيسولياي سايليلي ماليلي غاوي، رئيس وزراء ساموا؛ ومولاي ولد محمد لغظف، رئيس وزراء موريتانيا؛ وجان أييغي ندونغ، رئيس وزراء غابون؛ وعباس الفاسي، الوزير للمغرب؛ وفوستن أركانج توادايرا، رئيس وزراء جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والشيخ محمد صباح السالم الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في دولة الكويت؛ وكيت شهون، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الاقتصاد والمالية في كمبوديا؛ وأنيسيتو إيبياكا موييتي، نائب رئيس مجلس الوزراء في غينيا الاستوائية؛ وميغومبو إنخبولد، نائب رئيس مجلس الوزراء في منغوليا؛ وعبدالله الدردري، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية؛ وفريدريك فونو، نائب رئيس مجلس الوزراء في جزر سليمان؛ وكارلوس كوريا، رئيس وزراء غينيا – بيساو؛ وميرزا محمد عزيز الإسلام، وزير المالية في بنغلاديش (باسم أقل البلدان نموا)؛ وبيفيرلي ج. ج. أودا، وزير التعاون الدولي في كندا (باسم مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا)؛ وباتريسيا إسبينوزا كانتيانو، وزيرة خارجية المكسيك (باسم مجموعة ريو)؛ ورالف ج. ريكتو، وزير التخطيط الاقتصادي في الفلبين؛ وسيلسو أموريم، وزير خارجية البرازيل؛ وميغيل أنخيل موراتينوس، وزير الخارجية والتعاون في إسبانيا؛ وخو يافي، الممثل الخاص لرئيس الصين ونائب وزير خارجية الصين؛ وميشلين كالمي – دي، رئيسة الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية لسويسرا؛ وأولا تورنايس، وزيرة التعاون الإنمائي في الدانمرك؛ وريتا كيبر – بيك، وزيرة خارجية ليختنشتاين؛ وبيتر مورز، المدير العام للتعاون الإنمائي في بلجيكا؛ وسلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد في الإمارات العربية المتحدة؛ وأورماس بايت، وزير خارجية إستونيا.

٧ - وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المؤتمر إلى بيانات أدلى بها كل من الحاجة نيرينا رازافينجاتوفو، وزيرة المالية والميزانية في مدغشقر؛ وأنا أفونسو دياز لورنسو، وزيرة التخطيط في أنغولا؛ وعثمان محمد عثمان، وزير الدولة للتنمية الاقتصادية في مصر؛ وفؤاد السنيورة رئيس وزراء لبنان؛ وإريك سوليم، وزير البيئة والتنمية الدولية في النرويج؛ وباسكا سوزيتا، وزير الدولة للتخطيط الإنمائي الوطني في إندونيسيا؛ وبيتر باور، وزير التنمية الخارجية في أيرلندا؛ وجورجينا باريرو ماهاردو، وزيرة المالية والأسعار في كوبا؛ وخوان تميستوكلس مونتاس، وزير الاقتصاد والتخطيط والتنمية في الجمهورية الدومينيكية؛ وبرت كوندرز، وزير التعاون الإنمائي في هولندا؛ وخوان ألبرتو فوينتس، وزير المالية في غواتيمالا؛ وفاندر فالكوني، وزير التخطيط الوطني والتنمية في إكوادور؛ وهلا تون، وزير المالية والدخل في ميانمار؛ وسيرينيو ديوب، كبير وزراء رئيس السنغال؛ وأليخاندرو حامد فرانكو، وزير الخارجية في باراغواي؛ وصمويل سانتوس لوبيز، وزير الخارجية في نيكاراغوا؛ وميرتيكسل ماتيو باي، وزيرة الخارجية في أندورا؛ وخورخيه تايانا، وزير الخارجية والتجارة والعلاقات الدينية في الأرجنتين، وبابورام باتاراي، وزير المالية في نيبال؛ وسارته أمونوغاما، وزير تنمية المشاريع وتشجيع الاستثمار في سري لانكا؛ وبيهين داتو عبدالرحمن ابراهيم، وزير المالية الثاني في بروني دار السلام؛ وديفيد تشوكيهواكا، وزير الخارجية والعبادة في بوليفيا؛ وإ. أحمد، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند؛ ومختار واني، وزير الخارجية والتعاون الدولي في مالي؛ وسارة كوغونجيلوا أماديلا، وزيرة المالية في ناميبيا؛ وإلدر غودسدي أوروبيي، وزير شؤون لجنة التخطيط الوطني في نيجيريا؛ وروزماري موسمينالي، وزيرة الخارجية والتعاون الإقليمي في رواندا؛ وهانز وينكلر، وزير الدولة في الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا؛ ونابوهيد مينوريكاوا، نائب وزير الخارجية للشؤون البرلمانية في اليابان؛ وتاتيانا ستاتشنكو، نائبة وزير الاقتصاد في بيلاروس؛ وجستن ييغو لين، كبير الاقتصاديين ونائب الرئيس الأقدم للبنك الدولي؛ وكمالش شارما، الأمين العام للأمانة العامة للكومنولث.

٨ - استمع المؤتمر في جلسته الخامسة المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر إلى بيانات أدلى بها كل من جوزايا فوريكي باينيماراما، رئيس وزراء فيجي، وبافو فايرينن، وزير التجارة الخارجية والتنمية في فنلندا، ويواكيم ستيمنه، وزير الدولة للتعاون الإنمائي الدولي في السويد، وجان - لوي شيلتز، وزير التعاون والعمل الإنساني في لكسمبرغ، وليونبو يشاي زيمبا، وزير الأشغال والمستوطنات البشرية في بوتان، وجواو غوميز كرافينهو، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال، وأحمد بن عبد الله آل محمود، وزير الدولة للشؤون الخارجية وعضو مجلس الوزراء في قطر، وكالب فوندانغا، محافظ المصرف المركزي في زامبيا،

ولوتيالا متيا، وزير المالية والتنمية الاقتصادية في توفالو، ومحمود جبريل، أمين مجلس التخطيط الوطني في الجماهيرية العربية الليبية، وموريلو بورتوغال، نائب المدير العام لصندوق النقد الدولي، ونغوين تشي دونغ، نائب وزير التخطيط والاستثمار في فييت نام، ونورلان دانينوف، نائب وزير الخارجية في كازاخستان، وفينشترو سكوتي، وزير الدولة بوزارة الخارجية في إيطاليا، ودوغلاس ألكسندر، وزير التنمية الدولية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأنطون نيكولسكو، وزير الدولة بوزارة الخارجية في رومانيا، وأحمد نسيم، وزير الدولة لشؤون الخارجية في ملديف، وأولغا ألغاييروفا، وزيرة خارجية سلوفاكيا، وباولا كينتانا ملينديز، وزيرة التخطيط الوطني في شيلي، وهنرييتا فور، مديرة المساعدة الخارجية بوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وماريانو براون، وزير بوزارة المالية في ترينيداد وتوباغو، وموسى كولاكليكايا، رئيس الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية، ويان كوهوت، نائب وزير الخارجية في الجمهورية التشيكية، وخورخي هيدالغو فاليرو بريسينيو، نائب وزير الخارجية في جمهورية فنزويلا البوليفارية المكلف بأمريكا الشمالية والشؤون المتعددة الأطراف، ودرويش إسماعيل علي البلوشي، الأمين العام لوزارة الاقتصاد في عمان.

٩ - واستمع المؤتمر في جلسته السادسة المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر إلى بيانات أدلى بها كل من لازلو فاركوني، وزير الدولة بوزارة الخارجية في هنغاريا، وهنري إيبي أييسي، وزير العلاقات الخارجية في الكاميرون، وماكسين ماكلين، وزير الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في بربادوس، وجون و. آش، الممثل الوزاري لشؤون التنمية المستدامة، رئيس وفد أنتيغوا وبربودا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وحاييم ديفون، نائب المدير العام ورئيس مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية في إسرائيل، وروبرت ماكمولن، الأمين البرلماني لشؤون المساعدة الإنمائية الدولية في أستراليا، وروبرت فيون، رئيس وفد موناكو، وأندري أندرييف، رئيس وفد الاتحاد الروسي، ورايموند وولف، رئيس وفد جامايكا، وأحمد علي القحطاني، رئيس وفد المملكة العربية السعودية، وإيتوكي إيليكا، رئيس وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيفري يو، الممثل الخاص لوزير خارجية سنغافورة، وخوسيه لويس كانسيلا، رئيس وفد أوروغواي، وتشارلز ث. نتواغا، رئيس وفد بوتسوانا، وسوفات شيرابانت، رئيس وفد تايلند، وخوسيه أرماندو دوارتي، رئيس وفد الرأس الأخضر، ومحمد أصغر أفريدي، رئيس وفد باكستان، والداتو محمد شهر الإكرام بن يعقوب، رئيس وفد ماليزيا، وهايدي ليليانا بوتيرو إرنانديز، رئيسة وفد كولومبيا، وكبير الأساقفة سيليستينو ميغليوري، رئيس وفد الكرسي الرسولي، وحصة خليفة آل ثاني، المقررة الخاصة المعنية بمسألة الإعاقة التابعة للجنة التنمية الاجتماعية، وميغيل حكيم سيمون، أمين التعاون الإيبيري -

الأمريكي، الأمانة العامة الإيبيرية – الأمريكية، وأورسولا شافر – بروس، نائبة رئيس إدارة المعارف والتنمية المستدامة بمصرف التنمية الآسيوي، وعبد الله سالم بن الحارثي، المراقب الدائم لمجلس التعاون الخليجي لدى الأمم المتحدة، ووليام ت. لوريس، مدير عام المنظمة الدولية لقانون التنمية، وفريديريك فونو، نائب رئيس الوزراء في جزر سليمان باسم مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وأدلى ممثل الصين ببيان في إطار ممارسة الحق في الرد.

١٠ – واستمع المؤتمر في جلسته السابعة المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر إلى بيان أدلى به ميخائيل ساكاشفيلي، رئيس جورجيا. وأدلى ممثل الاتحاد الروسي ببيان في إطار ممارسة الحق في الرد. وفي الجلسة نفسها، قدم نائب رئيس المؤتمر بحكم المنصب، أحمد بن عبد الله آل محمود، وزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر، تقريرا عن المناقشات الرفيعة المستوى بشأن تمويل التعليم في المناطق المتضررة من النزاعات، التي عقدتها الشيخة موزة بنت ناصر المسند في قطر يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

١١ – ويرد موجز لمناقشات جميع الجلسات العامة (A/CONF.212/6/Add.1) في المرفق الثالث لهذا التقرير.

المنتدى العالمي للمجتمع المدني، والمنتدى الدولي لدوائر الأعمال، وجلسة الاستماع البرلمانية

١٢ – استمع المؤتمر في جلسته الثانية المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى تقارير قدمها كل من:

(أ) غيما أدابا، ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال لدى الأمم المتحدة، بشأن المنتدى العالمي للمجتمع المدني المعقود في الدوحة يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛

(ب) لويز كانترو، الممثلة الدائمة لغرفة التجارة الدولية لدى الأمم المتحدة ورئيسة اللجنة التوجيهية لقطاع دوائر الأعمال، عن المنتدى الدولي لدوائر الأعمال المعقود في الدوحة يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛

(ج) ثيو – بان غوريراب، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس الجمعية الوطنية لناميبيا، عن جلسة الاستماع البرلمانية المعقودة في الدوحة يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١٣ - ويرد سرد لوقائع كل من المنتدى العالمي للمجتمع المدني، والمنتدى الدولي لدوائر الأعمال، وجلسة الاستماع البرلمانية، في المرفق الرابع لهذا التقرير.

باء - النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر

١٤ - قرر المؤتمر في جلسته الأولى المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا للمادة ٤٦ من نظامه الداخلي، أن ينشئ مكتبا وأن يحيل إليه البند ٨ (ب) من جدول الأعمال المعنون ''النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر''. وفي الجلسة نفسها، انتخب المؤتمر ميغيل ديسكوتو بروكمان (نيكاراغوا)، رئيس الجمعية العامة، رئيسا للمكتب.

١٥ - وعقد المكتب جلستين. وفي الجلسة الأولى المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، استمع المكتب إلى بيان أدلى به رئيسه.

١٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان أحمد بن عبد الله آل محمود، وزير الدولة للشؤون الخارجية في قطر.

١٧ - وفي الجلسة نفسها، وبناء على اقتراح من الرئيس، أنشأ المكتب، وفقا للمادة ٤٨ من النظام الداخلي للمؤتمر، فريقا عاملا لوضع الصيغة النهائية لمشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر (A/CONF.212/3/Rev.1) وقررت ألا يجتمع الفريق العامل إلا خارج أوقات انعقاد المكتب. وعين المكتب، بناء على اقتراح من رئيسه كذلك، بول أوكويست - كيلي، وزير السياسات الوطنية بنيكاراغوا والمستشار الخاص لرئيس الجمعية العامة، نائبا لرئيس الفريق العامل ومقررا له، بمساعدة ماجد عبد العزيز (مصر) ويوهان لوفالد (النرويج).

١٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو كل من الجماهيرية العربية الليبية، وأنتيغوا وبربودا (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وفرنسا (باسم الاتحاد الأوروبي)، وليختنشتاين، والبحرين، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي، واليابان، والصين، والمكسيك، وكندا، والجزائر، وسويسرا، والجماعة الأوروبية، ومنظمة التجارة العالمية.

١٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببياني كل من أمين اللجنة الرئيسية والأمين التنفيذي للمؤتمر.

٢٠ - وفي الجلسة الثانية للمكتب، المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر، قدَّم رئيس الفريق العامل تقريرا عن أعمال الفريق العامل الذي كان قد عقد ثلاث جلسات في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢ كانون الأول/ديسمبر. وكان الفريق العامل قد قرر في جلسته الثانية المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر أن يطلب إلى رئيسه وضع الصيغة النهائية لمشروع الوثيقة الختامية (A/CONF.212/3/Rev.1) في مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية. وكان

الرئيس قد عقد، بمساعدة من ماجد عبد العزيز (مصر) ويوهان لوفالد (النرويج)، عددا من المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر وفي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر. وكان الفريق العامل قد قرر في جلسته الثالثة المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر إقرار مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر التي ضمنت في ورقة اجتماع، وأوصى المكتب باعتماد المشروع.

٢١ - وكان معروضا على المكتب في جلسته الثانية أيضا مشروع قرار بعنوان ''مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري'' (A/CONF.212/L.1 و Corr.1).

٢٢ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قام أمين المكتب بتصويب مشروع القرار شفويا وصرح بأن المزيد من التصويبات سيتم إدخالها على النص، حسب الاقتضاء، ليتواءم مع النص الذي أقره الفريق العامل التابع للجنة. وستدرج تلك التصويبات الإضافية في تصويب ثان يصدر لينظر فيه المؤتمر في جلسته العامة.

٢٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى رئيس المكتب ببيان.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا البرازيل وبربادوس ببيانين، ورد أمين المكتب على الأسئلة المطروحة.

٢٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قرر المكتب، بناء على اقتراح الرئيس، اعتماد مشروع القرار A/CONF.212/L.1 و Corr. 1 بصيغته التي أدخل عليها أمين المكتب تصويبات إضافية شفويا، وطلبت إلى الرئيس إحالته إلى المؤتمر لينظر فيه.

٢٦ - وبذلك اختتم المكتب نظره في البند ٨ (ب) من جدول الأعمال.

الفصل الرابع

اجتماعات المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين

١ - وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٦٢، عقد المؤتمر ستة اجتماعات مائدة مستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين في إطار الموضوع الشامل ''التطلع إلى المستقبل: المزيد من الأعمال التعاونية في مجال تمويل التنمية''، تركز على المجالات المواضيعية الرئيسية الستة لتوافق آراء مونتيري، على النحو التالي:

اجتماع المائدة المستديرة ١

تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

(٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد الظهر)

اجتماع المائدة المستديرة ٢

تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

(٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، صباحا)

اجتماع المائدة المستديرة ٣

التجارة الدولية كمحرك للتنمية

(٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد الظهر)

اجتماع المائدة المستديرة ٤

تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية

(١ كانون الأول/ديسمبر، صباحا)

اجتماع المائدة المستديرة ٥

الدين الخارجي

(١ كانون الأول/ديسمبر، بعد الظهر)

اجتماع المائدة المستديرة ٦

معالجة المسائل النُّظمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية

(٢ كانون الأول/ديسمبر، صباحا)

٢ - ويرد أدناه سرد لوقائع اجتماعات المائدة المستديرة المذكورة.

اجتماع المائدة المستديرة ١

تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

٣ - اشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ١، إمومالي رحمون، رئيس طاجيكستان؛ وجون ميشوكي، وزير مالية كينيا.

٤ - وأدلى المنسق، جاستن لين، كبير الاقتصاديين والنائب الأول لرئيس البنك الدولي، ببيان استهلالي. وأدلى ببيانات المحاورون التالية أسماؤهم: عزيز الإسلام، وزير المالية لبنغلاديش؛ وأسان ديوب، المدير التنفيذي لقسم الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية؛ وأنجيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومايكل كيتينع، مدير الفريق المعني بتقدم أفريقيا؛ وصاحبة السمو الملكي ماكسيما أميرة هولندا؛ وفيتو تانزي، نائب وزير الاقتصاد والمالية سابقا في إيطاليا.

٥ - وأبدى تعليقات وطرح أسئلة:

(أ) ممثلو النرويج، وبوليفيا، والنمسا، وألمانيا، وإندونيسيا، وكازاخستان، ومصر، ومالي، وبوروندي، والجزائر؛

(ب) المؤسسة التالية صاحبة المصلحة المشاركة في النقاش: صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

(ج) منظمة المجتمع المدني المشاركة التالية: إنترمون أوكسفام (Intermón Oxfam).

٦ - وقدم المنسق ملاحظات ختامية.

٧ - ويرد موجز المناقشة لاجتماع المائدة المستديرة ١ (A/CONF.212/6/Add.2) في المرفق الثالث.

اجتماع المائدة المستديرة ٢

تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار المباشر الأجنبي والتدفقات الخاصة الأخرى

٨ - اشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٢، دينيس ساسو نغيسو، رئيس الكونغو؛ وروبرت ماكمولان، الأمين البرلماني للمساعدة الإنمائية الدولية في أستراليا.

٩ - وأدلى المنسق، سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد، ببيان استهلالي. وأدلى ببيانات أيضا المحاورون التالية أسماؤهم: هيروتو أراكاوا، كبير المستشارين الخاصين في وكالة التعاون الدولي اليابانية؛ وتريفور مانويل، وزير المالية لجنوب أفريقيا والمبعوث الخاص للأمين العام إلى المؤتمر؛ وجويس هـ. غيناتا، رئيسة اتحاد البلدان الأمريكية للأعمال التجارية في إكوادور؛ وأفيناش بيرسو، رئيس شركة إنتيلجنس كابتال (Intelligence Capital)؛ وكاماليش شارما، الأمين العام للكومنولث.

١٠ - وأبدى تعليقات وطرح أسئلة:

(أ) ممثلو الجماهيرية العربية الليبية، والسودان، والصين، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وبالاو، وبنغلاديش، والجزائر، وبوليفيا؛

(ب) منظمة المجتمع المدني التالية المشاركة في النقاش: الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة.

١١ - ورد المحاورون على التعليقات والأسئلة المطروحة. وقدم المنسق ملاحظات ختامية.

١٢ - ويرد موجز المناقشة لاجتماع المائدة المستديرة ٢ (A/CONF.212/6/Add.3) في المرفق الثالث.

اجتماع المائدة المستديرة ٣

التجارة الدولية كمحرك للتنمية

١٣ - افتتح اجتماع المائدة المستديرة ٣ الرئيستان المشاركتان، السيدة آنا فيلما ألبانيز دي إسكوبار، نائبة رئيس السلفادور، والسيدة أولغا ألغاييروفا، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في سلوفاكيا.

١٤ - وأدلت المنسقة، السيدة فالنتاين روغوابيزا، نائبة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، ببيان استهلالي. وأدلى ببيانات المحاورون التالية أسماؤهم: السيد بدرو لويس كارنييرو دي ميندونسا، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والتكنولوجية في البرازيل؛ وسعادة السيد ديبابريا باتاشاريا، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة في جنيف ورئيس مجلس

التجارة والتنمية بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ والسيد ميغيل حكيم، أمين التعاون الإيبري – الأمريكي لدى الأمانة العامة الإيبرية – الأمريكية؛ والسيد عبدولي جانه، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة؛ وسعادة السيد سون جينيو، سفير الصين لدى منظمة التجارة العالمية؛ والسيد بافو فايرينن، وزير التجارة الخارجية والتنمية في فنلندا.

١٥ - وأبديت تعليقات وطرحت أسئلة من قبل:

(أ) ممثلي البحرين، والجمهورية العربية السورية، والجماهيرية العربية الليبية، والكونغو، والهند، وإندونيسيا، والجماعة الأوروبية، وبوليفيا، وجمهورية كوريا، وإسرائيل، وجمهورية تنزانيا المتحدة؛

(ب) المشارك التالي اسمه الموفد من مؤسسة صاحبة مصلحة: ممثل الصندوق المشترك للسلع الأساسية؛

(ج) المشارك التالي اسمه الموفد من مؤسسة مشاركة عن المجتمع المدني: مركز الاهتمام.

١٦ - وردّ المحاورون على ما أبدي من تعليقات وما طرح من أسئلة. وأدلى المنسق بملاحظات ختامية.

١٧ - يرد موجز لمناقشات اجتماع المائدة المستديرة ٣ (A/CONF.212/6/Add.4) في المرفق الثالث.

اجتماع المائدة المستديرة ٤

تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية

١٨ - واشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٤، لوران غباغبو، رئيس كوت ديفوار، ولازلو فاركوني، وزير الدولة بوزارة خارجية هنغاريا.

١٩ - وأدلى ببيان استهلالي منسق الاجتماع، أولاف كيورفن، الأمين العام المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأدلى ببيانات المحاورون التالية أسماؤهم: بدر الدفع، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ وأحمد محمد علي المدني، رئيس البنك الإسلامي للتنمية؛ وإيكارد دويتشر، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وغارجي غوش، موظفة برامج أقدم لشؤون التمويل الإنمائي والسياسات الإنمائية في مؤسسة بيل وميليندا غيتس؛ وجان بينغ، رئيس

مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وسام وورثينغتون، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول في المجلس الأمريكي للعمل الدولي الطوعي (إنترأكشن).

٢٠ - وأبدى تعليقات وطرح أسئلة:

(أ) ممثلو البحرين، وتشاد، والسودان، وبنغلاديش، وإندونيسيا، والمملكة العربية السعودية، وإيطاليا، وإسرائيل، ومصر، وبوروندي، والهند، والولايات المتحدة؛

(ب) المؤسسة التالية صاحبة المصلحة المشاركة في النقاش: الاتحاد البرلماني الدولي؛

(ج) الجهات المشاركة التالية من المجتمع المدني: التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن، ومعهد العالم الثالث، وشبكة النساء الأفريقيات للسياسات الاقتصادية.

٢١ - ورد المحاورون على التعليقات التي أبديت والأسئلة التي طرحت. وأدلى المنسق بملاحظات ختامية.

٢٢ - ويرد موجز المناقشة التي جرت خلال اجتماع المائدة المستديرة ٤ (A/CONF.212/6/Add.5) في المرفق الثالث.

اجتماع المائدة المستديرة ٥

الدين الخارجي

٢٣ - اشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٥ إيساتو نجي - سعيدي، نائبة رئيس غامبيا، وماريو دلغادو ألفارو، نائب المدير العام للشؤون الدولية بوزارة الاقتصاد والمالية في إسبانيا.

٢٤ - وأدلى ببيان استهلالي منسق الاجتماع، موريلو برتغال، نائب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي. وأدلى ببيانات المحاورون التالية أسماؤهم: نانسي بردسال، رئيسة مركز التنمية العالمية؛ وكارلوس براغا، مدير إدارة السياسات الاقتصادية والديون، البنك الدولي؛ وبينوا كوريه، الرئيس المشارك لنادي باريس؛ وروبرت غراي، رئيس إدارة تمويل الديون والاستشارات بمصرف إتش. إس. بي. سي، وماري روبنسون، رئيسة مبادرة العولمة الأخلاقية.

٢٥ - وأبدى تعليقات وطرح أسئلة:

(أ) ممثلو البحرين، والنرويج، وإندونيسيا، والولايات المتحدة، وجامايكا، والسنغال، والجمهورية الدومينيكية، والجماهيرية العربية الليبية؛

(ب) المشارك التالي من الأطراف المؤسسية صاحبة المصلحة: سيفاس لونيما، الخبير المستقل المعني بمسائل الدين الخارجي وحقوق الإنسان في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة؛

(ج) الجهتان المشاركتان التاليتان من قطاع الأعمال: غرفة التجارة الدولية ولجنة القطاع الخاص التوجيهية المعنية بتمويل التنمية؛

(د) الجهات المشاركة التالية من المجتمع المدني: المحفل والشبكة الأفريقيان المعنيان بالديون والتنمية؛ ومنظمة اليوبيل الجنوبي، ومنظمة سنة التخفيف من أعباء الديون.

٢٦ - ورد المحاورون على التعليقات التي أبديت والأسئلة التي طرحت. وأدلى المنسق بملاحظات ختامية.

٢٧ - ويرد موجز المناقشة التي دارت خلال اجتماع المائدة المستديرة ٥ (A/CONF.212/6/Add.6) في المرفق الثالث.

اجتماع المائدة المستديرة ٦

معالجة المسائل النظمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية، بما في ذلك النظر في التحديات الجديدة والقضايا الناشئة الشاملة لعدة قطاعات، فضلا عن موضوع "المثابرة على العمل"

٢٨ - اشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٦ جون أوه، نائب وزير خارجية جمهورية كوريا، وخورخي هيدالغو فاليرو بريسينيو، نائب الوزير لشؤون أمريكا الشمالية والشؤون المتعددة الأطراف في جمهورية فنزويلا البوليفارية.

٢٩ - وأدلى منسق الاجتماع شا زوكانغ، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ببيان استهلالي. وأدلى ببيانات المحاورون التالية أسماؤهم: هاني دميان، نائب رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية في مصر؛ وجون إيتويل، أستاذ في جامعة كامبريدج؛ ولوي ميشيل، المفوض الأوروبي لشؤون التنمية والمساعدة الإنسانية؛ وأديب ميالـه، رئيس مجموعة الـ ٢٤ وحاكم المصرف المركزي في الجمهورية العربية السورية؛ ويواكيم ستيمنه، وزير الدولة للتعاون الإنمائي الدولي في وزارة الخارجية السويدية؛ وهايدماري فيجوريك - زويل، المبعوثة الخاصة للأمين العام للمؤتمر والوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا.

٣٠ - وأبدى تعليقات وطرح أسئلة:

(أ) ممثلو الجزائر، وإندونيسيا، والهند، والبرازيل، وإسبانيا، وجمهورية تترانيا المتحدة، وإكوادور، والسنغال، والنرويج، ومصر؛

(ب) المؤسسة المشاركة صاحبة المصلحة التالية: المنظمة الدولية لقانون التنمية؛

(ج) الجهتان المشاركتان التاليتان من قطاع الأعمال: اللجنة التوجيهية لقطاع الأعمال المعنية بتمويل التنمية ومنظمة سيدات الأعمال الأفريقيات؛

(د) الجهات المشاركة التالية من المجتمع المدني: معهد العالم الثالث، ومركز إيكو - أكورد، وائتلاف القواعد الجديدة للتمويل العالمي.

٣١ - ورد المحاورون على ما أبدي من تعليقات وما طرح من أسئلة. وأدلى منسق الاجتماع بملاحظات ختامية.

٣٢ - ويرد موجز المناقشة التي جرت خلال اجتماع المائدة المستديرة ٦ (A/CONF.212/6/Add.7) في المرفق الثالث.

الفصل الخامس

تقرير لجنة وثائق التفويض

١ - وفي الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عيّن المؤتمر، وفقا لأحكام المادة ٤ من نظامه الداخلي، لجنة وثائق تفويض تستند في تكوينها إلى نفس الأساس الذي يقوم عليه تكوين لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين، أي الاتحاد الروسي، وبوتسوانا، وسانت كيتس ونيفس، والصين، وقبرص، ولكسمبرغ، والمكسيك، وموزامبيق، والولايات المتحدة الأمريكية.

٢ - وعقدت لجنة وثائق التفويض جلسة واحدة في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

٣ - وانتخب السيد تشارلز نتواغي (بوتسوانا) رئيسا بالإجماع.

٤ - وكان معروضا على اللجنة مذكرة من أمانة المؤتمر مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بشأن وثائق تفويض ممثلي الدول والجماعة الأوروبية لدى المؤتمر. وأدلى ممثل لمكتب الشؤون القانونية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان يتعلق بمذكرة أمانة المؤتمر، استكمل فيه، ضمن أمور أخرى، المذكرة التي تتضمن الإشارة إلى وثائق التفويض والرسائل الواردة بعد إعدادها.

٥ - وكما وردت الإشارة في الفقرة ١ من المذكرة وفي البيان المتعلق بها، فقد استلمت اللجنة وثائق التفويض الرسمية للممثلين لدى المؤتمر، وذلك في الشكل المطلوب بموجب المادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر ساعة اجتماع لجنة وثائق التفويض من الدول الـ ٦٤ التالية ومن الجماعة الأوروبية: الأردن، إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، إيران (جمهورية - الإسلامية)، البرتغال، بروني دار السلام، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بولندا، بيلاروس، تايلند، ترينيداد وتوباغو، توغو، توفالو، جامايكا، الجزائر، جزر سليمان، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية، الرأس الأخضر، زمبابوي، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، سويسرا، صربيا، الصين، عُمان، غابون، غانا، غواتيمالا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، كازاخستان، كندا، كوبا، كولومبيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مصر، ملاوي، منغوليا، موناكو، ميانمار، ناميبيا، النمسا، الهند، هنغاريا، هولندا، اليونان.

٦ - وكما وردت الإشارة في الفقرة ٢ من المذكرة والبيان المتعلق بها، وصلت معلومات تتعلق بتعيين ممثلين للدول لدى المؤتمر إلى الأمين العام للأمم المتحدة ساعة اجتماع لجنة

وثائق التفويض، وذلك بواسطة البرقيات أو الفاكس من رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء الخارجية أو بواسطة رسالة أو مذكرة شفوية من البعثة المعنية، من الدول الـ ١٠٥ التالية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، إريتريا، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوروندي، البوسنة والهرسك، بوليفيا، بيرو، تركيا، تشاد، تونس، تيمور – ليشتي، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، رواندا، رومانيا، زامبيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سلوفاكيا، سلوفينيا، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سيراليون، سيشيل، شيلي، الصومال، طاجيكستان، العراق، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، قطر، قيرغيزستان، الكاميرون، الكرسي الرسولي، كرواتيا، كمبوديا، كوت ديفوار، كوستاريكا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، ليتوانيا، مدغشقر، المغرب، المكسيك، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، موزامبيق، النرويج، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن.

٧ – وكما وردت الإشارة في الفقرة ٣ من المذكرة والبيان المتعلق بها، لم تبلِّغ الدول التالية المشاركة في المؤتمر، حتى ساعة اجتماع لجنة وثائق التفويض، أي معلومات للأمين العام تتعلق بممثليها لدى المؤتمر: أرمينيا، أيسلندا، بالاو، بليز، تركمانستان، تونغا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر كوك، جزر مارشال، جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، غرينادا، غيانا، فانواتو، كيريباس، ليبريا، موريشيوس، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ناورو، نيوي، هندوراس.

٨ – وقررت اللجنة قبول وثائق تفويض ممثلي جميع الدول المدرجة في المذكرة المذكورة أعلاه والبيان المتعلق بها، والجماعة الأوروبية شريطة أن يتم إرسال وثائق التفويض الرسمية لممثلي الدول المشار إليها في الفقرتين ٦ و ٧ أعلاه إلى الأمين العام في أقرب وقت ممكن.

٩ – واعتمدت اللجنة مشروع القرار التالي دون تصويت:

”إن لجنة وثائق التفويض،

وقد فحصت وثائق تفويض الممثلين المشاركين في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المشار إليه في مذكرة أمانة المؤتمر المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

تقبل وثائق تفويض ممثلي الدول والجماعة الأوروبية المشار إليها في المذكرة أعلاه".

١٠ - وقررت اللجنة، دون تصويت، أن توصي المؤتمر باعتماد مشروع قرار يوافق فيه على تقرير اللجنة.

الإجراءات المتخذة

١١ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، نظر المؤتمر في تقرير لجنة وثائق التفويض (A/CONF.212/5).

١٢ - واعتمد المؤتمر مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة في تقريرها (للاطلاع على النص انظر الفصل الأول، القرار ٣).

الفصل السادس

اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر

١ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على المؤتمر، بناء على توصية المكتب، مشروع قرار بشأن نتائج المؤتمر (A/CONF.212/L.1 و Corr.1[(١١)] و Corr.2[(١١)]).

٢ - وفي نفس الجلسة، وبناء على توصية رئيس المؤتمر، اعتمد المؤتمر بالإجماع مشروع القرار A/CONF.212/L.1 و Corr.1[(١١)] و Corr.2[(١١)]، بالصيغة المعدلة شفويا من قبل ممثلي أنتيغوا وبربودا باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبدعم من ممثل المكسيك، ليضاف إلى العنوان عبارة ''إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية''[(١٢)] وأوصى الجمعية العامة بإقراره (للاطلاع على النص انظر الفصل الأول، القرار ١).

(١١) صدر باللغة الإنكليزية فقط.

(١٢) صدر مشروع القرار لاحقا في الوثيقة A/CONF.212/L.1/Rev.1 للاطلاع فقط ريثما يصدر تقرير المؤتمر، لتوحيد النص المقرر في الوثائق A/CONF.212/L.1 و Corr.1 و Corr.2 بالصيغة المعدلة شفويا. وأقرت الجمعية العامة لاحقا الإعلان في قرارها ٦٣/٢٣٩ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

الفصل السابع

اعتماد تقرير المؤتمر

١ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عرض المقرر العام تقرير المؤتمر (A/CONF.212/L.2).

٢ - وفي نفس الجلسة، اعتمد المؤتمر مشروع التقرير وأذن للمقرر العام بوضع التقرير في صيغته النهائية، وفقا لممارسة الأمم المتحدة، بغية تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

الفصل الثامن

اختتام المؤتمر

١ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عرض ممثل أنتيغوا وبربودا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار يعرب عن امتنان المؤتمر للبلد المضيف (A/CONF.212/L.3).

٢ - وفي نفس الجلسة، اعتمد المؤتمر مشروع القرار (للاطلاع على النص انظر الفصل الأول، القرار ٢).

٣ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى نائب رئيس المؤتمر بحكم المنصب، أحمد بن عبد الله المحمود، وزير الدولة للشؤون الخارجية لقطر ببيان وأعلن عن اختتام المؤتمر.

المرفق الأول

قائمة الوثائق

الرمز	العنوان أو الوصف
A/CONF.212/1	جدول الأعمال المؤقت
A/CONF.212/2	النظام الداخلي المؤقت
A/CONF.212/3 و Rev.1	مذكرة من رئيس الجمعية العامة يحيل بها مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر
A/CONF.212/4	مذكرة من الأمانة العامة عن المسائل التنظيمية والإجرائية
A/CONF.212/5	تقرير لجنة وثائق التفويض
A/CONF.212/6	مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها موجزات الجلسات العامة ومناقشات الموائد المستديرة
A/CONF.212/6/Add.1	موجز وقائع الجلسات العامة
A/CONF.212/6/Add.2	موجز المائدة المستديرة ١
A/CONF.212/6/Add.3	موجز المائدة المستديرة ٢
A/CONF.212/6/Add.4	موجز المائدة المستديرة ٣
A/CONF.212/6/Add.5	موجز المائدة المستديرة ٤
A/CONF.212/6/Add.6	موجز المائدة المستديرة ٥
A/CONF.212/6/Add.7	موجز المائدة المستديرة ٦
A/CONF.212/L.1	مشروع قرار مقدم بناء على توصية من المكتب بعنوان ''مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري''
A/CONF.212/L.1/Corr.1[أ] و Corr.2[أ]	تصويب
A/CONF.212/L.1/Rev.1[ب]	مشروع قرار مقدم بناء على توصية المكتب، بعنوان ''إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري''
A/CONF.212/L.2	مشروع تقرير المؤتمر
A/CONF.212/L.3	مشروع قرار مقدم من أنتيغوا وبربودا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، بعنوان ''الإعراب عن الشكر لشعب وحكومة قطر''
A/CONF.212/INF/1	معلومات للمشاركين
A/CONF.212/INF.2 و Rev.1	قائمة بالوفود المشاركة في المؤتمر

(أ) صدر بالإنكليزية فقط.

(ب) يتضمن، للاطلاع فقط، الوثائق A/CONF.212/L.1 و Corr.1 و Corr.2، بالصيغة المعدلة شفويا والتي اعتمدها المؤتمر.

المرفق الثاني

البيانات الافتتاحية

بيان صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر ورئيس مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الفخامة والسمو،

أصحاب المعالي والسعادة،

سعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

الحضور الكرام،

يسرني أن أرحب بكم في الدوحة، متمنيا لمؤتمركم النجاح في تحقيق أهدافه، ونحن إذ نقدر للجمعية العامة قرارها عقد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية في قطر، نؤكد على الدور الحيوي الذي يؤديه هذا المؤتمر في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، والميادين المتصلة بهما في تشكيل رؤية إنمائية واسعة النطاق.

يعلمنا التاريخ أن الإنسان لم يستطع أن يتملك مفاتيح التقدم، إلا عندما بدأ في تنمية موارده وقدراته.

وتعلمنا السياسة أن الشعوب لم تعرف الأمن، إلا عندما واصلت تنمية اقتصادها، وثقافتها.

وتعلمنا الأزمات، وآخرها هذه الأزمة المالية العاتية، التي طغت على العالم كله، أن استقرار الأفراد والمجتمعات، يتصل بكفاءة التنمية، وليس بمجرد زيادة الاستثمارات، وتعظيم الأرباح.

والحقيقة أننا إذا نظرنا إلى أسباب الركود الذي يوشك العالم المتقدم أن يدخل إليه، ويجر معه بقية شعوب الأرض، فسوف نكتشف أنه حين تأخرت التنمية، تعرض التوازن الاجتماعي للخطر. وإذا نظرنا إلى عالم الأزمات، وبالذات هذه الأزمة الأخيرة، فسوف نكتشف أن السبب وراء كثير منها، هو القصور في التنمية، والتردد في مقاربتها.

إن الآثار الناجمة عن الأزمة العالمية الراهنة، تؤكد لنا أنه ليس هناك امتياز خاص، أو استثناء لأحد من معاناة الأزمات، لأننا بالفعل في عالم واحد، إن مجمل ذلك كله يعطينا درسا علينا جميعا أن نستذكره، ونحفظه كأساس في مناقشة قضية التنمية الشاملة للمجتمعات، ضرورة، ومطلبا، وأملا لكل شعوب الأرض.

إن التنمية الشاملة، بمعناها الحقيقي تعني العمل على ترقية الأفراد، والمجتمعات، والأوطان، في كل المجالات، من المجال الاقتصادي والاجتماعي إلى المجال الفكري والعملي، إلى مجال الصحة والرفاهية، إلى مجال الحقوق الدستورية، والقانونية. إن ذلك مختصر لمعنى التنمية الشاملة، فهي ليست بعدا واحدا، وإنما أبعاد متعددة، تتصل بحركة وحيوية هذه المجتمعات، وقدرتها، ومواردها.

لقد ظل كثيرون، ينظرون إلى التنمية من بعد واحد هو البعد المالي، ولكننا نعرف الآن من دروس التاريخ، والسياسة، والأزمات، أن التنمية كل شامل، لا يقبل التجزئة، ذلك أن التنمية هي الساحة الأوسع لفرص التقدم الإنساني الشامل، وإذا كنا في هذا المؤتمر نهتم ونعمل تحت شعار تمويل التنمية، فلا بد أن يكون واضحا في الوقت نفسه أن التمويل مجرد دافع يحفز الجميع إلى تحريك حقهم الواجب والمشروع.

إننا نعرف أن كثيرا من الأوطان والشعوب لا تنقصها الآمال والتطلعات، وإنما تنقصها الوسائل والأدوات، والتمويل واحد من أهم هذه الوسائل وتلك الأدوات. لذلك فإننا حين نهتم به نفعل ذلك بأمل أن يكون حافزا للانطلاق، وحافزا للتحقيق، لكننا لا بد أن نتفق جميعا على أن التمويل هو ضمن الحوافز، والدوافع، ولا بد أن نتأكد طوال الوقت أن بقية الحوافز، والدوافع، قائمة وكامنة، موجودة ومتوافرة، ومتعاونة مع بعضها، محاطة بكل الضوابط المطلوبة لها، وأولها ضمانات النزاهة والشفافية.

إنني أريد أن ألمس هنا نقطتين، أرى من واجبي أن أضعهما أمامكم بكل أمانة وتجرد:

النقطة الأولى،

يراودنا إحساس في بعض الأحيان، بأن هناك من يحاول إلقاء عبء التنمية كله على الدول المنتجة للنفط، وهذا منطق نرى فيه بعض التنصل والتحامل، وفي اعتقادنا، ونحن نتحدث عن قطر، أن بلادنا قامت، وتقوم، وسوف تقوم بواجبها دائما، في إطار مسؤوليتها، وفي نطاق قدرتها، وذلك حدث ويحدث بالفعل، لكني أصارحكم أننا نشعر في

بعض الأحيان أن هناك تصورات ترى أن تفرض على الدول المنتجة للنفط ما هو أكبر من طاقتها، وتصل أحيانا إلى درجة التشويش.

والنقطة الثانية،

أن الدول المتقدمة، لا تملك الحق في أن تملي على غيرها ما يفعله، وتلقي إليه بتوجيهات النصح والإرشاد، ثم تعفي نفسها مما يناسب قدراتها من المساهمة الواجبة لقضية التنمية.

إن بعض المتقدمين، يتعين عليهم أن يعرفوا، أن التنمية مظلة السلام تحمي الجميع، وأنها في كثير من ظروف التطور الإنساني، أجدى بكثير في حفظ السلام من مجرد تكديس السلاح.

الحضور الكرام،

إن التنمية مسؤولية كبرى في هذا المجتمع الكوني، وهي ليست مطلب عدل وحق فقط، ولكنها طريق استقرار وتقدم، وطريق سلام وأمان لمجتمع الدول عبر كل القارات.

فعلينا أن نتخذ من الصعاب التي تواجهنا ما يدعم إرادتنا ويوحد جهودنا، بما يسهم في الارتقاء بحياة البشر في العالم أجمع.

وفقكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بيان ميغل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة

صاحب السمو، أمير دولة قطر،

أصحاب الجلالة والفخامة، أصحاب المعالي، رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب السعادة،

السيد الأمين العام،

ممثلو المجتمع المدني،

أصدقائي الأعزاء،

١ - بصفتي رئيسا للجمعية العامة، يسرني ويشرفني أن أرحب بكم في هذا المؤتمر، الذي تيسر عقده بفضل الدعم السخي والقوي من أمير دولة قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وأود أن أعرب عن امتناني الخالص لسموه على كرم سخائه وحفاوة ضيافته لهذا المؤتمر

الكبير. ومن دواعي إعجابي النهج الذي اختارته قطر للاضطلاع بدور أهم باعتبارها رائدا في المجتمع الدولي – ألا وهو السعي إلى إقناع أغنياء هذا العالم بإيلاء مزيد من الاهتمام لاحتياجات الفقراء التي تزداد إلحاحا.

٢ – ويجب ألا تنسينا مدينة الدوحة الجميلة بكل روعتها ولو لدقيقة واحدة ما جئنا إلى هنا من أجله. فقد اجتمعنا لننظر في معيشة نصف سكان العالم الذين لا يعرفون أي ملمح للروعة – إنما يلمحون البؤس والجوع ويعانون مستويات فقر تتعارض مع كرامة الإنسان وحقوقه المتأصلة.

٣ – لكننا هنا لاتخاذ إجراءات أيضا – إجراءات تتناسب وهول الأزمات المتداعية المتعددة التي تتسبب في كثير من المعاناة والخسائر في الأرواح، لا سيما في أوساط الفقراء.

٤ – ولكي يكون لاجتماعنا مغزى، علينا أن نتبنى وجهة نظر ضحايا نظامنا الاقتصادي والمالي المتعثر. وعلينا واجب أخلاقي يملي علينا القيام بأكثر من مجرد إعادة ترتيب نظامنا المتعثر: علينا أن نغيره أيضا. فالعالم يحتاج إلى بدائل جديدة أكثر من مجرد قواعد جديدة.

٥ – ويموت كل يوم عشرات الآلاف من إخواننا وأخواتنا بسبب الجوع. وتتفرج شعوب بأكملها بينما تختفي ثقافاتها وأنماط حياتها. وفيما تتدهور بيئتنا من جراء الاستهلاك المفرط والاستغلال من جانب الدول الغنية، يضطر ملايين الناس إلى ترك منازلهم وهم يجهلون ما إذا كانوا سيقبلون في أراض أخرى. وأعتقد أن هذه الحرب المنهجية ضد الفقراء هي أكثر أشكال الإرهاب انتشارا في عالم اليوم. وعلينا أن نضع حدا لذلك بالانتقال من تنمية محورها الربح إلى تنمية محورها الإنسان قبل فوات الأوان.

٦ – وبالتريليونات التي تنفق حاليا على حروب الإرهاب، يمكن عكس مسار هذه العملية برمتها. لكن هذا يتطلب طبعا تحولا في المنطق. والعالم في أمس الحاجة إلى أن ننتقل من منطق ''الأنا الفردي''، وهو منطق القتل والإرهاب، إلى منطق ''الأنا الجمعي''، وهو منطق التضامن والحياة والسلام.

٧ – لقد اجتمعنا هنا بينما تحدق بنا عاصفة عارمة، أي أزمات متداعية تلقي بظلها على عملنا وتزيد أكثر من الطابع الملح لمهمتنا المحورية. ورغم الأنباء عن انفجارات عنيفة تحدث بين الفينة والأخرى في جميع أنحاء العالم، فإننا نشهد، ربما، الهدوء الذي يسبق العاصفة، وهي عاصفة يمكن أن تلحق بنا دمارا ساحقا. إن علينا أن نستفيد من اجتماعنا هنا في الدوحة لنستعد في هدوء ولكن أيضا بقدر ما نستطيع من السرعة لتجنب كوارث بشرية تهددنا جميعا الآن.

٨ - وفي عام ٢٠٠٢، ضغطت البلدان النامية، التي ترزح اقتصاداتها تحت عبء السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، من أجل مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية، وقد عقد هذا المؤتمر في مونتيري، المكسيك، عام ٢٠٠٢. ويأتي اجتماعنا اليوم كمتابعة لتقييم التقيد بالتزامات مونتيري لتمويل التنمية في البلدان الفقيرة في العالم.

٩ - وكان اجتماع مونتيري أول مرة تنظم فيها مجموعة الـ ٧٧ مؤتمرا رئيسيا من مؤتمرات الأمم المتحدة. وكان أيضا أول مرة يتم فيها تناول المسائل النظمية المتصلة بالنظام المالي والاقتصادي في الأمم المتحدة وليس فقط في مؤسسات بريتون وودز، كما كان الحال دائما.

١٠ - وحتى الآن، وبعد ست سنوات من انعقاد مؤتمر مونتيري وفي ظل مواجهة الأزمة، وسعت مجموعة الثماني في تردد صفوفها لتصبح مجموعة الـ ٢٠، لكن بعض البلدان لا تزال ترغب في الاحتفاظ بتناول المسائل النظمية خارج الأمم المتحدة ومجموعتها الشاملة للجميع - مجموعة الـ ١٩٢. ومن يدعون جهارا إلى الديمقراطية في العالم يتراجعون عن فكرة الإدارة الديمقراطية لمؤسساتنا الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة.

١١ - ووفقاً لتوافق آراء مونتيري، كان من المقرر أن تكون التجارة الحرة القوة الرئيسية التي ستقضي على الفقر. غير أن المساعدات الزراعية الهائلة والسياسات الحمائية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة حالت دون تحقيق ذلك الهدف. وأخفق الاستثمار المباشر الأجنبي أيضاً في الحد من الفقر بشكل ملموس.

١٢ - وبقي الالتزام الذي أخذته البلدان الغنية على عاتقها منذ عهد بعيد بتقديم ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كمساعدة إنمائية للعالم النامي أيضاً دون تحقيق؛ ولا تزال خدمة الديون عبئاً ثقيلاً على العديد من البلدان النامية يشل قدرتها على توفير خدمات اجتماعية ملائمة أو الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

١٣ - وليس ثمة شك في أن المجتمع الدولي يتعمد التباطؤ فيما يتعلق بالامتثال للالتزامات التي تعهد بها في مونتيري. والهدف الذي نرمي إليه هنا في الدوحة هو إنجاز هذه الوعود بسرعة وإدخال مفهوم الإلحاحية على عملية التنمية لمواجهة التحديات العالمية الجديدة. ولهذا السبب، من اللازم أن تكون الوثيقة الختامية لهذا المؤتمر قوية وواضحة قدر الإمكان.

١٤ - وكما تعلمون، إن وفود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في نيويورك عملت جاهدة خلال السنتين الأخيرتين لتحقيق هذا المؤتمر وينبغي لنا أن نفتخر بعملها، لا سيما بالمبادرات الكثيرة التي قامت بها البلدان النامية.

١٥ - ونتيجة لذلك، يشرفني جداً أن أقدم إليكم مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر كما وردت في الوثيقة A/CONF.212/3 وأعرضه عليكم للنظر فيه. وأود، نيابة عنا جميعاً، أن أثني ثناء خاصاً على الميسرين القديرين جداً اللذين عُيّنا لهذا الغرض، ماجد عبد العزيز من مصر ويوهان لوفالد من النرويج. فقد جادا بسخاء بوقتهما طوال العملية بأكملها وأشعر شخصياً بامتنان كبير لهما. وتعود لكم الآن مهمة إكمال هذه الوثيقة والتوصل إلى توافق آراء مبكر ومتوازن يعكس بشكل ملائم احتياجات كل بلداننا وتطلعاتها خلال هذه الأوقات العصيبة.

أيها الأصدقاء،

١٦ - دون أن أطيل عليكم، اسمحوا لي بأن أقول بعض الكلمات عن القضايا التي سنتطرق إليها في هذا المؤتمر. فهناك اعتراف واسع بأن هذه الأزمات تتطلب إجراءات عالمية جماعية وهي توفر لنا فرصة هائلة لتحسين طريقتنا في إنجاز الأمور وفي تفاعل بعضنا مع البعض ومع البيئة.

١٧ - ولا يمكننا أن نعود إلى ما كان عليه الوضع. بل ينبغي إجراء تغييرات عميقة في إدارة النظام المالي العالمي وفي القيم التي يقوم عليها. ويجب أن نستغل المنتدى الوحيد الذي توفره الأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق بشأن بناء هذا النظام، بما فيه هياكل ومؤسسات مالية ونقدية وتجارية دولية قابلة للبقاء. وكان مؤتمر قمة مجموعة العشرين الذي عُقد مؤخراً في واشنطن العاصمة بشأن الأزمة المالية الدولية خطوة أولى مهمة ليس إلا نحو التوسع في إشراك الآخرين في صنع القرارات الاقتصادية الدولية.

١٨ - وإنني، بوصفي رئيس الجمعية العامة، ملتزم التزاماً شديداً بهدف تحقيق الديمقراطية وإجراء الإصلاحات في الأمم المتحدة ومنظومة وكالاتها، التي تشمل بطبيعة الحال المؤسسات المالية والتجارية الدولية بوصفها جزءاً من هيكل النظام الاقتصادي الدولي. وقد عينت لجنة خبراء لتقدم لي المشورة بشأن هذه المسائل وغيرها من المسائل ذات الصلة وأتمنى أن تعطينا نتائج هذا المؤتمر أسساً جديدة نبني عليها معاً.

١٩ - وقد تم تقديم مقترحات وأفكار جديدة بشأن مصادر التمويل الابتكارية للتنمية، بما في ذلك لتغير المناخ والأمن الغذائي، وينبغي زيادة استكشاف هذه المقترحات والأفكار. وهذه أيضاً فرصة تتاح لنا لننظر بجدية في دعم مقترح إنشاء لجنة مخصصة لتحديد حلول ابتكارية للديون.

٢٠ - وفي الوقت نفسه، إن البلدان النامية بحاجة إلى الدعم لتعزيز حشد الموارد المحلية. فهي بحاجة إلى تحسين إدارتها المحلية، وإنشاء معايير لتنظيم الاقتصاد، وإعطاء طابع مؤسسي لسيادة القانون بصورة عادلة وديمقراطية. وسيساعد ذلك على جلب استثمار مباشر أجنبي سليم وغير قائم على المضاربة يشكل عند امتثاله للقوانين والأولويات الوطنية وانطوائه على مسؤولية اجتماعية مكملاً مهماً للاستثمار العام والمعونة المالية الرسمية.

٢١ - وفيما يتعلق بالتجارة، فلنقرر أن نبدأ من جديد مفاوضات بشأن جولة الدوحة الإنمائية ونقيد كل البلدان بتعهداتها بجعل الاتفاقات التجارية الدولية تولي أهمية خاصة لاحتياجات البلدان الفقيرة. أيها الإخوة والأخوات والأصدقاء:

٢٢ - ينبغي النظر إلى التدابير والأفكار السابقة على أنها واجب أخلاقي للعدالة الاجتماعية، بدلاً من اعتبارها أعمالاً خيرية. وإني أرى أن هذه النظرة تمثل روح توافق آراء مونتيري، ويجب علينا نحافظ عليها ونبي على أساسها هنا في الدوحة.

٢٣ - ومهما أكدنا على أهمية هذا المؤتمر فإننا لا يمكن أن نبالغ فيها. ولم تحضر هذا المؤتمر بعض الجهات الفاعلة المهمة على الساحة الدولية لأنها تريد بصدق أن يستمر العالم في نفس المسار الذي أدى بنا إلى حيث نوجد اليوم. ولم تأت جهات أخرى لأنها فقدت حقاً الأمل في قدرتنا على الإتيان بتغيير ذي مغزى. ولكن الأغلبية الساحقة من بلدان العالم ممثلة هنا وتريد أن ترى عملية مفتوحة وشاملة تتجلى للعيان في الأشهر المقبلة.

٢٤ - ويجب علينا، معاً، أن نرقى إلى مستوى هذه المناسبة ونبعث رسالة أمل واضحة إلى إخواننا وأخواتنا المحرومين الجائعين ليس فقط إلى الطعام بل أيضاً إلى أنباء سارة بأن هناك من يسمع أصواتهم. وبوصفنا أشخاصاً ذوي قناعات أخلاقية عميقة، لنعمل وفقاً لما يمليه علينا ضميرنا. ولكن بوصفنا أشخاصاً مؤمنين، لنسأل أيضاً الله الودود الغفور الرحيم أن يعزز إرادتنا السياسية الجماعية بحيث نستطيع أن نقرر فعل ما هو صحيح وعادل ومن ثم أن نضمن عالماً أفضل وأكثر أماناً لكل الأجيال في الحاضر والمستقبل.

وشكرا.

بيان بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة

صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر،

رؤساء الدول والحكومات،

السيد رئيس الجمعية العامة،

أصحاب السعادة،

أيها السيدات والسادة،

في بداية هذا الاجتماع، أود أن أؤكد من جديد تضامننا مع حكومة وشعب الهند، إذ يتفجعان على ضحايا الأعمال الإرهابية الفظيعة التي ارتُكبت في مومباي. والزعماء في كل أنحاء العالم ينددون بالإجماع وبأشد لهجة العنف الذي رأيناه في مومباي في الأيام الثلاثة الماضية. فلا يمكن لأي سبب أو مظلمة أن يبرر شن هجمات عشوائية على المدنيين، ويجب تقديم الجناة بسرعة إلى المحاكمة.

شكراً يا صاحب السمو على كرمكم وحسن ضيافتكم في استضافة هذا المؤتمر. فنحن نجتمع في لحظة مصيرية. وإنني ممتن بشكل خاص لرؤساء الدول والحكومات العديدين الذين سعوا، رغم برامجهم الحافلة بالأعمال، للانضمام إلينا هنا اليوم لإظهار التزام حكوماتهم الشديد بالشراكة العالمية من أجل التنمية التي هي أساس توافق آراء مونتيري. ويمكننا، دون مبالغة، أن نقول بأن رفاه شعوبنا وصحة مجتمعاتنا – بل ومستقبل كوكبنا – يتوقف على ما نفعله اليوم وفي الأسابيع المقبلة.

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى نهاية مفاجئة لفترة طويلة من النمو العالمي. وهي تضاعف تهديدات رئيسية أخرى مثل: تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، واستمرار الفقر المدقع بشكل مروع. ولم ينج من ذلك أي بلد. ولكن أثر الصدمة سيكون أكثر حدة على أفقر البلدان. وإذا لم تُعالج الأزمة المالية التي نعيشها اليوم بشكل مناسب، فإنها، غداً، ستصبح أزمة إنسانية. وستزيد الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، مما يزيد من تفاقم كل المشاكل الأخرى. وقد استجابت الاقتصادات الرئيسية بمجموعات من تدابير الإنقاذ وخطط الحفز المالية والنقدية.

وأظهر مؤتمر القمة الطارئ لمجموعة العشرين في واشنطن أن الحكومات تشعر بقلق بالغ وتحاول تنسيق إجراءاتها. وهذا جدير بالترحيب. ولكن علينا أن نتخذ المزيد من الإجراءات. وربما أكثر بكثير مما نتصوره. وكلما أمكن، يجب أن تكون التدابير المالية جريئة وحاسمة. ويظهر العديد من الدراسات أن هذه الإجراءات ستكون أكثر فعالية بكثير إذا تم

تنسيقها بقوة. ولتعزيز ذلك التنسيق، لا بد لنا أن نبني **جسراً بين مجموعة العشرين وباقي دول العالم – أي المجتمع الدولي بأكمله**. وهذا ما قلته البارحة لجمعنا غير الرسمي الرفيع المستوى. واليوم أكرره لكم، أعضاء الأمم المتحدة بأكملكم.

ويجب أن يقوم ذلك الجسر على ثلاثة أركان. **ويتمثل أول هذه الأركان في التعاون**. فيجب تنسيق برامج الحفز التي نضعها تنسيقاً جيداً فيما بين البلدان. وقد صدق المثل القديم إذ يقول: يجب أن نبقى مجتمعين وإلا فمن المؤكد أننا سنُشنق متفرقين. وإننا إذ نعمل معاً، يجب أن نحمي أكثر الناس فقراً وأشدهم ضعفاً. وينبغي ألا تقف مجموعات تدابير الإنقاذ والمساعدة عند حدود البلدان الغنية والقوية. فالأهداف الإنمائية للألفية في خطر. وهل سوف ''نوفر'' من المساعدة الإنمائية الرسمية، البالغة بضعة مئات بلايين الدولارات، بينما تحشد البلدان الغنية تريليونات الدولارات لمكافحة مشاكلها المالية؟

ويتمثل ركن آخر في الاستدامة. فمن خلال نهج النمو الأخضر المنخفض الكربون، يمكننا أن نوفر الوظائف، ونحفظ الطاقة، ونكافح تغير المناخ؛ وباختصار، يمكننا أن نواجه عدة تحديات في الوقت نفسه. وعلينا أن نفكر جميعاً على هذا المنوال.

والركن الثالث هو الإدارة الشاملة. فنحن بحاجة إلى تعددية أطراف جديدة تعترف بعالم القرن الحادي والعشرين. وسيأتي كل النمو تقريباً في عام ٢٠٠٨ من الاقتصادات الناشئة والنامية. وبدونها، سيتقلص الاقتصاد العالمي بشدة. ويجب أن تعترف تعددية الأطراف الجديدة بهذا الدور، ليس من باب الإنصاف والعدل فحسب، بل أيضاً بوصفها ضرورة عملية.

أصحاب السعادة،

أيها السيدات والسادة،

لقد كان توافق آراء مونتيري إنجازاً رئيسياً. وحينذاك، كان يُنظر إليه على أنه يفتح حقبة جديدة للتعاون لسد الفجوة القديمة بين الشمال والجنوب. وما زال يمكن لرؤية مونتيري أن تحقق كل ذلك، بل أكثر. فهي إن نُفذت بإخلاص كانت سبيلا للخروج من الورطة الحالية.

واسمحوا لي أن أناقش باختصار ستة من جوانب تمويل التنمية حسبما أراها في سياقنا الحالي. **أولاً، السيولة**. لقد اتخذت أغنى البلدان إجراءات ليبقى الائتمان يتدفق في أوطانها. ويجب أن نضمن قيام البلدان النامية أيضاً بالشيء نفسه. لذلك فإننا بحاجة إلى المزيد من التمويل الطارئ من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وغيرهما من المصادر. وبدون

ذلك، ستنتشر أزمة الائتمان إلى الاقتصادات الناشئة. وسيتوقف النمو فيضرها ويضر العالم بأسره.

ثانياً، الأهداف الإنمائية للألفية. ينبغي أن تكون زيادة المنح والإقراض الطويل الأجل جزءاً من استجابتنا. وقبل كل شيء، يجب أن نتمسك بتعهدات المساعدة التي قطعناها على أنفسنا. وإني أرحب بالإعلانات الصادرة عن عدة حكومات وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في هذا الصدد. وسيكون لتقليص المعونة المقدمة لأفقر البلدان في الظروف الراهنة آثار مدمرة.

ثالثاً، تغير المناخ والنمو المراعي للبيئة. يجب أن نكرس أنفسنا من جديد لمكافحة تغير المناخ كجزء من الحل للركود الاقتصادي الحالي. وستعود الاستثمارات في التكنولوجيات المراعية للبيئة بأرباح على المدى الطويل لبيئة أكثر أمناً ونمو أكثر استدامة. وسبق أن أظهر سجل الأحداث أن الاستثمار المراعي للبيئة يمكن أن يوفر وظائف ويحفز النمو.

رابعاً، تخفيف عبء الدين. يجب أن نزيد برامج تخفيف عبء الدين الممنوحة لأكثر البلدان فقرا بحيث يمكن لعدد أكبر الاستفادة منها. فهذا العبء سيزداد ثقلاً في الأجواء الحالية، مما سيعيق الاستثمار والإنفاق الحكومي اللذين قد يسهمان لولا ذلك العبء في النمو والتنمية الاقتصادية.

خامساً، تعبئة الموارد المحلية سيعول في تمويل التنمية، في هذه الأجواء الجديدة، بشكل متزايد على المصادر الداخلية. ويجب على الحكومات الوطنية إيجاد وسائل جديدة للحصول على إيرادات، وفي الوقت نفسه، تشجيع الشركات المحلية على تنفيذ استثمارات إنتاجية. ويجب علينا أن نكون قدوة لهم في ذلك. ونحن نحتاج، تحديداً، لمزيد من التعاون الدولي بغية تخفيف المنافسة الضريبية الضارة والحد من هدر الإيرادات الضريبية، وخصوصاً في البلدان الغنية بالموارد.

سادساً، سياسة الحماية الجمركية إن الرد باتباع سياسة تجارية على حساب الآخرين لا يعود بالنفع على أحد. ويتعين علينا، عوضاً عن ذلك، تجديد التزامنا بكفالة الخروج من المفاوضات التجارية لجولة الدوحة المتعددة الأطراف بنتائج تحقق التنمية الفعلية. ونحن بحاجة إلى إنعاش جولة الدوحة واختتامها بنجاح بأسرع وقت ممكن.

أصحاب السعادة،

نحن جميعاً كبحارة على متن سفينة في بحر متلاطم الأمواج. واليوم أكثر من أي وقت مضى يجب ألا أدخر جهداً في التشديد على ضرورة أن نتحلى بالشجاعة وأن نستجمع إرادة القيادة. وأنا أشكركم على التزامكم وقيادتكم من خلال حضوركم اليوم.

بيان مقدم من باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية

أصحاب السعادة،

أيها السيدات والسادة،

بوسعنا القول إن منظمة التجارة العالمية هي أفضل جهة للدعاية لمدينة الدوحة ولدولة قطر. فلا داع لدفع مبالغ طائلة على إعلانات في قناة الجزيرة أو سي إن إن أو بي بي سي. فالسلسلة الجديدة من المفاوضات التجارية العالمية، التي انطلقت من هذه المدينة ذاتها منذ حوالي سبع سنوات، سميت جولة الدوحة الإنمائية. وبذلك ارتبط اسم الدوحة بمنظمة التجارة العالمية ارتباطاً وثيقاً.

ولهذا فإنه من غير المستغرب أن تبذلوا كل ما بوسعكم، شأنكم في ذلك شأن العديد من أعضاء المنظمة، من أجل أن يرتبط اسم الدوحة بقصة نجاح. أي نجاح يتيح الاستجابة لتطلعات البلدان النامية، وتحسين مستويات معيشة أهلها بفضل نظام تجاري أكثر انفتاحاً وإنصافاً.

لقد انطلقت جولة الدوحة استناداً إلى اقتناع مشترك بأن التجارة يمكن أن تشكل محركاً للتنمية، وأن إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على قواعد تتسم بقدر أكبر من الانفتاح والشفافية والإنصاف ويتصدى بصورة أفضل لمشاكل أعضائه الأكثر فقراً، بات أمراً ضرورياً من أجل تحقيق هذه الغاية.

وكل ما فعلته منظمة التجارة العالمية ضمن نطاق أنشطتها ما هو إلا تجسيد للتطلعات التي وردت في الأهداف الإنمائية للألفية، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠ في إطار منظمة الأمم المتحدة. وقد أقر جميع قادة دول العالم بمسؤوليتهم الجماعية من خلال إرساء الأسس لعالم أكثر سلاماً وازدهاراً وعدالة. وتعهدوا بتوثيق تعاونهم من أجل التصدي للتحديات الاقتصادية العالمية، ومن بينها تحديات التجارة.

وبهذا سيسهم إنجاز جولة الدوحة الإنمائية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولتمكين التجارة من الاضطلاع بدور حافز، ظهرت في السنوات العشر الأخيرة طريقة جديدة في النظر إلى الأمور. فلكي تسهم التجارة إسهاماً كاملاً في التنمية المستدامة وفي النمو وإيجاد فرص العمل، يجب أن تترافق مع توفر الموارد المالية اللازمة لمواجهة المعوقات على صعيد البنية التحتية والعرض. وهذا يحتم تقديم المساعدة للتجارة. ولكن تيسير التجارة ليس إلا جانباً من جوانب المسألة: إذا يجب أيضاً بذل ما يمكن لجعلها حقيقة واقعة.

وكما يعلم الجميع، فقد كنا نظن لفترة طويلة أن الحل يكمن في التجارة بدل تقديم المعونة، وانقلب الأمر بعدها: فأصبح الحل في تقديم المعونة وليس في التجارة. ثم جاء إعلان الأمم المتحدة للألفية ليقدم توافقاً جديداً للآراء يدعم وجود نظام تجاري شامل يتسم بقدر أكبر من الانفتاح والإنصاف، ويدعم أيضاً تمويل تنمية الأعضاء في أسرتنا العالمية من ذوي الموارد المحدودة. وقد بلغنا مرحلة التجارة من أجل التنمية، وبقي أن نصل إلى مرحلة تقديم المعونة من أجل التجارة.

ونحن نعمل منذ عام ٢٠٠٥ بالتعاون الوثيق مع شركائنا في منظمة الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والحكومات من أجل تعبئة الموارد وحشد الدعم السياسي لصالح برنامج شامل للمعونة من أجل التجارة وذلك بهدف إنجاز تحقيق نتائج جولة الدوحة من أجل التنمية.

وفي عام ٢٠٠٧، التقينا جميعاً في جنيف في أول مؤتمر عالمي للمعونة من أجل التجارة. وتمكنا من التوصل إلى فكرة أفضل عن الاحتياجات والأولويات الوطنية والإقليمية، وشرعنا بتطبيق عملية تهدف إلى تنفيذ مشاريع ميدانية.

وفي عام ٢٠٠٨، حقق تنفيذ مشاريع تدعيم القدرات التجارية تقدماً جيداً. وقام عدد من الشركاء المهمين في التنمية، كالبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الإسلامي للتنمية، وشركاء آخرون، بوضع برامج في إطار المعونة من أجل التنمية، وبدأت تتشكل شبكة في هذا المجال. ويقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعديد من وكالات الأمم المتحدة المساعدة للبلدان النامية في مجال إدماج التجارة في استراتيجيتها الإنمائية، كما أننا نسعى إلى تحسين متابعة تقييم هذه البرامج من أجل قياس مدى التقدم المحرز والأثر المضاعف الذي ينتج عن هذه البرامج على الأرض.

وسيُستفاد من هذه الأنشطة كلها في المؤتمر العالمي الثاني للمعونة من أجل التجارة الذي ستستضيفه منظمة التجارة العالمية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

ولكن يستحيل تنفيذ هذا الأمر إذا لم تتم تعبئة الموارد، وإذا لم يبدأ التمويل بالتدفق. وإذا لم يتم الوفاء بالوعود المقطوعة. ولهذا، فإن هذا المؤتمر يأتي في الوقت المناسب ليذكرنا بأنه يتعين علينا، على الرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة جداً، أن نحافظ على تركيزنا على هذا الجهد التضامني العالمي.

ولكن، إذا كانت المعونة من أجل التجارة هامة، فإن نجاح جولة الدوحة الإنمائية سيمثل جائزة أكبر.

وستعالج جولة الدوحة الإنمائية التشوهات في التجارة الزراعية الناتجة عن الإعانات الزراعية غير المنصفة، وهي مسألة ذات أهمية كبرى بالنسبة للعديد من البلدان النامية. فيجب ألا ننسى أن أكثر من ثلثي فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية. وأن منظمة التجارة العالمية تمثل الأمل الوحيد لمنتجي القطن الأفارقة في وضع ضوابط على الإعانات المالية التي تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لمنتجي القطن لديها.

وستخفض جولة الدوحة الإنمائية التعريفات والعوائق الجمركية التي تعترض الصناعة والتكنولوجيا النظيفة والخدمات، مما سيخلق فرصاً تجارية جديدة، ولا سيما في القطاعات التي تهم البلدان النامية. كما ستحقق الوعد بإلغاء الرسوم الجمركية والحصص المفروضة على صادرات دول العالم الأكثر فقرا إلى الأسواق. وستيسر هذه الجولة التجارة بمعالجة الإجراءات البيروقراطية الجمركية التي تلقي بعبء ثقيل على التجار من أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة. وستضع لأول مرة ضوابط على الإعانات المقدمة لأصحاب مصائد الأسماك التي تسهم في استنفاد موارد محيطات كوكبنا. والقائمة تطول.

وبعد سبع سنوات من المفاوضات المتواصلة، أصبح العديد من هذه العناصر جاهزاً، ولكن التطبيق الفعلي لهذه العناصر لن يتحقق إلا إذا توصلنا إلى اتفاق بشأن جميع المسائل جملة واحدة. وبانتظار ذلك، ستبقى المزايا المحتملة لهذه الجولة معلقة.

وأي مفاوض محنك سيسعى لتعظيم النتائج التي يحصل عليها. فلا بأس بإنجاز ٢ في المائة في هذه المناسبة، و ٥ في المائة في مناسبة أخرى. ولكن السؤال الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا اليوم هو: هل تستحق هذه الطريقة العناء إذا كنا سننتظر تحقق النتائج بعد ثلاث أو أربع أو خمس سنوات؟ وكما يقول المثل الشعبي: ”عصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة“.

وقد شهدنا في الأشهر الأخيرة تقلبات غير مسبوقة في أسعار النفط والسلع الأساسية. كما شهدنا أزمة غذائية حادة. ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد، بل إننا نواجه

أسوأ أزمة مالية منذ ثلاثينات القرن الماضي. ونحن مقبلون على تغيرات في السياسات العامة على نطاق لم نشهد مثله منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

والفرق الرئيسي بين الأزمة الاقتصادية الحالية والأزمات السابقة هو أن عالم اليوم بات أكثر عولمة. فاليوم نحن جميعاً في قارب واحد، ببلداننا الكبيرة والصغيرة والغنية والفقيرة والقوية والضعيفة. وهناك توافق متزايد في الآراء يفيد بأن الحلول المتعددة الأطراف هي وحدها التي يمكنها مواجهة هذه التحديات.

وفي زيارة قمت بها إلى كمبوديا قبل بضعة أيام بلغني أن معظم شركات صناعة النسيج والملابس التي تصدر إلى مشترين في أسواق البلدان الغنية ليس لديها عقود معهم بعد شباط/فبراير ٢٠٠٩. وإذا علمنا أن هذه الصناعة يعمل فيها ٣٠٠ ٠٠٠ شخص، يمكنكم أن تتصوروا الأثر الذي سيلحق بالاقتصاد الكمبودي إذا خسر هؤلاء الأشخاص أعمالهم.

ومن ناحية أخرى، هناك أيضاً صعوبات متزايدة في خدمة العقود الحالية نظراً لعدم توفر تمويل للتجارة وعدم القدرة على تحمل تكاليفه. و ٩٠ في المائة تقريباً من التجارة الدولية يمول بائتمانات قصيرة الأجل، ولهذا فإن هذه القناة التمويلية سيكون له آثار خطيرة على البلدان النامية. وقد رعت منظمة التجارة العالمية مؤخراً اجتماعاً ضم مؤسسات إقليمية ومالية ووكالات ائتمانات التصدير بهدف معالجة هذه المشكلة. وبدأت تتوالى ردود الفعل، منها إعلان البنك الدولي عن رفع سقف كفالاته لتمويل التجارة ثلاثة أضعاف، والإجراءات التي نفذتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووكالات ائتمانات التصدير. ويجب إبقاء هذه المسألة على أعلى درجة من سلم أولوياتنا من أجل التخفيف من وطأة الأزمة المالية الحالية على البلدان النامية.

وقد يميل البعض في الظروف الاقتصادية الحالية إلى تبني سياسات عامة تهتم بالشأن الداخلي، وتقدم المصالح المحلية على التعاون الدولي. ففي الأوقات العصيبة، يسهل على السياسيين تحميل الأجنبي المسؤولية عن أمراض الأمة، ومنع منتجات تلك الدول من الدخول إلى السوق المحلية وتخفيض ميزانيات المعونة الخارجية.

إن أفراد أسرة الأمم المتحدة الذين سيلتقون في عطلة نهاية هذا الأسبوع في الدوحة يمكنهم أن يرسلوا رسالة قوية إلى العالم أجمع:

- بأننا سنبقى متحدين في مواجهة التحديات العالمية.
- وأننا سنسعى جاهدين إلى إيجاد حلول متعددة الأطراف.

- وأننا سنتفادى الحلول الانفرادية والسياسات التجارية الحمائية التي تلقي العبء على الشركاء التجاريين.
- وأننا سنبقى محافظين على التزامنا بمساعدة الأفقر والأضعف منا.

يجب أن يرسل اجتماع الدوحة هذا إشارة تدل على مدى أهمية الوفاء بتعهداتنا بشأن التجارة والمعونة. وليس هناك مكان أفضل من الدوحة لتأكيد التزامنا بكفالة إدراج التنمية في صلب النظام العالمي للتبادل التجاري، ففيها كانت نقطة البداية.

أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، أرجوكم أن تفوا بوعود الدوحة.

وشكرا لاهتمامكم.

المرفق الثالث

موجزات الجلسات العامة ومناقشات الموائد المستديرة

موجز الجلسات العامة

١ - عقد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في الدوحة، قطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وترأس المؤتمر أمير قطر وتضمن سبع جلسات عامة. وألقى أربعون رئيس دولة أو حكومة، و ٩ نواب رئيس دولة أو حكومة، و ٥٠ وزيرا و ١٧ نائب وزير للشؤون الخارجية، والمالية، والتعاون الإنمائي، والتجارة، ومسؤولون آخرون رفيعو المستوى من ١٣٣ حكومة بيانات في الجلسات العامة. وأدلى رئيس الجمعية العامة، والأمين العام للأمم المتحدة، والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيانات عند افتتاح المؤتمر. كما أدلى ببيانات نائبا رئيسي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذلك رؤساء مؤسسات أخرى ذات مصلحة. وأدلى ببيان أيضا المتحدثون باسم المنتدى العالمي للمجتمع المدني، والمنتدى الدولي للأعمال التجارية، وجلسة الاستماع البرلمانية، التي سبقت انعقاد المؤتمر.

٢ - وقيمت الدول الأعضاء، في بياناتها، ما أحرز من تقدم في تنفيذ توافق آراء مونتيري، وحددت العراقيل والعوائق المصادفة، وطرحت أفكارا ومقترحات للتغلب على هذه الصعوبات. وركز العديد من البيانات على عواقب الأزمة المالية العالمية على التنمية والحاجة إلى اتخاذ تدابير جريئة وعاجلة لمعالجتها، بوسائل منها تعزيز الرقابة المالية والأطر التنظيمية العالمية وإقامة نظام مالي موثوق به. وانصب الاهتمام كثيرا أيضا على أزمة الغذاء وأزمة الطاقة وعلى الإمكانيات غير المستغلة التي تتيحها مصادر تمويل ابتكارية. ومن التحديات الجديدة والقضايا الناشئة الأخرى التي تصدرت جدول الأعمال الآثار المالية للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته والحاجة إلى تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية.

٣ - وأكد العديد من المتكلمين أن مؤتمر الدوحة يعقد في لحظة حاسمة. وتعد جميع جوانب التنمية المستدامة، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أساسية لكفالة رفاه جميع الناس وصحة كل المجتمعات. فعدم تحقيق التنمية يفضي إلى انعدام الأمن الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي. ولئن كان كل مجتمع مسؤولا عن تنميته، فإن توحيد جهود جميع أعضاء المجتمع الدولي أمر ضروري لضمان النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاقتصادية المستديمة. وهذه الجهود، التي تعد تجسيدا رئيسيا للتضامن العالمي، هامة لأن

التنمية مظلة للسلام. وذكر أيضا أن التنمية تهدف إلى تحسين نوعية حياة الأفراد والمجتمعات والأوطان في جميع الميادين – الفكرية والاقتصادية والاجتماعية – وتحقيق حكم القانون الديمقراطي العادل وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. وهكذا، فبصرف النظر عن جعل الأرباح قوة دافعة للنشاط الاقتصادي، ينبغي تعزيز دور الدولة إذ تشير الظروف الراهنة إلى عدم إمكانية الاستغناء عن وجود دولة نشطة في المجالات الرئيسية.

٤ - وحتى الآونة الأخيرة، كان النمو الاقتصادي العالمي قويا نسبيا بيد أن الأزمة المالية الراهنة، التي يوجد مركزها في العالم المتقدم النمو، عكست هذا الاتجاه. كما أدت الأزمة إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، واستمرار الفقر المدقع والأخطار التي يشكلها تغير المناخ. وعلى المدى الطويل، يمثل تغير المناخ أعظم تحد يواجه البشرية. فمدة الانتكاس تعد بشهور أما قرارات السياسات المتعلقة بتغير المناخ فسوف تحدد شكل العالم لعقود من الزمن. ولمواجهة هذه التحديات، رئي أن الركائز الثلاث التالية ضرورية: (أ) تعزيز التعاون الدولي، و (ب) الاستدامة، و (ج) الحكم الشامل. ومن الضروري تعزيز التعاون لأن استدامة الإنجازات الاجتماعية – الاقتصادية تقوم على تقاسم المسؤولية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ونظرا لوجوب اشتراك جميع البلدان في البحث عن الحلول العالمية وتنفيذها، فإن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور هام في مواجهة هذه الأزمات والتهديدات. وما لم تعالج معالجة سليمة، ستؤدي الأزمات الاقتصادية المتعددة إلى أزمة بشرية. ومن الأساسي بناء جسر بين المجتمع الدولي برمته، ممثلا في الأمم المتحدة، والمنظمات الأصغر حجما، مثل مجموعة الـ ٢٠. ومن هنا، كان توافق آراء مونتيري منارة.

٥ - وكشف عدة متكلمين أن المضاربة المالية جعلت العالم على شفا كارثة. والأزمة المالية تقوض الاقتصاد الحقيقي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، وزيادة تبادل المعلومات المالية، وتوثيق التعاون في مجال الرقابة المالية للحد من اتساع نطاق الأزمة المالية. وينبغي أن تكون التدابير جريئة وعاجلة ويكتسي الاستثمار العام أهمية حاسمة. وتعكس الأزمة هشاشة الأجهزة التنظيمية الضعيفة والحاجة إلى إقامة نظام مالي موثوق به. وبالفعل، ينبغي عدم تفويت الفرصة المتولدة عن الأزمة التي تتيح أفقا سياسيا للتغيير. فإصلاح النظام المالي العالمي والمؤسسات المالية العالمية سيعزز القدرات الرقابية. وعلاوة على ذلك، فالتمويل غير المساير للدورة الاقتصادية ضروري للتخفيف من أثر الأزمة ويفضي إلى الانتعاش. أما السياسات الحمائية فلن تؤدي إلا إلى زيادة تفاقم المشكلة. وبات الوفاء بتعهدات مونتيري أكثر إلحاحا بسبب الأزمة. والحلول المتعددة الأطراف ضرورية لمعالجة المشكلة الاقتصادية العالمية التي يطرحها تراجع النشاط الاقتصادي. ويجب أن تشارك منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز مشاركة كاملة وتسهم في حل الأزمة المالية

العالمية؛ وينبغي، بوجه خاص، أن تقود الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى التخفيف من عواقب الأزمة الحالية. ويرحب بإصلاح النظام المالي العالمي، المعلن عنه في مؤتمر القمة الأخير الذي عقدته مجموعة الـ ٢٠ في واشنطن العاصمة. ومن الهام إنشاء آلية للرصد يمكنها أن تبلغ المجتمع الدولي وتنبهه إلى الأحداث الحاسمة التي تجري، وبخاصة إمكانية حدوث أزمات.

٦ - وأشير إلى أن ردود الفعل المتعددة الأطراف ضرورية لمواجهة المشكلات الاقتصادية القصيرة والطويلة الأجل على السواء. وما لم تؤخذ آراء البلدان النامية في الاعتبار لن تكلل جهود البلدان المتقدمة النمو بالنجاح. ويتبين بوضوح من ردود الفعل للأزمة حتى الآن أن البلدان النامية مجموعة مهمشة تحتل مكانة دنيا في صنع القرارات. وما زال بعض البلدان يرغب في الاحتفاظ بالنظر في المسائل النظمية خارج الأمم المتحدة. ومع ذلك، يجب إحداث تغييرات عميقة في إدارة النظام الاقتصادي والمالي العالمي وفي القيم التي يقوم عليها. ومن الواضح أن الهيكل بات قديما وليس مناسبا للتصدي للأزمة. ولا يمكن حل الأزمة العالمية الحالية دون إشراك بلدان كالبرازيل وجنوب أفريقيا والصين والهند. كما تكتسي زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية أهمية لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية الاقتصادية المستديمة، كما دعا إلى ذلك توافق آراء مونتيري. وسوف يظل تمويل التنمية وهماً إذا لم تبد البلدان المتقدمة النمو إرادة سياسية للوفاء بالتزاماتها.

٧ - وذكر أن الأزمة بينت أن الهيكل المالي العالمي يحتاج إلى إصلاح عاجل. ويجب أن يكون الهيكل المالي الدولي الجديد شفافا وشاملا للجميع. وينبغي إجراء إصلاح عميق لمؤسسات بريتون وودز. ومن الأساسي تعزيز صوت ومشاركة البلدان النامية في البنك الدولي. وينبغي أن تنظر الدول الأعضاء في عقد مؤتمر دولي رئيسي للأمم المتحدة لاستعراض الهيكل المالي الدولي وهياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية.

٨ - وأشير إلى أن مفاوضات منظمة التجارة العالمية في إطار جولة الدوحة قد تعثرت. ومن الأساسي الإسراع بإنهاء هذه المفاوضات لصيانة توافق آراء مونتيري وتدعيمه. ويمكن أن تكون التجارة محركا للتنمية. ويجب استئناف المفاوضات بشأن برنامج الدوحة الإنمائي بروح من التضامن. وينبغي لجميع البلدان أن تعزز التزامها بمبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات البلدان الفقيرة. وهناك حاجة ملحة إلى إنهاء الإعانات المشوهة للتجارة في البلدان الغنية. ويتعين اتخاذ قرارات سياسية في الإعانات الزراعية وإعانات القطن التي تضر بشدة بصغار المزارعين، وبخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا. وستكون الفوائد التي ستجنى من إنهاء الإعانات المشوهة للتجارة وغيرها من الحواجز أكبر

بكثير من الفوائد التي تجنى من المساعدة المالية. كما تكتسي المعونة لصالح التجارة أهمية كبيرة. ويعد فتح الأسواق وإنشاء نظام تجاري قائم على القواعد، يستفيد من منظمة التجارة العالمية، حصنين يقيان من سياسات الحمائية وإفقار الجار.

٩ - ويقترح أن يقدم اجتماع الدوحة رسالة أمل في هذه الفترة العصيبة بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية في إطار تمويل التنمية. فبينما يكتسي ارتفاع مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وتعزيز فعالية المعونة أهمية، فإن قضايا تمويل هذه المساعدة وإنفاقها تتعلق بالشراكة من أجل التنمية. وتعد التنمية الأفريقية أولوية مطلقة. وبالفعل، تعتبر ''خطة مارشال'' الجديدة لأفريقيا ضرورية. وينبغي أن تحظى أقل البلدان نموا، باعتبارها أكثر البلدان عرضة للأزمات، بالدعم المالي وأن تتاح لها إمكانية وصول جميع صادراتها معفاة من الرسوم ومن تحديد الحصص إلى الأسواق. وتعد المنح مصدرا هاما لتمويل التنمية في أفقر البلدان. وينبغي أن يعقب مؤتمر الدوحة تعزيز الدعم للبلدان غير الساحلية النامية، وبخاصة في مجال النقل والمسائل ذات الصلة. وينبغي أن يتمسك في التعاون بين الشمال والجنوب بإعلان باريس بشأن فعالية المعونة واتفاق أكرا. وينبغي أن تكون المعونة أكثر قابلية للتنبؤ وتساعد البلدان النامية على التحول إلى طريق التنمية القائمة على الاعتماد على الذات. وكثيرا ما تصبح الشروط المفرطة حائلا يحول دون تحقيق النتائج المرجوة. ولذلك من الهام تبسيط الشروط في برامج المعونة. وكل بلد مسؤول على تصميم سياسة وطنية وينبغي أن تكون المعونة مكملا للجهود المحلية، وبخاصة لتعبئة الموارد المحلية.

١٠ - ومن الأهمية بمكان عدم خفض تعهدات المساعدة الإنمائية الرسمية في وقت يحتاج فيه الشركاء إلى الدعم أكثر من أي وقت مضى. وينبغي أن تسعى البلدان المتقدمة النمو إلى بلوغ الهدف المحدد للمساعدة الإنمائية الرسمية وهو ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. ويجب أن تطمأن البلدان النامية بأن تمويل التنمية سيستمر في التدفق وبأن الأزمة الحالية لن تؤدي بالتالي إلى أزمة في المعونة. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي في رصد تدفقات المعونة، بالتعاون مع لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وهناك حاجة إلى تمويل طارئ إضافي من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن مصادر أخرى. وبصدد تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي أن تندرج ضمن الاستجابة زيادة المنح والإقراض الطويل الأجل. وتمثل الأموال المقدمة من الاتحاد الأوروبي ٦٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة في العالم أجمع. وقد تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم المساعدة استنادا إلى الهدف الجماعي المحدد في ٠,٥٦ في المائة من الدخل القومي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٠ و ٠,٧٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وفي حين ينبغي ألا تصبح الحوالات بديلا عن المساعدة الإنمائية الرسمية، من الهام استكشاف سبل استغلال الحوالات

لأغراض التنمية. ومن الهام أيضا خفض الإنفاق العسكري وتحويل جزء من هذه الموارد لتحقيق زيادة ملموسة في الإنفاق على التنمية.

١١ - ومن الضروري أيضا إيجاد مصادر جديدة وإضافية لتمويل التنمية، وخاصة في وقت يصعب فيه الحصول على الأموال من الميزانية. ولذلك، من الأهمية بمكان تعزيز المبادرات بين بلدان الشمال والجنوب من قبيل المرفق الدولي لشراء الأدوية ومبادرة العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر. وقد تعهد الفريق الرائد المعني برسوم التكافل لتمويل التنمية بتحديد مصادر مبتكرة جديدة للتمويل للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥. وفي حين زادت الأموال العالمية تمويل التنمية، فإن المبالغ التي أتيحت غير كافية. ولهذا، من الهام البحث عن أدوات وآليات جديدة لزيادة التمويل الابتكاري، وكذا تعزيز الجهود المحلية.

١٢ - وكان هناك رأي عام مفاده أن تنمية القطاع الخاص أمر هام لكفالة حيوية الاقتصاد واستمرار النمو. وفي الوقت ذاته، فإن جعل المسؤولية الاجتماعية إجبارية بالنسبة للأعمال التجارية أمر أساسي لتحسين مساهمة القطاع الخاص في التنمية. ويشكل تهيئة بيئة مواتية عنصرا حاسما لتعزيز تنمية القطاع الخاص المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي على السواء. ومن التحديات الكبرى التي تواجه أفريقيا اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي خارج نطاق القطاعين الاستخراجي والنفطي. ومن شأن تدفقات الاستثمار الخاص أن تزيد بكثير موارد التنمية. ولذلك، يمكن أن يكون الاستثمار المباشر الأجنبي أداة أساسية لتحقيق النمو والتنمية.

١٣ - وأشير إلى أن الأزمة الراهنة فرصة لجعل الاقتصاد على الأرض مواتيا للبيئة. وينبغي دمج الجهود في مجال البيئة بالجهود في مجال التنمية. ويجب أن يكون التصدي لتغير المناخ جزءا من الحل الذي سيتم إيجاد لمشكلة تراجع النشاط الاقتصادي الحالي. وسيدر الاستثمار في التكنولوجيات المواتية للبيئة فوائد على الأمد الطويل، مما يفضي إلى نمو أكثر استدامة. وأقر بأن الموارد المالية اللازمة للتصدي لتغير المناخ يمكن أن تتأتى من سوق الكربون. ومن الهام أيضا تعزيز الآليات المالية للتصدي لتغير المناخ. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية يشكل تغير المناخ مشكلة أمنية تحدق بها. ولذلك ينبغي أن يعالج مؤتمر الدوحة على وجه السرعة احتياجات هذه البلدان من التمويل. وطرحت مقترحات وأفكار جديدة بشأن مصادر ابتكارية لتمويل التنمية، في مجالات منها مجال تغير المناخ والأمن الغذائي، وينبغي زيادة البحث فيها.

١٤ - وأفاد عدة متكلمين أن الموارد المتاحة حتى الآن من خلال التخفيف من عبء الدين لم تكف لتمكين البلدان النامية المنهكة بالديون من بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها

دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة إلى آليات دولية عادلة وفعالة للتخفيف من عبء الدين والتغلب على مشكلة الديون غير المشروعة أو الجائرة، التي فرضت مطالبات غير عادلة على موارد البلدان الفقيرة. ولذلك يجب زيادة برامج التخفيف من عبء الدين حتى يتسنى لعدد أكبر من البلدان الفقيرة أن تستفيد. فجهود التخفيف من عبء الدين ينبغي أن تفيد جميع البلدان النامية المنهكة بالديون. ومن الهام تطبيق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على مجموعة أوسع من البلدان. كما يظل ضروريا زيادة دعم بناء القدرات في مجال إدارة الدين، وبخاصة في البلدان النامية المثقلة بالديون. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان، بالنسبة للبلدان النامية عموما، النظر في آليات تحكيم مستقلة في مجال الدين وفي اتفاقية دولية بشأن طوارئ الدين.

١٥ - وأكد عدة مشاركين أن من الأساسي الاستثمار في رأس المال البشري، مع التشديد بوجه خاص على التعليم، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وشبكات الأمان الاجتماعي الكافية. وتعد تنمية الهياكل الأساسية والتكنولوجيا عاملا أساسيا للتحول الاقتصادي وتنويع الاقتصاد. ويشكل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمرين أساسيين لتحقيق النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، واستدامة البيئة، وفعالية التنمية. ومن الهام تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم وتنفيذ السياسات الإنمائية، بما في ذلك سياسات تمويل التنمية.

١٦ - ولوحظ أن البلدان النامية تأثرت تأثرا شديدا بالآثار الضارة للتدفقات المالية غير المشروعة على اقتصاداتها. وأثر التهرب من دفع الضرائب، وغسل وتحويل الأصول التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة تأثيرا سلبيا في آفاق التنمية. ويتعين أن يكون التصدي للتهرب من دفع الضرائب ولتحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة أولوية في مجال التعاون الإنمائي. وينبغي أن يضطلع المجتمع الدولي بما يلزم من التدابير لاستعادة الأصول المسروقة أو المكتسبة عن طريق الغش والتدليس إلى أصحابها الحقيقيين. كما ينبغي رفع مستوى لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية لتصبح هيئة حكومية دولية تعزيزا لأثرها وفعاليتها.

١٧ - ويتفق المشاركون عموما على أن توافق آراء مونتيري يشكل وثيقة طموحة وضعت مبادئ وسياسات وحددت إجراءات في المجالات المحلية والدولية الرئيسية لتعزيز التنمية في العالم أجمع. ومن الضروري أن تكون هناك متابعة فعالة لنتائج مونتيري والدوحة. وينبغي أن تعتمد الأمم المتحدة آلية حكومية دولية أنجع تضمن عملية استعراض أهم مع الحفاظ على نهجها الذي يتسم بشموله وبتعدد أصحاب المصلحة.

اجتماع المائدة المستديرة ١

تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية

موجز المناقشة

١٨ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة ١ إمومالي رحمون، رئيس طاجيكستان وجون ميشوكي، وزير مالية كينيا. وتولى تنسيق حلقة النقاش، جاستن ييفو لين، كبير الاقتصاديين والنائب الأول لرئيس البنك الدولي. وقُدمت عروض من المحاورين التالية أسماؤهم: عزيز الإسلام، وزير المالية لبنغلاديش؛ وأسان ديوب، المدير التنفيذي لقسم الحماية الاجتماعية في منظمة العمل الدولية؛ وأنجيل غوريا، الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ومايكل كيتينغ، مدير الفريق المعني بتقدم أفريقيا، وصاحبة السمو الملكي ماكسيما، أميرة هولندا، عضوة فريق مستشاري الأمم المتحدة المعني بالقطاعات المالية الجامعة؛ وفيتو تانزي، نائب وزير الاقتصاد والمالية الإيطالي سابقا.

١٩ - وقدم السيد لين المواضيع المعروضة للمناقشة. وشدد بشكل خاص على أهمية توليد الاستثمارات من المصادر المحلية وليس من المصادر الخارجية كأساس للنمو في الأجل الطويل. وارتأى أن الوقت مناسب حاليا للعديد من البلدان كي تستثمر في التنمية حتى تهيئ نفسها لزيادة النمو الاقتصادي في المستقبل. ولاحظ أيضا أن توليد الموارد المالية من مصادر محلية من شأنه أن يساعد البلدان على التقليل من عدم التجانس بين العملات وتحمل أثر الأزمات الاقتصادية.

٢٠ - ولاحظ السيد إسلام أهمية التفاعل بين تعبئة الموارد المحلية، والدَّين، والتجارة، وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة. وفيما يتعلق بالضرائب المباشرة في البلدان النامية، أشار إلى عدم كفاية قواعد البيانات وتكنولوجيا المعلومات في مجال إدارة الضرائب. وبالنظر إلى أن ضريبة القيمة المضافة التي بدأت تطبقها كثير من البلدان النامية لا تغطي بالقدر الكافي نقص إيرادات الضرائب الذي تسبب فيه تحرير التجارة، ينبغي للبلدان المانحة دعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال جباية الضرائب. وبسبب نقص البنيات التحتية المادية في البلدان النامية، هناك حاجة ملحة لأن يساعد المجتمع الدولي أقل البلدان نموا في هذا الصدد. وينبغي للشركات عبر الوطنية ألا تسعى للحصول على حوافز ضريبية تدوم فترات طويلة. وأشير أيضا إلى أن تخفيض تكلفة المعاملات الخاصة بالتحويلات المالية تدبير من التدابير المفيدة.

٢١ - وأشار السيد ديوب إلى أثر الأزمة المالية الحالية على تمويل التنمية، مما سيؤثر سلبا على آفاق العمالة والحد من الفقر. فالتقديرات تفيد بأن ٢٠ مليون فرصة عمل يمكن أن

تُفقَد بحلول عام ٢٠٠٩، مما قد يتسبب في زيادة كبيرة في مستويات الفقر. ومن الضروري وضع إطار متعدد الأطراف للتخفيف من هذه الآثار. وسيكون من الضروري حماية أضعف فئات السكان بتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتم التشديد على ضرورة توفير العمل اللائق للجميع.

٢٢ - وشدد السيد غوريا على أهمية الضرائب لبناء الدول على نحو فعال. ونظرا لوجود صلة مباشرة بين نوعية الإنفاق الحكومي واستعداد المواطنين للوفاء بالتزاماتهم الضريبية، فقد جرى تأكيد أهمية تحسين العلاقة بين الحكومات ودافعي الضرائب. ومن الضروري أن يكون واضحا في الأذهان أن إيرادات الضرائب ستنفق بشفافية وكفاءة. إلا أن جباية الضرائب لا تنحصر بالضرورة داخل الحدود الوطنية. فالملاذات الضريبية تدمر القاعدة الضريبية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء بتوفير بيئة تتيح للمتهربين من دفع الضرائب السرية وعدم الدفع. ومن الضروري تجديد التركيز على زيادة الإيرادات المحلية بتوسيع القاعدة الضريبية وبالتالي إتاحة زيادة إمكانية التنبؤ بالإيرادات. ومن التدابير اللازمة استحداث نظم ضريبية فعالة، ومعالجة آفة الفساد، والتصدي للملاذات الضريبية والتهرب من دفع الضرائب، والمساعدة على تهيئة بيئة مواتية للاستثمار.

٢٣ - وركز السيد كيتينغ على أثر التباطؤ الاقتصادي العالمي على أفريقيا. ففي ضوء انخفاض أسعار السلع الأساسية، ما برحت مستويات التجارة والتحويلات المالية من الخارج تنخفض. وبالنظر إلى النقص الشديد في القدرة الإنتاجية والارتفاع النسبي لتكلفة الكهرباء في البلدان النامية، من الضروري زيادة الاستثمار في البنيات التحتية.

٢٤ - وتناولت الأميرة ماكسيما مسألة التمويل الشامل للتنمية. ولاحظت أن كثيرا من سكان البلدان النامية لا يستفيدون من الخدمات المالية الرسمية، مثل المصارف والتأمين. ونتيجة لذلك، يواجه الفقراء ارتفاع تكاليف المعاملات ومخاطر كبيرة في القطاع المالي غير الرسمي من أجل إرسال التحويلات المالية واستلامها. وسعيا إلى تعزيز تعبئة الموارد المحلية، من المهم تثقيف عامة الناس بشأن كيفية التوفير.

٢٥ - وأشار السيد تانزي إلى خبرته طوال ٢٧ عاما في صندوق النقد الدولي قدم خلالها المشورة إلى البلدان النامية. وشدد على الحاجة إلى سياسات ضريبية فعالة تتسم بالنزاهة والحياد والبساطة واتساع القاعدة. وإذا أُريد تحقيق التنمية المستدامة، من المهم أيضا أن يسهل الامتثال لنظم إدارة الضرائب. ويعد سد العجز في الميزانية عن طريق الاقتراض، وهو أكثر الطرق شيوعا لتمويل الإنفاق الحكومي، أمرا لا يمكن تحمل أعبائه على المدى الطويل. ويسفر خفض الضرائب عادة عن ارتفاع الإيرادات من الضرائب. بيد أن البلدان النامية

لم يكفل فيها خفضُ معدلات الضرائب ولا توفيرُ حوافز ضريبية للشركات عبر الوطنية تحقيقَ زيادة في الإيرادات من الضرائب، ويرجع ذلك إلى اتساع نطاق القطاعات غير الرسمية وصعوبة إنفاذ جباية الضرائب.

٢٦ - وأُجريت، عقب عروض المحاورين، مناقشةٌ تفاعلية فيما بين المشاركين، بمن فيهم ممثلو الحكومات والمؤسسات صاحبة المصلحة والمجتمع المدني وقطاع الأعمال.

٢٧ - وسُلط الضوء في العروض والمناقشات على النقاط الرئيسية التالية:

- تمثل الضرائب أهم مصدر لتمويل الاستثمار الذي يعد بدوره عنصرا أساسيا لبناء الدولة على نحو فعال. ووضع سياسات ضريبية فعالة تتسم بالنزاهة والحياد والبساطة واتساع القاعدة مع إيجاد نظم لإدارة الضرائب يسهل الامتثال لها هما أمران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى تلافي تسييس عمليتي الامتثال الضريبي وجباية الضرائب.

- من الضروري لدعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجالي السياسات الضريبية وإدارة الضرائب أن تُقدم المساعدة التقنية في هذين المجالين، وبخاصة لوضع معاهدات ضريبية ثنائية ولتبادل المعلومات. ومن الشروط المسبقة لزيادة الإيرادات الضريبية الارتقاءُ بالمهارات التقنية لموظفي الضرائب واستخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال إدارة الضرائب.

- بالنظر إلى أن البلدان النامية غير مندمجة على نحو كامل في المنتديات الدولية المعنية بالمسائل الضريبية، فإن لجنة الخبراء التابعة للأمم المتحدة والمعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية بإمكانها أن تضطلع بدور هام لصالح تلك البلدان. ولمواصلة توطيد هذا التعاون الدولي، أعرب العديد من المشاركين عن تأييدهم لرفع مستوى اللجنة المذكورة لتصبح هيئة.

- إن هروب رؤوس الأموال، الناجم في أغلب الأحوال عن التدفقات التمويلية غير المشروعة والتهرب من دفع الضرائب وتجنبها وعن غش الشركات عبر الوطنية في أسعار السلع المحوّلة إلى فروعها في الخارج والفساد، يفرض تكاليف باهظة على عملية التنمية. فهو يحرم البلدان النامية من موارد مالية ثمينة ضرورية للتنمية. وتُقدر قيمة رؤوس الأموال الهاربة بمبلغ يتراوح بين ٥٠٠ و ٨٠٠ بليون دولار سنويا، وهو ما يفوق إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى جميع البلدان النامية.

ويستلزم منع هروب رؤوس الأموال هذا تعزيز تبادل المعلومات بانتظام بين الهيئات الضريبية.

- الفساد مشكلة تعاني منها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء. وللحد من الفساد في مجال الموارد الطبيعية، يتعين الاعتراف بمبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية بوصفها أداة هامة لمنع الفساد. وينبغي أن يجري ترسيخ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومبادرة استرداد الأصول المسروقة وتوسيع نطاقهما وأن يعتمدهما عدد أكبر من البلدان.

- يمكن أن يكون فرض الضرائب على الموارد الطبيعية والرسوم على الخدمات العامة مكملا للإيرادات الضريبية القائمة في البلدان النامية. وفي ضوء التقلب الشديد في أسعار الموارد الطبيعية، ينبغي تصميم الضرائب المفروضة على الموارد الطبيعية بحيث يتسنى زيادة معدلات الضريبة عند ارتفاع الأسعار وتطبيق آلية لدعم الأسعار عند انخفاضها. وتقتضي تقلبات أسعار السلع الأساسية إدارة حكيمة للإيرادات الضريبية لكفالة مصدر إيرادات دائمة ومستقرة للبلدان النامية التي تعتمد اقتصاداتها على السلع الأساسية. وحينما تتاح الخدمات العامة دون أي رسوم، فإن المستهلكين يفرطون عادة في استغلالها. ولذلك، فإن فرض رسوم قليلة على الخدمات العامة من أفضل الوسائل لدعم الإدارة الفعالة للإنفاق الحكومي.

- يقدر أن نسبة ٢٠ في المائة تقريبا من السكان في البلدان النامية (٢ بليون شخص) لا تتوافر لها الخدمات المالية الرسمية من قبيل الخدمات المصرفية (حسابات الادخار والقروض) والتأمين. ويتكبد الفقراء، نتيجة لذلك، تكاليف باهظة ويواجهون مخاطر كبيرة في القطاع المالي غير الرسمي عند إرسالهم أو تلقيهم تحويلات.

- من الضروري لتعزيز حوافز الادخار كفالة تقديم أسعار فائدة حقيقية إيجابية لا سلبية. وينبغي تلافي الكساد المالي.

- بالنظر إلى إشهار إفلاس بعض من المؤسسات المالية الرئيسية في الآونة الأخيرة، ثمة حاجة ماسة إلى وضع مبدأ توجيهي أو لائحة ينصان على شفافية شروط الاقتراض وعلى آليات لحماية المستهلك في مجال الائتمان البالغ الصغر.

- بالنظر إلى النقص الحاد في القدرة الإنتاجية لدى البلدان النامية والارتفاع النسبي لتكلفة الكهرباء فيها، فإن ضخ المزيد من الاستثمارات في البنية الأساسية، بما في ذلك في مجالات الطاقة والزراعة والتنمية البشرية (وخاصة التعليم)، أمر أساسي.

اجتماع المائدة المستديرة ٢

تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر والتدفقات الخاصة الأخرى

موجز المناقشة

٢٨ - ترأس المائدة المستديرة ٢ دينيس ساسو نغيسو، رئيس الكونغو، وبوب ماكمولان، الأمين البرلماني للمساعدة الإنمائية الدولية الأسترالية. وأدار مناقشات الحلقة سوباشاي بانيتشباكدي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وقدم عروضا المشاركون في حلقة المناقشة التالية أسماؤهم: هيروتو أراكاوا، مستشار خاص رئيسي، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي؛ وتيريفور مانويل، وزير مالية جنوب أفريقيا، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى المؤتمر؛ وجويس هـ. دي جيناتا، رئيسة اتحاد البلدان الأمريكية للمؤسسات التجارية (*Federacion Interamericana Empresarial*)، إكوادور؛ وهغيت لابيل، رئيسة منظمة الشفافية الدولية؛ وأفيناش برسو، رئيس مؤسسة *Intelligence Capital*، وكاماليش شارما، الأمين العام للكومنولث.

٢٩ - وأشار السيد سوباشاي إلى التطورات الإيجابية التي شهدها تمويل التنمية منذ مؤتمر مونتيري، من قبيل توسع التجارة، وتحسن الانضباط الاقتصادي الكلي، وفائض الحسابات الجارية، وتراكم احتياطي العملات الأجنبية في البلدان النامية. وعلى ضوء الأزمة المالية الراهنة، فإن هذا التقدم قد يتوقف. فبروز مشهد جديد ستكون له آثار على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى إيجاد قدرة إنتاجية للنمو الاقتصادي المتواصل. ولقد ظلت توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر متفاوتة منذ عام ٢٠٠٢. ورغم أن مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية قد تضاعف ثلاث مرات، فإنه لم يكن موزعا بالتساوي حيث ذهبت معظم الأموال إلى الاقتصادات الناشئة الرئيسية من قبيل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا، في حين لم تتلق أقل البلدان نموا إلا ٣ في المائة من مجموع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر. وتحول اتجاه مجموع التدفقات الصافية من تدفقات فيما بين بلدان الشمال والجنوب إلى تدفقات فيما بين بلدان الجنوب مع تزايد في استثمارات التجهيز وتركيز على الصناعات الاستخراجية. وفاق الاستثمار الأجنبي المباشر باستمرار المساعدة الإنمائية الرسمية. وللتأهب للظروف الصعبة، يلزم أن تضع البلدان النامية سياسات اقتصادية كلية خاصة بها وأن تعبئ الأموال من الخارج لتلبية احتياجاتها. ويمكن أن تكون للاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا آثار سلبية على الأعمال التجارية المحلية من حيث المنافسة. ويلزم أن تكون الحكومات

واضحة في سياساتها واستراتيجياتها فيما يتعلق بالمجالات التي ترغب توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها. ومن المهم أن تكون ثمة علاقات مالية شفافة.

٣٠ - وأكد السيد أراكاوا أن الأزمة المالية الراهنة ستؤثر على تدفقات أموال القطاع الخاص إلى البلدان النامية. ومن المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي بالمعدلات الحقيقية من ٨,٠ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٦,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ وإلى ٥,١ في عام ٢٠٠٩ بسبب تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة النمو. ويتمثل التحدي القائم في وضع استراتيجيات للنمو المتواصل والتنمية الجامعة، مما يستلزم مستويات عالية من الاستثمار، واستقرارا في الاقتصاد الكلي، واستثمارا في المجالات الحضرية والريفية، وحكومة فعالة، ومنافسة وتغييرا هيكليا، وتشجيعا للتصدير وسياسة صناعية، وتطويرا للهياكل الأساسية. ولتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، يلزم تهيئة بيئة تمكينية، عن طريق إصلاح السياسات العامة والمؤسسات، والحد من المخاطر. وفي الحالتين، يمكن أن يكون للمساعدة الإنمائية الرسمية دور حافز في المساعدة التقنية.

٣١ - ولاحظ السيد مانويل أن الأزمة المالية الدولية الراهنة قد كشفت عن قصور النظام الحالي للوقاية من الأزمات. فقد أخفقت النظم التقنينية في البلدان المتقدمة، والرامية إلى تحسين إدارة المخاطر وحماية المستهلك، مما يستلزم إعادة تقييمها. ولا بد من تناول عدة أسئلة تتعلق بالمسائل الكامنة وراءها، بما فيها التقلب الكبير في أسواق رؤوس الأموال وجوانب الابتكارات في أسواق رؤوس الأموال المضرة بالاستقرار المالي. كما لاحظ المتكلم ضرورة معالجة تحول ضائقة الائتمان الدولية إلى ركود عالمي وأكد أثر الأزمة على الرغبة في المخاطرة وعودة الاستثمار إلى الأوراق المالية وسندات الخزينة المستندة إلى الدولار.

٣٢ - وأشار السيد مانويل أيضا إلى تعثر الأداء الاقتصادي الجيد في القارة الأفريقية وما شهده تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من انتكاسة بسبب الأزمة. وأبرز المجالات البالغة الأهمية في الظرفية الراهنة وهي: تنسيق العمل العالمي للتصدي للأزمة وأثرها؛ وضرورة الترخيص لكافة الوسطاء الماليين وتنظيم أعمالهم ومراقبتهم؛ وضرورة المراجعة الشاملة للمؤسسات الوصية والإشراف عليها، من قبيل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية التي أخفقت في عملها؛ وضرورة إعادة النظر في معايير المحاسبة. أما فيما يتعلق بتطبيق اتفاق بازل الثاني، فإنه يلزم تحديد المسائل المعينة في الإدارة الداخلية للمخاطر في إطار المؤسسات المالية وذلك لكي تقوم المؤسسات الخارجية بتنظيمها.

٣٣ - وناقشت السيدة دي جيناتا اعتماد عملة الدولار وأثره على الاستثمار الأجنبي المباشر. فالعملة المتينة تتيح للمؤسسات التجارية - وليس للحكومات - التحكم في معظم

قراراتها. وفي حالة إكوادور، اعتمد دولار الولايات المتحدة عملةً وطنيةً وتم التخلي عن العملة المحلية لاستعادة ثقة الفاعلين الاقتصاديين. فالخطة الاقتصادية الكلية لإكوادور ترتكز على اعتماد دولار الولايات المتحدة عملة وطنية، مع اتباع سياسة لتشجيع الاستثمار، مما يؤدي إلى إحداث نظام مالي يوفر الحوافز ويوطد القدرة التنافسية للبلد ويشجع التصدير في نهاية المطاف، ويحسن الأمن القانوني، ويحد من الفساد والمضاربة. وقد انخفض معدل التضخم السنوي من ٩١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٣٩ في المائة في آذار/مارس ٢٠٠٥. كما شجع سيناريو ما بعد عملية اعتماد الدولار نمو الودائع في الاقتصاد مما يقل عن ٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٩ إلى ما يزيد على ١٠,٥ بلايين دولار في عام ٢٠٠٨. أما فيما يتعلق بالصادرات، فإن الصادرات غير النفطية قد ارتفعت من ٣ بلايين من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٩ إلى ٤,٦ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧، وفي إطارها زادت الصادرات غير التقليدية من ١,١٥ بليون دولار في عام ١٩٩٩ إلى ما يقارب ٣,٠ بلايين دولار في عام ٢٠٠٧. وتمثل نشاط الاقتصاد الحقيقي في نمو استهلاك الكهرباء بما يقارب ٤٠ في المائة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٦. ومجمل القول، إن عملية اعتماد الدولار في إكوادور قد جنبت الاقتصاد أزمة سياسية، وصانت المصارف وخلقت ثقة أدت بدورها إلى تزايد الودائع المصرفية. وباعتماد هذه النهج في السياسة العامة، يسهل على البلدان تحقيق نمو اقتصادي بتخفيف التشوهات الناجمة عن العملة.

٣٤ - وأكدت السيدة لابيل على أن تدفقات رأس المال الخاص يلزم أن يتجسد في تعزيز التنمية في البلد المتلقي لها. ولذلك لا ينبغي أن تركز المؤسسات على الأمد القصير فقط. ولاحظت أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس كله منتجا وثمة حاجة إلى إقامة توازن سليم بين أدوار الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوظيفه. واقترحت خمس طرائق لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر المنتج والمتواصل وهي: (أ) قيام الشركات بالإبلاغ عن إيراداتها بشفافية، ودفع الضرائب والرسوم للحكومة لضمان عدم وجود أي تحويل للكسب الخاص غير المبرر والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، مع اعتبار مبادرة معاهدة الصناعات الاستخراجية آلية هامة؛ (ب) ضمان قيام الشركات الدولية بأعمالها بشفافية باعتماد معايير الإفصاح لمنع تضارب المصالح؛ (ج) ووضع آليات لإنفاذ ورصد الالتزامات الدولية المتعلقة بالشفافية من قبيل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية مكافحة الفساد المبرمة في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ (د) وحرص حكومات بلد المنشأ على أن تتصرف الشركات في الخارج بنفس المستوى من النزاهة الذي تلتزم به داخل الحدود الوطنية؛ (هـ) واعتماد البلدان النامية لنظام مالي شفاف والاستثمار في الهياكل الأساسية والموارد البشرية.

٣٥ - وفند السيد برسو في عرضه الأسطورة التي مفادها أن الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل شكل من أشكال تدفقات رؤوس الأموال الخاصة. فعلى المدى البعيد، يمكن أن يؤدي خروج عائدات أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر، عندما يستبد القلق بالمستثمرين، إلى زعزعة استقرار السوق المالية للبلد المتلقي. كما يمكن أن تستخدم الشركات الدولية تسعير التحويل لتجنب الضريبة. وليست استثمارات رأس المال على قدر بالغ من التقلب؛ بل إن القروض القصيرة الأجل التي لا يمكن نقلها في بيئة مالية سلبية، على غرار ما حدث في الأزمة المالية الآسيوية، هي التي يمكن أن تزعزع الاستقرار. والسبيل إلى وضع أحسن ترتيبات تمويلية للاستثمار الأجنبي المباشر هو تشجيع المنافسة بين المستثمرين. فثمة فرصة حقيقية في استهداف الصناديق الاستثمارية الحكومية وصناديق المعاشات الخاصة في البلدان المتقدمة النمو، وهي صناديق ملزمة بتنويع حافظاتها الاستثمارية. أما فيما يتعلق بإصلاح الأنظمة المالية، فإن من المهم تحسين تنظيمها لا مجرد إضافة أنظمة جديدة.

٣٦ - ولاحظ السيد شارما ضرورة الاتساق في الحوكمة على كل من الصعيد المحلي والوطني والعالمي. وثمة حاجة أيضا إلى الاتساق في التنمية البشرية على هذه المستويات. ويكتسي التكامل الإقليمي أهمية حيوية في استقطاب رؤوس الأموال الخاصة لأغراض التنمية. ويلزم إرساء أسس متينة للمبادرة الحرة في تنظيم المشاريع. وفيما يتعلق بأنشطة المؤسسة المالية الدولية، يلزم إيلاء الاعتبار أيضا لنوع الأموال المتاحة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الاهتمام بالأموال التي تشجع الشباب والنساء على روح المبادرة الحرة في تنظيم المشاريع. ويلزم أيضا إجراء المزيد من المناقشة بشأن ''المعونة من أجل التجارة'' إلى جانب ''المعونة من أجل التجارة''.

٣٧ - وفي أعقاب عروض حلقة المناقشة، جرت مناقشة بشأن السياسات العامة بين المشاركين، بمن فيهم ممثلو الحكومات، وكذلك الجهات المؤسسية وغير المؤسسية من ذوي المصلحة. وأشير إلى النقاط التالية:

- ينبغي عدم تشجيع الشركات على نقل الأرباح إلى الخارج. وثمة حاجة إلى تحسين الوضوح والشفافية وإمكانية التوقع في مجال الاستثمار. كما أن من المهم وضع إطار تنظيمي متين للحد من تقلب تدفقات رؤوس الأموال الخاصة.
- ولتعزيز التعاون الضريبي الدولي، ينبغي رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى منظمة ضريبية دولية.
- وثمة حاجة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية في مجالات من شأنها أن تعزز عمل قطاع الأعمال.

- وثمة حاجة مهمة إلى تعزيز توفير قروض طويلة الأجل إلى المتعهدين.
- وثمة حاجة إلى تعزيز الإشراف البرلماني على إصلاح النظام المالي.
- وينبغي إيلاء عناية خاصة لآثار الأزمة الاقتصادية الحالية على السياسات العامة.

اجتماع المائدة المستديرة ٣

التجارة الدولية كمحرك للتنمية

موجز المناقشة

٣٨ - تَشاطَر رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٣ أولغا ألغايروفا، وزيرة خارجية سلوفاكيا، وأنا فيلما دي إسكوبار، نائبة رئيس السلفادور. وأدارت الاجتماع فالينتينا روغوابيزا، نائبة المدير العام لمنظمة التجارة العالمية. وقدم كل من المشاركين التالية أسماؤهم بيانا في الاجتماع: بيدرو لويز كارنيرو دي ميندونسا، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية بالبرازيل؛ وديبابريا بهاتاشاريا، الممثل الدائم لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى في جنيف، ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ وميغيل حكيم، أمين شؤون التعاون الأيبيري الأمريكي، بالأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية؛ وأبدوليه جانه، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وسن زينيو، سفير الصين لدى منظمة التجارة العالمية؛ وبافو فايرنين، وزير التجارة الخارجية والتنمية بفنلندا.

٣٩ - وأشارت السيدة روغوابيزا، لدى استهلالها موضوع المناقشة، إلى أهمية الإبقاء على باب التجارة الدولية مفتوحا في مواجهة الأزمة المالية الراهنة، نظرا لارتباطها الوثيق بالنمو والتنمية، وأكدت الضرورة الملحة لاختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بمحصلة متوازنة. وقالت إن التحرير المنسق للتجارة الذي تحكمه قواعد عادلة ومنصفة أمر حيوي لجميع البلدان؛ كما أن أحد الأهداف الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية ضمان تهيئة ظروف تكفل تكافؤ الفرص بين جميع أعضائها ومساعدة البلدان التي أهملتها العولمة على الاندماج فيها. وقالت إن مبادرة ''المعونة من أجل التجارة'' ذات أهمية حيوية في هذا الصدد بالنظر إلى عدم امتلاك العديد من البلدان الفقيرة لطاقة الإمداد التي تمكنها من الاستفادة من تحسن إمكانية الوصول إلى الأسواق، وهو ما يستلزم من البلدان المتقدمة النمو أن تجدد التزاماتها في هذا الصدد.

٤٠ - وذكر السيد دي ميندونسا أن البرازيل استفادت من تحرير التجارة في تسعينيات القرن الماضي بفضل القاعدة الصناعية التي شُيدت في إطار مرحلة الاستعاضة عن الواردات.

وبالتالي، فإن تهيئة بيئة دولية مواتية أمر بالغ الأهمية للتنمية غير أن هذه البيئة قد شكلت معالمها سياسات الولايات المتحدة والسياسات الأوروبية؛ وتتنافس فيها الولايات المتحدة بوصفها مصدّرا رئيسيا للمنتجات الزراعية والموارد الطبيعية مع البلدان النامية وأوروبا اعتمادا على أن إعاناتها الزراعية تمنحها ميزة تنافسية. وعلى الرغم من أن بعض البلدان النامية، مثل البلدان الواقعة في شرق وجنوب شرق آسيا، استطاعت تحقيق تنمية تقوم على التصدير، فإن كثيرا من البلدان النامية لم تستفد من التجارة الدولية. ومن الممكن إعادة التوازن إلى النظام لو تكللت جولة الدوحة بالنجاح. على أن الأزمة الراهنة تهدد بضياع هذه الفرصة مما يستوجب المكافحة المنسقة للأزمة ومقاومة النزعة الحمائية. وكما ذكر الرئيس لولا، فإن جولة الدوحة لم تصبح مجرد فرصة، بل ضرورة.

٤١ - وأشار السيد بهاتاشاريا إلى أن التجارة ما هي إلا أحد محركات التنمية وتتوقف على محركات أخرى مثل مجال التحرك المتاح للسياسة المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر. والأداة الرئيسية التي تيسر حصول البلدان النامية على منافع التجارة هي المعاملة الخاصة والتفضيلية. والتكامل والترابط هما مبدآن أساسيان في هذا الصدد. إلا أن الظروف الدولية بسبيلها إلى أن تصبح صعبة للغاية في القريب العاجل بسبب الأزمة المالية الراهنة وتغير المناخ وعدم استقرار أسعار الأغذية والسلع الأساسية. والتراجع الاقتصادي العالمي لا ينطوي فقط على أخطار اقتصادية، بل أيضا سياسية، ودليل ذلك هو الأحداث التي وقعت في أفغانستان والعراق وجنوب آسيا مؤخرا. وتشمل التحديات المباشرة الإبقاء على النظام التجاري المتعدد الأطراف ومقاومة نزعات الهيمنة والحماية؛ واختتام جولة الدوحة بمحصلة متوازنة، بما في ذلك تمكين جميع البلدان الأقل نموا من الوصول بجميع سلعها إلى الأسواق دون الخضوع لنظم التعريفات الجمركية والحصص، وإيجاد حل لمسألة السلع الأساسية، التي تشكل مسألة القطن أهم مثال عليها. ومن الضروري أيضا إدخال إصلاحات على السياسات والمؤسسات المحلية لضمان أن تؤدي فوائد التجارة إلى الحد من الفقر.

٤٢ - وذكر السيد حكيم، في تقييمه لتنفيذ خمسة فقرات متصلة بالتجارة في توافق آراء مونتيري، أن تقدما كبيرا قد أُحرز في توسيع نطاق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وزيادة الموارد المالية المستمدة من التجارة، رغم أن عام ٢٠٠٩ سيشهد أول انخفاض في الصادرات منذ عام ١٩٨٢ في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ وتوسيع نطاق الاتفاقات الثنائية والإقليمية للتجارة الحرة؛ ومضاعفة المعونة المقدمة للتجارة. إلا أن الفقرة الأكثر أهمية والمتعلقة باختتام جولة الدوحة لم تتحقق، رغم أن حزمة التدابير التي اقترحها السيد لامي كادت تحظى بتوافق الآراء. ومن ثم، فإن مؤتمر الدوحة يلزمه، على أقل تقدير، أن يعطي دفعة سياسية لمزيد من المفاوضات وأن يرسم لها خريطة طريق.

٤٣ - وشدد السيد جانه على أن التجارة هي بالفعل أهم محرك للتنمية في أفريقيا من زوايا عديدة، رغم أن القارة تواجه عقبات جسيمة، مثل ضعف طاقة الإمداد، وتواضع البنية التحتية المتصلة بالتجارة، وقلة الائتمان، وغياب التنويع، وصعوبات الموقع الجغرافي، حيث يبلغ عدد البلدان غير الساحلية ١٥ بلدا، مما قد يصل بتكلفة التجارة إلى ٥٠ في المائة من قيمة السلع، كما هي الحال في تشاد. ومن ثم، فإن منح التجارة معونة ذات أهداف محددة جيدا تشمل الموانئ والاتصالات السلكية واللاسلكية وبناء القدرات الجمركية سيكون له أثر فعال، على نحو ما أظهره مركز السياسة التجارية المنشأ حديثا في أديس أبابا.

٤٤ - وتكلم السيد زينيو عن تجربة سياسات الانغلاق التي خاضتها الصين على مدى ٤٠٠ عاما من تاريخها وعن التحرير الذي أقدمت عليه منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي. وذكر أن زيادة واردات الصين السنوية بنسبة ٣٠ في المائة في السنوات الأخيرة تساعد بلدانا أخرى، وخاصة في آسيا. إلا أن الأزمة المالية تؤثر بالفعل على التجارة في الوقت الراهن، حيث تقلصت طلبيات التصدير الخاصة باحتفالات عيد الميلاد بنسبة ٣٠ في المائة، وبنسبة تصل إلى ٧٠ في المائة بالنسبة لبعض السلع، بينما تحتاج الصين إلى أكثر من ١٠٠ مليون فرصة عمل جديدة سنويا، هو ما يتطلب تحقيق نمو سنوي لا يقل معدله عن ٨ في المائة. ولذا فإن الحوافز العالمية والانفتاح التجاري والتدفقات المالية مطلوبة لتفادي أخطاء ثلاثينيات القرن الماضي؛ واختتام جولة الدوحة أمر حيوي في هذا الصدد. ويلزم إزالة الدعم الزراعي والتقليص الشديد للتعريفات الجمركية دون انتظار معاملة كاملة بالمثل من جانب البلدان النامية، مع منح البلدان الضعيفة معاملة خاصة وتفضيلية. ويبلغ متوسط معدل التعريفة المجمدة والمطبقة للصين ١٥,٢ في المائة بينما يبلغ المتوسط العالمي لمعدل التعريفة المجمدة ٦٠ في المائة ويبلغ متوسط معدلات التعريفة الجمركية الزراعية ٤٢ في المائة في اليابان و ٢٢ في المائة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وسيجري خفض التعريفة الجمركية للصين مرة أخرى بنسبة ١٨ في المائة لتصل إلى ١٢ في المائة. وأكد أن المعونة التي تقدمها الصين تستند تماما إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المتلقية وهو ما طلبته الصين أيضا من مانحيها في الماضي.

٤٥ - وألمح السيد فايرينين إلى التجربة الفنلندية، فشدد على أن التجارة والحد من الفقر هما السياستان الصائبتان للبلدان النامية. وأعرب عن تفاؤله بنجاح مفاوضات الدوحة بالنظر إلى خطة السيد لامي الخاصة بعقد اجتماع وزاري جديد قبل نهاية عام ٢٠٠٨ والاجتماع المقرر أن يعقده الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات التجارة الحرة. كما أعرب عن أمله في أن تحذو البلدان ذات الأسواق الناشئة حذو الاتحاد الأوروبي في تمكين أقل البلدان نموا من

الوصول إلى أسواقها دون الخضوع لنظم التعريفات والحصص وأشاد بإعلان الصين منح هذه المعاملة لـ ٩٥ في المائة من صادرات أقل البلدان نموا.

٤٦ - وجرت مناقشة تحاورية في أعقاب البيانات التي قدمت. وأعرب بعض أعضاء الوفود عن عدم ارتياحهم إزاء مستوى التقدم المحرز في جولة الدوحة والنظام التجاري الدولي الراهن والقيود المفروضة على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وطالبوا بإدخال إصلاحات في النظام التجاري الدولي والمؤسسات التجارية الدولية. وأكد كثيرون من أعضاء الوفود أهمية إبقاء التجارة الدولية خالية من القيود في الأوقات العصيبة الراهنة وشجعوا على التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشاروا إلى أن المعونة المقدمة من أجل التجارة أمر مكمل لجولة الدوحة ودعوا إلى أن تكون إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية وأن تتسم بالشفافية.

اجتماع المائدة المستديرة ٤

تعزيز التعاون المالي والتقني الدولي من أجل التنمية

موجز المناقشة

٤٧ - تشاطَر رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٤ لوران غباغبو، رئيس جمهورية كوت ديفوار، ولازلو فاركوني، وزير الدولة بوزارة خارجية هنغاريا. وأدار الاجتماع أولاف كيورفن، الأمين العام المساعد ومدير مكتب السياسات الإنمائية، في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقُدّمت بيانات من المحاورين التالية أسماؤهم: بدر الدفع، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)؛ وأحمد محمد علي المدني، رئيس البنك الإسلامي للتنمية؛ وإيكارد دويتشر، رئيس لجنة المساعدة الإنمائية، لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وغارجي غوش، موظفة برامج أقدم لشؤون التمويل الإنمائي والسياسات الإنمائية، في مؤسسة بيل وميليندا غيتس؛ وجان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وسام وورثينغتون، الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول في المجلس الأمريكي للعمل الدولي الطوعي (إنترأكشن).

٤٨ - وشدد السيد كيورفن في ملاحظاته الافتتاحية على أهمية الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وإجراء التغييرات لجعل المعونة أكثر فعالية. وتشمل هذه التعديلات زيادة الأخذ بعدم تقييد المعونة بشروط وتحسين التنسيق والتناغم في التعاون الثلاثي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز هذين النوعين من التعاون. وأوضح أنه يجب إجراء المناقشات بشأن هذه التدابير في سياق التفاوض بشأن مشروع وثيقة الدوحة الختامية التي ستمهّد الساحة لما سيُضطلع به من عمل في السنوات القادمة. كما تزداد أهمية التعاون الإنمائي في

ظل أزمات الغذاء والطاقة والتمويل الدولية. ويقتضي الأمر الآن القيام باستثمارات عامة معاكسة للدورة الاقتصادية في البلدان النامية، ويجب المساعدة على ذلك بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٩ - واستعرض السيد الدفع اتجاهات المساعدة الإنمائية الرسمية وأنماطها في منطقة غربي آسيا، حيث تمثل المساعدة الإنمائية الرسمية أمرا ذا أهمية خاصة بالنسبة لمشاريع الهياكل الأساسية. وأشار إلى أن الزيادات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية في المنطقة تعزى، بشكل رئيسي، إلى تخفيف الديون والمساعدة في حالات الكوارث الطبيعية. وتقوم الدول العربية - وبشكل رئيسي دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط - بتقديم المساعدات الرسمية بسخاء لعدد كبير من البلدان النامية. فقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية في منطقة الإسكوا ٢٥,٥ في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر و ٤٧ في المائة من التحويلات الواردة. ويمثّل نصيب أفريقيا من أموال الصناديق الإنمائية العربية ١٥ في المائة، ونصيب آسيا ٢٧ في المائة، ونصيب الدول العربية ٦٥ في المائة، ويُرتكز في ذلك على أساس من التضامن والتعاون. ويحتل البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي صدارة المؤسسات المقدّمة للتمويل. وتُوجّه المساعدة في المقام الأول إلى قطاع الخدمات - النقل والاتصالات، والتعليم، والصحة والإسكان، والطاقة. وتقدم المساعدة التقنية في جميع المجالات، وتدعم الصناديق الإنمائية العربية مبادرة ''المعونة من أجل التجارة'' لزيادة القدرة التنافسية والتوسّع في البحث والتطوير. وتقدّم المملكة العربية السعودية نحو ثلثي مجموع المعونات المقدّمة من الدول العربية، تليها الكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر. ومع أن هذه البلدان لا تزال نامية، فإن الأموال التي تُنفقها المنطقة على المعونات تمثل ٠,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وهي نسبة تفوق تلك التي تخصّصها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية. وتقدّم هذه المعونات غير المشروطة، بشكل رئيسي، في صورة منح وقروض طويلة الأجل بشروط ميسّرة جدا. وفي السنوات الأخيرة، كان السبب وراء الزيادة الكبيرة في المعونات المقدّمة هو المساعدة في إعادة إعمار العراق والسودان وفلسطين.

٥٠ - وأشار السيد المدني إلى أن عضوية البنك الإسلامي للتنمية تتألّف بالكامل من بلدان نامية، وأن البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ما زال الفقر الحاد يمثل مشكلة خطيرة، تمثّل نسبة ٤٠ في المائة من عضوية البنك. وشدّد على أن الأزمات الحالية سوف تستمر في التأثير سلبا على الفقراء. وناقش ما اكتسبه البنك من دروس مستفادة وممارسات فضلى في مجال المساعدة الرسمية. وقال إن تحسين التنسيق وتطبيق الآليات المبتكرة في زيادة حجم المعونات من خلال صندوق التضامن الإسلامي للتنمية قد أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في المعونات المقدّمة إلى أشد البلدان فقرا لتسهيل تحقيقها الأهداف الإنمائية

للألفية. كما أن المساعدة التقنية تعد على نحو يجعلها تؤدي إلى تحسين القدرات الاستيعابية لدى البلدان المتلقية وإكسابها القدرة على الاعتماد على الذات. وقد أدّت الشراكة مع المؤسسات غير الرسمية في المجالات الاستراتيجية إلى توافر الفرص للحصول على الرعاية الصحية والتمويل البالغ الصغر بتكلفة معقولة. واختتم السيد المدني حديثه بطرح الأفكار التالية عن كيفية جعل المعونة أكثر فعالية:(أ) ضرورة التشجيع على القيام بمزيد من المبادرات لتبادل المعارف والابتكار من خلال التعاون الإنمائي، (ب) الحاجة إلى مساعدة البلدان المتلقية على الترقّي إلى مصاف البلدان المستغنية عن المعونة، (ج) ضرورة إدراك أن مساعدة الفقراء أمر فيه مكسب للمتلقّي والمانح على السواء.

٥١ - وأشار السيد دويتشر إلى أن الإخفاق في تحقيق الأهداف التي حدّدها مانحو لجنة المساعدة الإنمائية سيكون له تأثير شديد على الفقراء، ولا سيما في أعقاب الأزمتين الغذائية والمالية. وشدد أيضا على أنه لا ينبغي للأزمة الاقتصادية والمالية أن تؤثر على الميزانية التي يرصدها للمساعدة الإنمائية الرسمية مانحو لجنة المساعدة الإنمائية. وأشار إلى ما اتُّفق عليه في منتدى أكرا الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي يمثل استعراض منتصف المدة لتنفيذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، والذي عُقد في أكرا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فشدّد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتعزيز تملّك البلدان زمام الأمور أثناء التعاون الإنمائي؛ وبناء شراكة من أجل التنمية تكون أكثر فعالية وشمولا؛ وزيادة الإنتاجية ومدى التيسير في منح المعونات؛ وتحسين إدارة المعونة من جانب المتلقّين. وقال إنه تبين من تقييم أجري مؤخرا أنه رغم حدوث شيء من التحسن في هذه المجالات، فإن التقدم يتم بوتيرة بطيئة. وأضاف أن هناك ضرورة لمواصلة الإصلاح والإسراع بالعمل للوفاء بالتزام إعلان باريس في غضون الفترة الزمنية المحدّدة. وفي الوقت الحالي، تمثّل المعونات غير المقيّدة نسبة ٧٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى أقل البلدان نموا من مانحي لجنة المساعدة الإنمائية. ويتعين زيادة هذا المبلغ بقدر أكبر بحيث يمكن للموردين المحليين والإقليميين أن يستفيدوا من عمليات الشراء. وفيما يتعلق بالتعاون التقني، أكد المتحدث على وجوب أن تمسك البلدان دفته وأن تكون مسؤولة عنه، وعلى ضرورة قيام المانحين بتيسير التنسيق فيما بينهم تجنّبا لتفتت الجهود. وأكد أن النقطة الجوهرية هي ضرورة التحرك لتنفيذ ما تم التعهّد به من التزامات بمعالجة المشاكل بحيث يؤدي كل شريك الدور المنوط به.

٥٢ - وناقشت السيدة غوش أنشطة مؤسسة بيل وميليندا غيتس التي تركّز على العمل على مساعدة الناس كافة لكي يعيشوا حياتهم أصحاء ومنتجين. وقالت إن هناك برنامجين يستهدفان البلدان النامية: أحدهما برنامج التنمية العالمي الذي يهدف إلى زيادة الفرص المتاحة للسكان في البلدان النامية لكي يتغلبوا على الجوع والفقر، والآخر هو برنامج الصحة العالمي

الذي يعمل على كفالة إحراز التقدم في مجال الرعاية الصحية وضمان نصيب من الاستفادة من هذا التقدّم لمن هم في أشد الحاجة إليه. وشدّدت على ضرورة توافر الإرادة السياسية لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية ووجود إطار لهذه المساعدة يكون منصبّا على تحقيق النتائج. وأوضحت أن الأمر يتطلّب توافر بيانات وآليات تقييم أفضل لكي يتم تقرير السياسات على نحو أفضل. وأشارت أيضا إلى الحاجة إلى آلية تمويل جديدة تكون مكمّلة للمساعدة الإنمائية الرسمية القائمة.

٥٣ - وأشار السيد بينغ إلى الأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة التي أدّت إلى انخفاض الطلب وحجم التصدير وأسعار السلع الأساسية ممّا أثّر سلبا على الاقتصاد الأفريقي. وقال إنه استنادا إلى الخبرة السابقة، عادة ما تنخفض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة من البلدان المتقدمة النمو بعد الأزمات. وشدّد على أن هناك ضرورة، في هذه البيئة، لأن تقوم البلدان المتقدمة النموّ بتخفيض الإعانات الزراعية وأن تزيد من فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق. واختتم بيانه بالدعوة إلى زيادة المعونة المقدّمة إلى أفريقيا من البلدان الإسلامية.

٥٤ - وناقش السيد وورثينغتون ما حدث من تغيّر في هيكل المعونة، وبخاصة فيما يتصّل بمجتمع المنظمات غير الحكومية. وأشار إلى أنه مع النمو السريع في تمويل التعاون الإنمائي من الأموال الخاصة، هناك حاجة إلى الاعتراف بهذا النوع من التمويل؛ فقد أُنفق ما مقداره ٥٤ مليار دولار من الأموال الخاصة على التعاون الإنمائي عن طريق المنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٠٦. ومن عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٦، زادت الأموال الخاصة المقدّمة إلى البرامج الإنمائية من الأفراد والمؤسسات والشركات عن طريق المنظمات غير الحكومية إلى ثلاثة أضعاف. وتعمل المنظمات غير الحكومية مع الحكومات وتقيم الشراكات مع المنظمات الأهلية والأمم المتحدة وقطاع الأعمال والمؤسسات. وتولّد المنظمات غير الحكومية قيمة مضافة على الصعيد المحلي، فهي تساعد في بناء القدرات المحلية وتعزيز قدرات الحكومات. وشدّد على أن برامج المنظمات غير الحكومية تقوم في تصميمها وتنفيذها على المشاركة. وتنشأ البرامج الطويلة الأجل (١٠-١٥ سنة)، في إطار الشراكة مع الحكومات لضمان استمرار تدفق المعونات. وقد أطلقت المنظمات غير الحكومية عملية لكفالة فعالية استخدام المعونات تستند إلى مبادئ إعلان باريس، وذلك للنظر في وضع منهاج للمعايير والقواعد. وذكر أن منظمته سوف تمارس الضغط على الإدارة الأمريكية الجديدة لكي تضاعف التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية ولكي تبحث بشكل جدي عن آليات مبتكرة للتمويل، بما في ذلك فرض الضرائب على معاملات تحويل العملات.

٥٥ - وبعد انتهاء المحاورين من تقديم بياناتهم، جرت مناقشة سياساتية بين المشاركين، بمن فيهم ممثلو الحكومات والأطراف المعنية المؤسسية وغير المؤسسية. وقد عُرضت في البيانات والمناقشات النقاط التالية:

- ينبغي لمصادر التمويل المبتكرة أن تكون مصادر إضافية ومكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية، وينبغي للمبادرات الجديدة أن تشمل الجميع وأن تقوم على المشاركة. ويحظى بالترحيب في هذا الصدد تنفيذ المبادرات الجديدة من قبيل مبادرة فرض الضرائب على معاملات تحويل العملات. وينبغي حثّ الحكومات على القيام بدور إرشادي في الفريق العامل المعني برسوم التكافل وعلى المشاركة فيه.
- ينبغي مراعاة الشفافية والمساءلة في تقديم المعونة عن طريق المنظمات غير الحكومية.
- هناك برامج معونة محدّدة قد لا تكون متّسقة مع الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتلقية.
- ما هي الظروف المساعدة على تحقّق التواؤم بين رغبات الجمهور بخصوص المساعدة الإنمائية الرسمية والمخصّصات التي ترصدها البلدان المتقدمة النموّ فعليا للمعونات؟
- ينبغي أن تمثّل المعونة المتعلّقة بتغيّر المناخ إضافة إلى الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.
- ذكر ممثل الولايات المتحدة أن بلده سيفي بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك مضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدّمة إلى أفريقيا. وينبغي أن يكون الهدف من المساعدة الإنمائية الرسمية في المقام الأول زيادة الاستفادة من الموارد الأخرى كالتدفقات الخاصة والتجارة. ولذلك يجب الانتهاء من جولة الدوحة. ويسعى حساب تحدّي الألفية إلى توفير المعونات غير المشروطة بناء على طلب البلدان التي تتوافر فيها الحوكمة الرشيدة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية السليمة.

اجتماع المائدة المستديرة ٥

الديون الخارجية

موجز المناقشة

٥٦ - تقاسم رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٥ إيساتو نجي - سعيدي نائبة رئيس غامبيا، وماريو دلغادو ألفارو، نائب المدير العام للشؤون المالية الدولية، وزارة الاقتصاد والمالية، إسبانيا. وأدار موريلو برتغال، نائب المدير الإداري، لصندوق النقد الدولي، الاجتماع. وقدّم

كل من المشاركين التالية أسماؤهم ورقات في الاجتماع: نانسي بردسال، رئيسة مركز التنمية العالمية؛ والسيد كارلوس براغا، مدير إدارة السياسات الاقتصادية والديون، البنك الدولي؛ وبينوا كوريه الرئيس المشارك لنادي باريس؛ وروبرت غراي، رئيس إدارة تمويل الديون والاستشارات، بمصرف HSBC، وماري روبنسون، رئيسة مبادرة العولمة الأخلاقية.

٥٧ - وقدمت السيدة بردسال طرحها في سياق الأزمة المالية والاقتصادية الحالية، بما في ذلك الأزمة في مجال العمالة والغذاء والطاقة. ووفقا لما جاء في طرحها، فإن آثار هذه الأزمات جميعها سيلغي ما أحرز من تقدم منذ توافق آراء مونتيري، ما لم يشرع في إدخال تغييرات سريعة ومبتكرة في النظام المالي الدولي. وقالت إن الجهد المبذول لتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على الرغم مما حقق من نجاح، لم يُفلح في الحد من ضعف البلدان الفقيرة. وذكرت أن الرسالة الرئيسية التي ينطوي عليها طرحها تتمثل في أن البلدان ذات الدخل المنخفض تجابه شكلين من أشكال الضعف، وهما الضعف الهيكلي والضعف العرضي. وتقلب معدلات التبادل التجاري كان هو الأعلى للبلدان المنخفضة الدخل، إذ أنه أعلى بمقدار الثلثين تقريبا مما هو عليه للبلدان ذات الدخل العالي، وأعلى بمقدار الثلث مما هو عليه للبلدان المتوسطة الدخل. وتواتر صدمات معدلات التبادل التجاري يفوق حتى معدل وقوع الكوارث الطبيعية. وبعض الاستجابات الممكنة للتقلب والمخاطر، مثل التكليف المالي المساير للدورة الاقتصادية وتنويع الصادرات، ليست في متناول العديد من البلدان المنخفضة الدخل. وفي حين يُمكن معالجة العنصر الأول من خلال المعونات، فإن العنصر الثاني هو مسألة أكثر تعقيدا. وبالمثل، فإن التأمين الذاتي من خلال الاحتياطيات ليس خيارا ممكنا للعديد من البلدان المنخفضة الدخل، في حين أن نظم تأمين الأسواق وما شابهها ليست من الخيارات المتوفرة لهذه المجموعة من البلدان.

٥٨ - واقترحت السيدة بردسال حلين يتعلقان بالسياسات للحد من آثار الضعف الهيكلي والعرضي. وفيما يخص الضعف الهيكلي، اقترحت تبسيط القاعدة التي تحدد إمكانية الحصول على منح المؤسسة الإنمائية الدولية، عوضا عن منح قروض للبلدان التي يبلغ فيها نصيب الفرد من الدخل حوالي ٨٠٠ دولار، وإعانات مالية لمعادلة منح التمويل المقدمة من صندوق النقد الدولي. واقترحت لأجل معالجة الصدمات الخارجية العرضية إنشاء مرفق للطوارئ، يعمل بشكل تلقائي وفي التوقيت المناسب لتأخير خدمات الديون، أو التخفيف بكيفية أخرى من عبء الديون في حالة حدوث صدمات خارجية، ويسمح بالمزيد من الاقتراض، بموجب الإطار الحالي للقدرة على تحمل الدين. وثمة أمل في إيجاد حلول إذا أفضى إدخال تعديلات على القواعد المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إلى إدخال تعديلات على تحويل المعونات بصفة عامة، وينبغي أن تتولى مؤسسات بريتون وودز مهمة إدخال هذه التغييرات.

٥٩ - وأكد السيد براغا أنه في الوقت الذي شهدت فيه معظم جوانب توافق آراء مونتيري تقدما محدودا جدا منذ اعتماد التوافق، طرأ تحسن ملحوظ في مجال الدين الخارجي. واعترف بأن الأزمة المالية يمكن أن تؤدي إلى توقف بعض أوجه التقدم المذكورة. وتركز طرحه على البلدان المنخفضة الدخل ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن وجهة نظره، فإن دور الديون في تعزيز التنمية يثير العديد من المسائل الاقتصادية والفلسفية. ويتيح الاقتراض، من ناحية للبلدان السعي إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية مثل تمويل الاستثمارات وتحقيق السلاسة في الاستهلاك، ولكن المديونية، من ناحية أخرى، يمكن أن تترتب عليها أضرار، وبشكل عام، تعتمد آثارها على الكيفية التي تستخدم بها الموارد الجديدة. وفي معرض التعليق على وجهة نظر السيدة بردسال التي مفادها أن أوجه الضعف الهيكلية والعرضية هي مجالات يتعين إيجاد حلول لها في شكل أنشطة تهدف إلى تخفيف عبء الديون للبلدان المنخفضة الدخل وتقديم المنح والقروض الميسرة، شرح المتحدث أن جوانب الضعف الهيكلي والعرضي لم تكن من بين الأهداف المدرجة عندما وُضعت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن الضروري عند تقييم المبادرة استخدام المعايير التي وُضعت وقت إطلاق المبادرة، والمتمثلة في الحد من تراكم الديون في البلدان النامية؛ وزيادة الشفافية والحد من إعادة جدولة دفع الديون؛ وتحرير الموارد للتخفيف من ويلات الفقر. ووفقا لما ذكره المتحدث، أمكن إحراز تقدم ملحوظ في تحقيق جميع هذه الأهداف. وقد شهدت معظم البلدان النامية نموا خلال السنوات الست الأخيرة، وأمكن الحد من ديونها المتراكمة، كما خُفّض عدد المرات المطلوبة لإعادة جدولة دفع الديون في إطار نادي باريس بنسبة ٥٠ في المائة. بيد أن عدد البلدان التي تواجه خطرا منخفضا فيما يتعلق بثقل الديون هي تسعة بلدان فقط من أصل ٢٣ بلدا من البلدان التي بلغت مرحلة الإنجاز. وهذا التحليل للمخاطر لا تدخل آثار الأزمة المالية في نطاقه. وبذلت محاولات في إطار القدرة على تحمل الدين لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، للبلدان المنخفضة الدخل، للحد من الاقتراض من الموارد الأخرى للإبقاء على الديون في نطاق ما يمكن تحمله. وسياسات الاقتصاد الكلي وإدارة الديون الحكيمة ذات دور حاسم الأهمية في الحفاظ على القدرة على تحمل الدين.

٦٠ - وقدم السيد كوري أولا عرضا عن تنفيذ أحكام توافق آراء مونتيري بشأن الدين الخارجي. وقال إنه قد أمكن تحقيق تقدم ملحوظ في الأحكام المتعلقة بتخفيف أعباء الدين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون/المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، وكان أعضاء نادي باريس من المساهمين الرئيسيين في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وأمكن تخفيف أعباء الديون في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، مما وسع نطاق المجال المالي للقضاء على الفقر. وكان أعضاء نادي باريس من بين المساهمين الرئيسيين أيضا في

تخفيف أعباء الديون خارج نطاق مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وساق أمثلة أيضا عن طرائق معالجة الدين الممنوحة للبلدان لتمكينها من التصدي للكوارث الطبيعية، والصدمات الحادة لمعدلات التبادل التجاري والنزاعات. ويدعم أعضاء نادي باريس المبادئ والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الإقراض الائتماني المستدام للصادرات (٢٠٠٨)، واستخدام إطار القدرة على تحمل الدين للتأكد من أن عمليات الإقراض الجديدة لا تتجاوز قدرة البلد على السداد.

٦١ - وفي سياق مؤتمر الدوحة والتحديات الجديدة، أكد السيد كوري على ضرورة بذل الجهود لتفادي آثار الأزمة الحالية. وقال إن علينا أن نفيد من الأطر القائمة أو أن نتوصل إلى أطر جديدة للتعامل مع الصدمات الخارجية وتقلبات الأسعار والأصول. وفي الإطار الحالي للقدرة على تحمل الدين للبلدان المنخفضة الدخل، لا يُسمح بقروض جديدة للبلدان التي تحدد باعتبارها مثقلة بالديون. وينبغي إعادة النظر في هذا الشرط. ويتمثل أحد الخيارات في التخفيف من شروط إطار القدرة على تحمل الدين لتمويل استثمارات الهياكل السياسية، وما شابهها. وإذا ما توجهنا نحو المستقبل، يتمثل التحدي الجديد في تحديد كيفية مشاركة الدائنين من غير أعضاء نادي باريس. وقد عقد نادي باريس بالفعل اجتماعين للتوعية في عام ٢٠٠٨ مع أحد عشر دائنا ليسوا من أعضاء النادي. وثمة تحدٍ آخر يتمثل في تحديد طرائق للتوصل إلى إيجاد القدرة على تحمل الدين على المدى الطويل. وأشار المتحدث أيضا إلى مسألة الدائنين المتقاضين، ودعا جميع الدائنين إلى الامتناع عن بيع المطالبات إلى الدائنين المتقاضين غير المتعاونين. ونادي باريس على استعداد لإعادة النظر في مبادئه والتعلم من تجارب الآخرين. واتخذ النادي في الآونة الأخيرة خطوات ليُصبح أكثر شفافية من خلال تقاسم البيانات. ويمكن الاطلاع حاليا على قاعدة بيانات الديون لنادي باريس في موقع النادي على الشبكة، ويجري التحضير لإعداد تقرير سنوي عن أنشطة نادي باريس.

٦٢ - وقدم السيد غراي عرضا ينطوي على منظور القطاع الخاص بشأن التحدي القائم فيما يتعلق بإيجاد بيئة مستقرة ومستدامة لقيام البلدان النامية بإدارة الدين الخارجي. ومن بين بعض أبرز التطورات منذ انعقاد مؤتمر مونتيري في عام ٢٠٠٢ تحسن علاقة العمل بين القطاعين الخاص والرسمي في مجال منع نشوب الأزمات وحلها، الأمر الذي يساهم في حوار أفضل بشأن تحمل الدين؛ والإدراك المتزايد بأن النظم، بما فيها نظم اتفاق بازل الثاني لم يكن هناك بد من أن تكون معاكسة للدورة الاقتصادية حتى يتسنى الحفاظ على القدرة على تحمل الدين؛ وزيادة إدراج الفقرات المتعلقة بالعمل الجماعي في وثائق إصدارات السندات؛ وتزايد الخلط بين الدين المحلي والخارجي الذي يؤدي إلى ظهور مجموعة من التحديات الجديدة.

٦٣ - ومن وجهة نظر المتحدث، يمكن أن تساهم زيادة الشفافية، بما في ذلك الامتثال لمعايير صندوق النقد الدولي والمعايير الخاصة لنشر البيانات والحوار المبكّر بين المدينين والدائنين، في الحد من إساءة فهم الدائنين للتدابير التي يتخذها بلد ما لإعادة الثقة، وفضلا عن ذلك، يمكن أن تساهم مدونة السلوك لمعهد التمويل الدولي للأسواق الناشئة التي أقرتها مجموعة البلدان العشرين في عام ٢٠٠٤، في استقرار تدفقات رأس المال. ويعمل القطاع الخاص، مع نادي باريس، في مجال تخفيف أعباء الدين، في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، للتوصل إلى تسويات للديون وتخفيف أعبائها. وتنطوي تسوية الديون التجارية على تحديات، وينبغي إفساح المجال لوضع نموذج يعالج المسائل المتعلقة بتأخر التسويات. وفيما يتعلق بمسألة التقاضي، طرح المتحدث وجهة نظر مفادها أنه ينبغي للسلطات التمييز بين الغالبية التي تتيح وسائل لتخفيف أعباء الدين والأقلية التي تلجأ إلى التقاضي. وحتى فيما يخص الفئة الأخيرة، يرى المتحدث أنه يمكن التوصل إلى حل إذا كان المدين جيد التنظيم ومستعدا للتفاوض بشأن شروط مقبولة للطرفين. وفيما يخص مسألة الديون الجديدة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، شدد السيد غراي على أهمية إدارة الديون في هذه البلدان. وأشار المتحدث أيضا إلى أهمية السندات الحكومية طويلة الأمد ذات السعر الثابت، فضلا عن أهمية دور الناتج المحلي الإجمالي، والسندات المتعلقة بالتضخم، في الحفاظ على القدرة على تحمل الديون. وأعرب عن اعتقاده بأن صندوق النقد الدولي يمكن أن يكون له دور يتمثل في قيامه بشراء الصكوك الأخيرة المشار إليها، والمساعدة في تحديد سعرها في السوق.

٦٤ - وعالجت السيدة روبنسون مسألة الدين الخارجي من منظور حقوق الإنسان، مركزة على ضرورة اتسام البلدان المتقدمة النمو بروح المسؤولية والمساءلة. وقالت إن البلدان النامية تتأثر بأزمتي الغذاء والوقود والأزمة المالية، فضلا عن تغير المناخ، لكن هذه الأزمات ليست أمرا لا يمكن تحاشيه. وهي نتيجة لسلوك البلدان المتقدمة النمو. فعلى سبيل المثال، تعود الأزمة المالية الحالية إلى السلوك المالي غير المسؤول من جانب البلدان المتقدمة النمو، مقترنا بتخفيف القيود بشكل أكثر مما ينبغي وأساليب العيش المتسمة بالإسراف. وأشارت إلى عدم التناظر بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فيما يتعلق بالمساحة المتاحة لرسم السياسات. وتتمتع البلدان المتقدمة النمو بمساحة كبيرة لرسم السياسات لمعالجة مشاكلها، ومن أمثلة ذلك استجابتها للأزمة الحالية في شكل عمليات إنقاذ واتخاذ خطوات لحماية النظام المالي العالمي. ومن ناحية أخرى، لا تتمتع البلدان النامية بمساحة مماثلة لرسم السياسات، وتوجّه إليها الانتقادات لاتخاذها سياسات تدخلية. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أيضا أن تفكّر في إطار ما تتمتع به من مساحة لرسم السياسات عند التعامل مع مشاكل البلدان النامية واتخاذ تدابير لحل ما يقع على البلدان النامية من آثار جراء هذه الأزمة.

٦٥ - ومن آثار الأزمة المالية توقع تزايد ثقل الديون سوءا في البلدان النامية. ويبين استعراض البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي قام به البنك الدولي أن بلدانا عديدة من هذه البلدان التي بلغت مرحلة ما بعد الإنجاز تقع ثانية في براثن أزمة الديون. ويواجه الآن أربعة عشر بلدا من البلدان المنخفضة الدخل من بين البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، التي بلغت مرحلة الإنجاز المحددة لهذه البلدان باتخاذها لتدابير صارمة واتسامها بالمسؤولية، خطرا كبيرا أو متوسطا فيما يتعلق بالمعاناة من ثقل الديون. وربما كانت الحقيقة على أرض الواقع أسوأ من ذلك للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون إذ أن الأزمة المالية حدثت بعد قيام البنك الدولي بهذا التحليل. وناشدت السيدة روبنسون المجتمع الدولي بألاّ يسمح لأشد البلدان فقرا بأن تعاني من وطأة العبء الأكبر. وتنطوي الأزمة المالية على مسؤولية أخلاقية، ويجب ألا يقع العبء بشكل غير عادل على البلدان النامية. وهذه الأزمة التي صنعها ''العالم الأول'' تثير مسائل أخلاقية وسلوكية. واقترحت إضافة بُعد جديد لجدول أعمال تمويل التنمية يتعلق بالمسؤولية والمساءلة.

٦٦ - وبعد الطروح التي قدمها أعضاء الفريق، جرت مناقشة للسياسات بين المشاركين، بمن فيهم ممثلو الحكومات، بالإضافة إلى ممثلي أصحاب المصلحة المؤسسيين وغير المؤسسيين. وأثيرت النقاط التالية:

- ستتحمل بلدان أفريقيا وبلدان نامية أخرى تكاليف تغير المناخ والأزمات المالية وأزمتي الغذاء والطاقة، على الرغم من عدم مسؤوليتها عن ذلك.
- يتطلب إنجاز مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على الوجه الأكمل بذل المزيد من الجهود. ولم يبلغ ثمانية عشر بلدا نقطة اتخاذ القرار. وتسير الوعود الجديدة بتقديم المساعدة للبلدان النامية بخطى بطيئة. وليتم إنجاز الأهداف المتفق عليها في مؤتمر قمة غلينيغلز، لا بد من تحقيق معدل أعلى بكثير لزيادة هذه التمويلات.
- تُلقي مبادرات تخفيف عبء الديون اللوم على البلدان المدينة. ويقلل من أثر تخفيف أعباء الديون المشروطية وازدياد معدلات التبادل التجاري سوءا. وفشل تمويل التنمية في مجال تخفيف أعباء الديون يشمل عدم القدرة على تعزيز شطب الديون وإفساح مساحة لرسم السياسات. ومن الضروري تعميق وتوسيع مجال شطب الديون إذ أن الآلية الحالية لتخفيف أعباء الديون قد فشلت.
- من الضروري فحص الديون الجائرة/غير المشروعة. وأعرب نادي باريس عن استعداده لمناقشة الديون الجائرة، على الرغم من أنها تثير مسائل قانونية.

- لا يزال إطار القدرة على تحمل الدين وآليات تخفيف أعباء الديون وشروط المعاملة تشكل تحديا. ومن بين بعض الجوانب الموصى بها لإدخال تحسينات السرعة والشمولية والواقعية والعدل والشفافية.

- يتمثل أحد وجوه الضعف في مبادرات تخفيف أعباء الديون في أنها لا تتناول كيفية التعامل مع البلدان التي هي في مرحلة ما بعد الإنجاز. وثمة حاجة إلى جهود أوسع نطاقا لتخفيف أعباء الديون لهذه البلدان.

- هناك خلل في نهج معالجة مشكلة الدين يعود إلى اعتبارها مجرد مشكلة اقتصادية، في حين أن لها أبعادا عديدة (ومن بين الأبعاد المفقودة بُعد حقوق الإنسان). والأمم المتحدة هي المكان المناسب لمعالجة المشكلة لأنها مؤسسة ديمقراطية يتمتع فيها الجميع بأصوات متكافئة.

- ثمة حاجة إلى تعزيز قدرات البلدان النامية على إدارة الديون داخل إطار قانوني شفاف، ووضع ميثاق بالمبادئ التي تعزز الإقراض والاقتراض المتسمين بالمسؤولية.

- تشمل مشاكل الديون تلك المتعلقة بالديون التي لا يمكن تحملها أو التي لم تتوفر لها حلول. وإذا ما ظلت مشاكل الديون دون حل، فسيبقى الفقر أيضا دون حل.

- ثمة ضرورة لمنح قروض قصيرة الأجل لمساعدة البلدان النامية على معالجة آثار الأزمة المالية الحالية.

- تمويلات صندوق النقد الدولي ضرورية لتوفير الأموال للميزانيات.

- كيف يمكن معالجة مشاكل البلدان التي تجاوزت تصنيف البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتي هي في وضع سابق للأزمة؟ ولا تتاح مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لبعض البلدان المنخفضة الدخل وبعض البلدان المتوسطة الدخل.

- يتوفر في عام ٢٠٠٨ حوالي ٣٠ إلى ٣٥ بليون دولار للبلدان المتوسطة الدخل، استجابة لمطالبها المتعلقة بالأزمة. وستكون بعض القروض قروضا مقدمة في إطار ميزانية الدعم.

- هل هناك حاجة إلى نهج قائم على القواعد لديون البلدان المتوسطة الدخل؟ ربما كان وقف دفع خدمات الديون أمرا معقولا، ولكن إدخال العمل بنهج قائم على القواعد هو الأفضل. وينبغي أن تركز معالجة الديون للبلدان المتوسطة الدخل على الديون التي لا يمكن تحملها.

- لا يزال اتسام النظام المالي الدولي بالمساءلة موضع إشكال. وهناك إخفاقات من جانب المنظمين، ووكالات تصنيف الجدارة الائتمانية، والمستثمرين أنفسهم، وتؤثر أوجه الإخفاق هذه على أوضاع ديون البلدان النامية.

اجتماع المائدة المستديرة ٦

معالجة المسائل النظمية: تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية من أجل دعم التنمية

موجز للمناقشة

٦٧ - اشترك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ٦ جون أوه، نائب وزير خارجية جمهورية كوريا، وخورخي فاليرو، نائب الوزير لشؤون أمريكا الشمالية والشؤون متعددة الأطراف في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأدار مناقشات الاجتماع وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وقدم المشاركون في الاجتماع التالية أسماؤهم عروضا: هاني دميان، نائب رئيس اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية؛ وجون ايتويل، الأستاذ في جامعة كامبريدج؛ وأديب مياله، رئيس مجموعة الـ ٢٤، وحاكم مصرف سوريا المركزي؛ ولوي ميشيل، المفوض الأوروبي لشؤون التنمية والمساعدة الإنسانية؛ ويواكيم ستيمنه، وزير الدولة للتعاون الإنمائي الدولي في وزارة الخارجية السويدية؛ وهايدماري فيجوريك - زويل، الوزيرة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا، والمبعوثة الخاصة للأمين العام للمؤتمر.

٦٨ - وحدد السيد شا، لدى عرضه لموضوع المناقشة، المسألتين الرئيسيتين في جدول أعمال المسائل النظمية وهما: (أ) وضع سياسات محددة لدعم زيادة فعالية الأداء والتنسيق في البيان المالي الدولي و (ب) تعزيز دور البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الحوكمة الاقتصادية العالمية. وقد انصب اهتمام المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة إلى حد كبير على التحدي الذي يمثله إيجاد سُبل للتعامل، على مستوى السياسات العامة، مع أوجه الضعف، في النظم المالية، التي كشف عنها الاضطراب المالي العالمي الجاري. وتولد سبل التعامل تلك تحديات إضافية لتكييف هياكل الحوكمة في المؤسسات الدولية وغيرها من هيئات صنع القرار العالمية. ولقد وسعت الأزمة المالية من نطاق توافق الآراء حول الضرورة الملحة لإصلاح بعيد الأثر للحوكمة الاقتصادية العالمية والبنيان المالي الدولي. وأشار السيد شا إلى أن رئيس الجمعية العامة قد أنشأ لجنة خبراء معنية بإصلاح النظام النقدي والمالي الدولي وكلفها بإعداد تقرير يتضمن مقترحات بإعادة تشكيل آليات الحوكمة الاقتصادية العالمية

ومؤسساتها على أساس الدروس المستقاة من الأزمة المالية. ويمثل مؤتمر الدوحة خطوة هامة أخرى في هذا الاتجاه. وأشار السيد شا إلى الدعوة الصادرة عن المؤتمر إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة على أعلى المستويات بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية.

٦٩ - وأعرب السيد دميان عن تأييده للملاحظة المبداة مؤخرا والتي مفادها أن الأسواق أقل انشغالا في الوقت الراهن بعائدات الأموال منها بإعادة الأموال - مما يدل على أن أزمة الثقة قد تفشت في النظام المالي العالمي. ولذا ثمة حاجة إلى تنسيق عالمي من أجل استعادة تلك الثقة. وفي حين تمثل مجموعة الحوافز الضريبية إجراء هاما لإعادة الثقة في السوق، فإنه يتعين على المجتمع العالمي بذل المزيد من الجهود من أجل التنظيم الحصيف للأسواق المالية. ولا تتمثل المشكلة في وجود نظام إنذار مبكر، وإنما في عدم قابلية إنفاذ تلك الإنذارات على البلدان التي تزايد فيها الضعف المالي بسبب التمويل ببيع الأصول المالية الذي قامت به شركات تبين فيما بعد أنها شركات ''متعثرة''.

٧٠ - وقال السيد جون إن الحكومات، وإن كانت تواجه في الفترة الراهنة صعوبات في إيجاد سُبل للتعامل، على الأمد القصير مع الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، فإن عليها أن تتفق، في الأمد المتوسط، على إصلاح تنظيمي فعال. وتُمثل الأزمة المالية الحالية صدمة بالنسبة للتنمية والتنظيم الماليين كنظرية وممارسة. وفي حين أن للمخاطر التي تخوضها جهات فاعلة خاصة أثرا نُظميا، لا يمكن لفرادى الشركات أن تعالج أزمة نظمية عند اندلاعها. وقد اتسم التنظيم المالي في النظام بشدة التحيز على صعيد الشركات، ويتضح ذلك من مبادرات كاتفاق بازل الثاني والتوجيه الخاص بمتطلبات رأس المال للاتحاد الأوروبي. وسيتطلب ذلك إصلاحا جذريا للبنيان المالي الدولي. وينبغي أن يُركز النهج التنظيمي بدرجة أقل على التمييز بين أنواع المؤسسات المالية وبدرجة أكبر على حجم الاستدانة الذي تقوم به تلك المؤسسات. وهنالك حاجة ملحة لتحقيق توافق في الآراء الاقتصادية والسياسية فيما يتعلق بالإصلاح المالي الدولي متعدد الأطراف وبنظام بريتون وودز الثاني. وقد تستجيب اللجنة التي أنشأها رئيس الجمعية العامة لتلك الحاجة. وللأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة دور هام تضطلعان به في المسائل النظمية نظرا إلى أنها تتسم أساسا بطبيعة سياسية.

٧١ - وأكد السيد ميشيل على أنه ينبغي ألا تتيح الأزمة المالية الحالية الفرصة للبلدان المانحة لكي تتملص من مسؤوليتها فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وشدد على أن الاتحاد الأوروبي سيُحقق هدفيه المتمثلين في تخصيص ٠,٥٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول ٢٠١٠ و ٠,٧٠ في المائة بحلول ٢٠١٥. وأضاف أن خطر اندلاع أزمة مالية عميقة محتمل جدا وينبغي مقاومة النزعات

الحمائية. وتعود أسباب تغير المناخ في معظمها إلى أعمال البلدان المتقدمة ولذلك فإن المساعدة المقدمة على أساس تغير المناخ ينبغي أن تكون بالإضافة إلى المعونة المتعهد بها أصلا. وينبغي تحقيق الأهداف العامة لتوافق آراء مونتيري بما في ذلك وضع سياسة ضريبية فعالة وشفافة. وتتطلب الأزمة الحالية من البلدان أن تكون أقل ''أنانية'' وأن تتحد جميعها في تعبئة الإرادة السياسية من أجل حلها.

٧٢ - وأبرز السيد مياله المسألتين الهامتين في فصل المسائل النظمية - ألا وهما البنيان المالي وإسماع صوت البلدان النامية ومشاركتها. وينبغي أن يُسهم التمويل العالمي في عملية التنمية وألا يقوضها. ومنذ اجتماع مونتيري، لم تُعالج اللامساواة العالمية المتزايدة. وظلت آليات المراقبة غير متكافئة. ودعا توافق آراء مونتيري إلى إقامة آلية لإعادة هيكلة الديون بشكل منظم وثمة حاجة إلى إعادة تنشيط هذا الهدف. ويجب أن يستعرض صندوق النقد الدولي الشروط المرتبطة بأدواته وأن يعيد النظر في تلك التي تعرقل استخدام البلدان النامية لتلك الأدوات. وهذه لحظة هامة لإجراء الإصلاح في حوكمة المؤسسات المالية الدولية من أجل استعادة مشروعية تلك المؤسسات وفعاليتها. وينبغي أن تشمل المشاورات حول تلك الإصلاحات البلدان غير الأعضاء في مجموعة الـ ٢٠. فالعديد من تلك البلدان أعضاء في مجموعة الـ ٢٤.

٧٣ - وأكد السيد ستيمنه على أن الأزمة العالمية تستدعي حلولا عالمية. وينبغي أن تكون الأنظمة فعالة وغير مفرطة. ولئن كان يتعين توخي الحذر في إنشاء المؤسسات الجديدة للتسليم بما يكمن من قدرات في المؤسسات القائمة، من المهم تعزيز تكامل المؤسسات المالية الدولية ومساءلتها. وهنالك حاجة لإرساء ملكية مؤسسية أوسع نطاقا لمؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن تكون عملية الإصلاح ذاتها شاملة ومشروعة وشفافة. وأشار السيد ستيمنه إلى أن السويد، في مجال زيادة موارد بريتون وودز بعينه، يمكن أن تكون مساهما هاما ولكنها ليست عضوا في مجموعة الـ ٢٠ ولذا فإن حصر مناقشة الموارد في تلك المجموعة سوف يؤدي إلى نتائج عكسية. وللأمم المتحدة دور هام ومتعدد الأطراف تؤديه في تعزيز الحوكمة وسيادة القانون. وهنالك أيضا حاجة إلى أن تختتم جولة الدوحة من المفاوضات التجارية بنجاح.

٧٤ - وذكرت السيدة فيجوريك - زويل أنه آن الأوان لإبرام صفقة عالمية جديدة. ويجب أن نعتبر الأزمة الراهنة فرصة سانحة ونغتنمها - لمكافحة الأزمة الاقتصادية - وأن نمنع تحولها إلى أزمة إنسانية في البلدان النامية وعلينا أن نعيد التفكير في العلاقة بين الأسواق ودور الدول. فعدم وجود مجموعة واضحة المعالم من المبادئ الدولية لإدارة الأزمات المالية وحلها

يُمثل مشكلة كبرى. وقد اقترحت مجموعة الـ ٢٠ تدابير لإدارة النظام المالي الدولي وبتت فيها ولكن دون تمثيل دولي شامل. وقد أظهرت الأزمة أيضا أن المؤسسات المالية الدولية تفتقر إلى القدرة على معالجة حالات كهذه على نحو فعال. فذلك يستدعي تنسيقا أفضل لسياسات الاقتصاد الكلي.

٧٥ - وفي أعقاب العروض التي قُدمت، جرت مناقشة تحاورية، وأكد المشاركون من المجتمع المدني على أهمية حماية مشاركة هذا القطاع بصفته مصدر الأفكار الجديدة والناقدة. وشدد ممثل قطاع الأعمال التجارية على القدرات التي يمكن أن يسهم بها قطاع الأعمال في صياغة السياسات الحكومية وتنفيذها في معالجة المسائل النظمية وعلى الرغبة الشديدة في القيام بذلك. واقترح مشاركون آخرون أن يركز صندوق النقد الدولي بدرجة أكبر على المسائل النظمية العامة بما في ذلك تلبية الحاجة إلى أشكال جديدة من التنظيم العالمي. ويتعين على صندوق النقد الدولي أن يعزز مراقبته المتعددة الأطراف وأن يولي مزيدا من الانتباه إلى اتساق سياسات البلدان المتقدمة النمو في مجال الاقتصاد الكلي وألا يدع مجالا لمسائل الحوكمة في القطاع العام في البلدان النامية لكي تلهيه عن ولايته الحقيقية. وينبغي أن يضطلع صندوق النقد الدولي بدور نشط في تشجيع إصلاح النظام النقدي الدولي بما في ذلك تحسين إدارة الصدمات الخارجية وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وتوفير مخصصات السيولة المتعددة الأطراف على نحو يتسم بالكفاءة والنظر في اعتماد آلية لتسوية الديون.

المرفق الرابع

الأنشطة الموازية للمؤتمر والمصاحبة له

ألف – المنتدى العالمي للمجتمع المدني

فندق رامادا بلازا الدوحة، ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

١ – تناول المنتدى العالمي للمجتمع المدني موضوع ”الاستثمار في تنمية محورها البشر“. وشارك ما يربو على ٢٥٠ من منظمات وشبكات المجتمع المدني في الاجتماع الذي تضمّن جلسات عامة وموائد مستديرة وأنشطة موازية. واعتمد المنتدى إعلانا خاصا بالمجتمع المدني عرضته جيما آدابا، ممثلة الاتحاد الدولي لنقابات العمال لدى الأمم المتحدة، في جلسة المؤتمر العامة المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقد تضمّن الإعلان عددا من التوصيات الرئيسية المتمحورة حول المجالات المواضيعية الستة لتوافق آراء مونتيري.

٢ – فبالنسبة لموضوع تعبئة الموارد المحلية، أكّد الإعلان أنه لكي تحقق البلدان النامية الأهداف الإنمائية الدولية وتتخلّص من اعتمادها على المصادر الخارجية، يتعيّن عليها أن تحقق زيادات كبيرة في إيراداتها المتأتية من الموارد الوطنية وأن توظف هذه الإيرادات في تلبية احتياجات من يعيشون في الفقر. وبالنسبة للاستثمار المباشر الأجنبي، دعا الإعلان إلى اتّباع نهج كلي يتضمّن، فيما يتضمّن، الجوانب المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، ونقل التكنولوجيا بصورة مستدامة، وإلغاء الملاذات الضريبية التي تحرم البلدان الفقيرة من موارد مالية هي في أمس الحاجة إليها لكي توظفها في التنمية.

٣ – وبخصوص التجارة، خلص الإعلان إلى استنتاج مؤدّاه أن تأثير الأزمة المالية العالمية في البلدان النامية يكشف أوجه الضعف الناجمة عن الإفراط في التركيز على تحرير التجارة وغياب الآليات التي تضمن كون التجارة مصدرا ثابتا للتمويل الإنمائي.

٤ – وبخصوص مسألة المعونات، دعت منظمات المجتمع المدني إلى وضع جداول زمنية ملزمة للبلدان المانحة بحيث يتحقق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٥ على أبعد تقدير. ويمكن لمصادر التمويل المبتكرة، من قبيل فرض ضريبة صغيرة على معاملات تحويل العملات، أن توفّر الموارد الإضافية المطلوبة بشدّة لأغراض التنمية.

٥ – أما بالنسبة للديون الخارجية، دعا الإعلان إلى إقامة هيكل جديد للديون يتسم بشمول الجميع وبالتشاركية وبالخضوع بصورة ديمقراطية لمساءلة الشعوب التي يهدف إلى

خدمتها. وينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور محوري في إنشاء هذا الهيكل وينبغي أن تكون المؤسسات والآليات خاضعة للقواعد والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان.

٦ - وبالنسبة للمسائل المتعلقة بالمنظومة، دعا الإعلان إلى إنشاء آلية جديدة داخل الأمم المتحدة تضمن تنفيذ الأهداف الإنمائية التي وافق عليها المجتمع الدولي وتضم جميع أصحاب المصلحة من المؤسسات. وينبغي للأمم المتحدة أن تعقد مؤتمرا دوليا كبيرا على مستوى القمّة لإجراء استعراض شامل للهيكل المالي الدولي والهياكل العالمية للحوكمة الاقتصادية.

باء - المنتدى الدولي للأعمال

فندق لا سيغال الدوحة، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

٧ - تناول المنتدى الدولي للأعمال موضوع ''تأثير الأزمة المالية وخرائط الطريق المقترحة: تعبئة موارد القطاع الخاص من أجل التنمية''. وقد شارك ما يربو على ٢٠٠ من كبار رجال الأعمال والمؤسسات المالية الدولية ووفود البلدان في أربع جلسات عامة وعدة موائد مستديرة وأنشطة موازية. وقامت لويز كانترو، الممثلة الدائمة للغرفة التجارية الدولية لدى الأمم المتحدة، بعرض نتائج المنتدى في جلسة المؤتمر العامة المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

٨ - وقد قدم المشاركون وجهات نظرهم بشأن تأثير الأزمة المالية العالمية على البلدان النامية. وتمحورت المناقشات حول كيفية الحدّ من الأضرار المحتملة وتشجيع الإجراءات الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي وزيادة فعالية المعونات، ومنها توثيق التعاون بين مؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. واقترح المشاركون تقليل المخاطرة التي يتعرّض لها القطاع الخاص من خلال إنشاء نوافذ شبكية خاصة بالتمويل الإنمائي لكي يسهل على المستثمرين الوصول إلى المعلومات في البلدان النامية.

٩ - وناقش المتكلمون أيضا كيفية تشجيع النمو الاقتصادي المتوازن عالميا والمستدام بيئيا. وطُرح اقتراح بتعميم مؤشرات النظم الإيكولوجية وقيمها في إدارة الشركات وفي نظم إعداد تقاريرها السنوية. وعلاوة على ذلك، ينبغي للشركات أن تغتنم الفرص التجارية الجديدة المرتبطة بالتنوع البيولوجي، ومنها الشرائح الرفيقة بالحياة الطبيعية داخل القطاعات الراسخة، مثل الزراعة الإيكولوجية والسياحة الإيكولوجية وأنشطة الحراجة المصدّق على سلامة إدارتها، إلى جانب القطاعات الجديدة مثل قطاع الكربون البيولوجي ومصارف التنوع البيولوجي. وقد تساعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص على جعل قدرات مؤسسات الأعمال أكثر نفعا لجهود الحفظ.

١٠ - وحث المشاركون حكومات البلدان النامية على التعاون بصورة أوثق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتهيئة بيئة تساعد على مزاولة الأعمال على نحو مستدام وتكون متمحورة حول تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. فتحسين التعاون على هذا النحو سيزيد من قدرة الجهات المانحة على مواءمة أنشطتها مع مقتضيات دعم التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، مما سيعزّز فعالية المعونة.

١١ - وطُرحت أفكار محددة بشأن كيفية قيام الوكالات الإنمائية والحكومات بزيادة فعالية تعبئة موارد القطاع الخاص لتلبية الاحتياجات الإنمائية الماسة، وتضمّن ذلك مقترحات تدعو إلى التوسّع في تقديم المساعدة في مجالي الحد من المخاطر وإقامة المشاريع، وإنشاء صناديق متعدّدة الجهات المانحة تستهدف إنجاز نواتج محدّدة، ووضع نقاط مرجعية لقياس أداء المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

١٢ - وأخيرا، دعا المتكلمون الحكومات والوكالات الإنمائية والقطاع الخاص إلى التعاون على مواجهة التحديات الناشئة ومنها توفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وتقديم الخدمات المالية للفقراء، إلى جانب التحديات المتعلقة بتغير المناخ والإمداد بالمياه.

جيم - الجلسة البرلمانية

منتجع ومركز مؤتمرات شيراتون الدوحة، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

١٣ - أتاحت الجلسة البرلمانية الفرصة لأعضاء البرلمانات المشاركين في مؤتمر الدوحة لتقييم تنفيذ توافق آراء مونتيري ومناقشة التحديات الجديدة والمسائل الناشئة. وقام منسّق الجلسة، ثيو - بن غوريراب، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ورئيس الجمعية الوطنية الناميبية، بعرض نتائج الجلسة في جلسة المؤتمر العامة المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

١٤ - وأكد المتكلم أن البرلمانات تمثل المجتمع بكل تنوعّه وأنها تمثل منبرا لإجراء المناقشات العامة حول السياسات الإنمائية الوطنية بما يتيح إسهام جميع أصحاب المصلحة. وينبغي بناء على ذلك أن يكون للبرلمانات دور مركزي في الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وعلاوة على ذلك، يمكن للبرلمانات، لدى قيامها بإقرار الميزانيات الوطنية، أن تتحقق من فعالية تقديم المعونات وفعالية استخدامها.

١٥ - وينبغي للبرلمانات أن تتخذ إجراءات عاجلة للتصدي للمسائل العامة الكامنة وراء الأزمة المالية وللتخفيف من آثار الأزمة. وأعرب البرلمانيون عن أملهم في أن يطلق مؤتمر الدوحة رسالة قوية مفادها أن ثمّة حاجة لإيجاد توازن أفضل بكثير بين قوى السوق من جهة والتنظيم من الجهة الأخرى. وشددوا أيضا على وجوب ألا تؤدي الأزمة إلى تحويل الموارد

بعيدا عن الأهداف الإنمائية والاتفاقات التي يتضمّنها توافق آراء مونتيري. وينبغي إبقاء الحوكمة الرشيدة في لبّ تنفيذ توافق الآراء.

١٦ - وأشار المتكلّم إلى أهمية المساعدة التي يقدمها الاتحاد البرلماني الدولي إلى العديد من البرلمانات، ولا سيما برلمانات الدول الخارجة من حالات النزاع، لكي تبني قدراتها وتنمّي مواردها. وشدد على أنه لكي توجد برلمانات أفضل، ولكي تُصنع القرارات على نحو أفضل، يجب أن تشارك المرأة في البرلمانات بفعالية، كما يجب تعميم مراعاة المسائل الجنسانية. ومن التدابير الهامة اعتماد ميزانيات مراعية للاعتبارات الجنسانية وإجراء تقييم نقدي للميزانيات من منظورات جنسانية.

١٧ - وأشار السيد غوريراب إلى الرسالة الموجهة إلى مؤتمر الدوحة من الاتحاد البرلماني الدولي التي تناولت العديد من هذه المسائل. وتدعو التوصية الرئيسية في الرسالة إلى تركيز اهتمام جدول أعمال تمويل التنمية، بوضوح أشد على الشعوب واحتياجاتها الحالية والمقبلة.

060309 141009 09-22422 (A)